A/78/5/Add.12

الأمم المتحدة

هيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة

التقرير المالي والبيانات المالية المراجعة

عن السنة المنتهية في 31 كانون الأول/ ديسمبر 2022

وتقرير مجلس مراجعي الحسابات

الجمعية العامة

الوثائق الرسمية

الدورة الثامنة والسبعون

الملحق رقم 5 لام

الرجاء إعادة استعمال الورق

الجمعية العامة
الوثائق الرسمية
الدورة الثامنة والسبعون
الملحق رقم 5 لام

A/78/5/Add.12

هيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة

التقرير المالي والبيانات المالية المراجعة

عن السنة المنتهية في 31 كانون الأول/ ديسمبر 2022

وتقرير مجلس مراجعي الحسابات

الأمم المتحدة • نيويورك، 2023

ملاحظة

تتألف رموز وثائق الأمم المتحدة من حروف وأرقام. ويعني إيراد أحد هذه الرموز الإحالة إلى إحدى وثائق الأمم المتحدة.

ISSN 2305-6401

[26 تموز/يوليه 2023]

المحتويات

الفصل		الصفحة
كتابا الإحالة		5
الأول –	تقرير مجلس مراجعي الحسابات عن البيانات المالية: رأي مراجعي الحسابات	7
الثاني –	التقرير المطول لمجلس مراجعي الحسابات	10
موجز		10
ألف –	الولاية والنطاق والمنهجية	13
باء –	الاستنتاجات والتوصيات	14
1 –	متابعة التوصيات السابقة	14
2 –	الاستعراض المالي العام	15
3 –	تنفيذ النظام الجديد للتخطيط المركزي للموارد	19
4 –	الخطة الاستراتيجية	20
5 –	إدارة البرامج	22
6 –	الشراكات مع القطاع الخاص	27
7 –	إدارة المشتريات	30
8 –	تكنولوجيا المعلومات والاتصالات	32
جيم –	إحالة المعلومات من جانب الإدارة	34
1 –	شطب خسائر النقدية والحسابات المستحقة القبض والممتلكات	34
2 –	الهبات	34
3 –	حالات الغش والغش المفترض	34
دال –	شكر وتقدير	35
المرفق		
حالة تنفيذ التوصيات حتى السنة المالية المنتهية في 31 كانون الأول/ديسمبر 2021		36

الثالث – التصديق على البيانات المالية 45
الرابع – التقرير المالي عن السنة المنتهية في 31 كانون الأول/ديسمبر 2022 46
ألف – مقدمة 46
باء– تعبئة الموارد وحالة التمويل 46
جيم – الإنجازات الرئيسية وبناء المؤسسة والتقدم المحرز فيما يتعلق بالفعالية والكفاءة التنظيميتين في عام 2022 48
دال – الأداء المالي 55
الخامس – البيانات المالية للسنة المنتهية في 31 كانون الأول/ديسمبر 2022 64
أولا – بيان المركز المالي في 31 كانون الأول/ديسمبر 2022 64
ثانيا – بيان الأداء المالي للسنة المنتهية في 31 كانون الأول/ديسمبر 2022 66
ثالثا – بيان التغيرات في صافي الأصول/حقوق الملكية للسنة المنتهية في 31 كانون الأول/ديسمبر 2022 67
رابعا – بيان التدفقات النقدية للسنة المنتهية في 31 كانون الأول/ديسمبر 2022 68
خامسا – بيان المقارنة بين الميزانية والمبالغ الفعلية للسنة المنتهية في 31 كانون الأول/ديسمبر 2022 70
ملاحظات على البيانات المالية 71

كتابا الإحالة

رسالة مؤرخة 28 نيسان/أبريل 2023 موجهة من المديرة التنفيذية لهيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة إلى رئيس مجلس مراجعي الحسابات

عملا بالقاعدة المالية 1202 لهيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة (هيئة الأمم المتحدة للمرأة)، نرفق طيه البياناتِ المالية للسنة المنتهية في 31 كانون الأول/ديسمبر 2022. وقد أعد هذه البيانات ووقع عليها مدير شعبة التنظيم والإدارة في الهيئة.

(توقيع) سيما **بحوث**
وكيلة الأمين العام والمديرة التنفيذية
هيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة

رسالة مؤرخة 26 تموز/يوليه 2023 موجهة إلى رئيس الجمعية العامة من رئيس مجلس مراجعي الحسابات

يُشـرفني أن أحيل إليكم طيه تقرير مجلس مراجعي الحسـابات، مشـفوعا بالتقرير المالي والبيانات المالية المراجَعة لهيئة الأمم المتحدة للمسـاواة بين الجنسـين وتمكين المرأة (هيئة الأمم المتحدة للمرأة)، عن السنة المنتهية في 31 كانون الأول/ديسمبر 2022.

(توقيع) **هو** كاي
المراجع العام للحسابات في جمهورية الصين الشعبية
رئيس مجلس مراجعي الحسابات

الفصل الأول

تقرير مجلس مراجعي الحسابات عن البيانات المالية: رأي مراجعي الحسابات

الرأي

راجعنا البيانات المالية الصادرة عن هيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة (هيئة الأمم المتحدة للمرأة)، وهي تتألف من بيان المركز المالي في 31 كانون الأول/ديسمبر 2022 (البيان الأول)، وبيان الأداء المالي (البيان الثاني)، وبيان التغيرات في صافي الأصول/حقوق الملكية (البيان الثالث)، وبيان التدفقات النقدية (البيان الرابع)، وبيان المقارنة بين الميزانية والمبالغ الفعلية (البيان الخامس) للسنة المنتهية في ذلك التاريخ، إضافة إلى الملاحظات على البيانات المالية، بما في ذلك موجز للسياسات المحاسبية الهامة.

ونرى أن البيانات المالية المرفقة تَعرض بشكل نزيه، من جميع الجوانب الجوهرية، المركزَ المالي لهيئة الأمم المتحدة للمرأة في 31 كانون الأول/ديسمبر 2022، وأداءها المالي وتدفقاتها النقدية للسنة المنتهية في ذلك التاريخ، وفقا للمعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام.

الأساس الذي يستند إليه هذا الرأي

لقد أجرينا مراجعة الحسابات وفقا للمعايير الدولية لمراجعة الحسابات والمعايير الدولية للمؤسسات العليا لمراجعة الحسابات. ومسؤولياتنا بموجب تلك المعايير مبيّنة في الفرع الوارد أدناه بعنوان "مسؤوليات مراجعي الحسابات عن مراجعة البيانات المالية". ونحن مستقلون عن هيئة الأمم المتحدة للمرأة وفقا للشروط الأخلاقية ذات الصلة بمراجعتنا للبيانات المالية، وقد أوفينا بمسؤولياتنا الأخلاقية الأخرى وفقا لهذه الشروط. ونعتقد أن الأدلة التي استقيناها من مراجعة الحسابات كافية ومناسبة لأن تشكل أساسا نقيم عليه رأينا.

المعلومات الأخرى غير البيانات المالية وتقرير مراجعي الحسابات بشأنها

تتولى الإدارة المسؤولية عن المعلومات الأخرى التي تتألف من التقرير المالي عن السنة المنتهية في 31 كانون الأول/ديسمبر 2022 المدرج في الفصل الرابع أدناه، ولكنها لا تشمل البيانات المالية وتقرير مراجعي الحسابات الذي أعددناه بشأنها.

ولا يشمل رأينا في البيانات المالية تلك المعلومات الأخرى، ونحن لا نبدي أي شكل من أشكال التأكيد في هذا الشأن.

وفيما يتصل بمراجعتنا للبيانات المالية، فإن مسؤوليتنا تتمثل في قراءة المعلومات الأخرى، والنظر خلال القيام بذلك فيما إذا كانت المعلومات الأخرى تتعارض جوهريا مع البيانات المالية أو مع المعلومات التي استقيناها من مراجعة الحسابات أو تشوبها فيما يبدو أخطاء جوهرية. وإذا خلصنا، استنادا إلى العمل الذي اضطلعنا به، إلى وجود أخطاء جوهرية في هذه المعلومات الأخرى، فإننا ملزمون بالإبلاغ عن ذلك. وليس لدينا ما نفيد به في هذا الصدد.

مسؤوليات الإدارة والأفراد المكلفين بالإشراف على البيانات المالية

تتحمل الإدارة المسؤولية عن إعداد البيانات المالية وعرضها بنزاهة وفق المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام، كما تتحمل المسؤولية عن الرقابة الداخلية حسبما تراه الإدارة ضروريا لإتاحة إعداد بيانات مالية خالية من الأخطاء الجوهرية، سواء كانت ناتجة عن غش أو غلط.

وتتحمل الإدارة، عند إعداد البيانات المالية، المسؤولية عن تقييم قدرة هيئة الأمم المتحدة للمرأة على الاستمرار كمؤسسة عاملة، والكشف، حسب الاقتضاء، عن المسائل المتعلقة باستمرارية الأعمال، واستخدام المحاسبة على أساس استمرارية الأعمال ما لم تعتزم الإدارة تصفية هيئة الأمم المتحدة للمرأة أو وقف عملياتها، أو ما لم يوجد لديها بديل واقعي سوى القيام بذلك.

ويتحمل المكلفون بالإدارة المسؤولية عن الإشراف على عملية الإبلاغ المالي للهيئة.

مسؤوليات مراجعي الحسابات عن مراجعة البيانات المالية

تتمثل أهدافنا في التأكد بدرجة معقولة من أن البيانات المالية ككل خالية من الأخطاء الجوهرية، سواء أكانت نتيجة غش أم غلط، وإصدار تقرير لمراجعي الحسابات يتضمن رأينا. والتأكد بدرجة معقولة هو مستوى عال من التأكد، ولكنه لا يضمن أن المراجعة التي تَجري وفقا للمعايير الدولية لمراجعة الحسابات ستكشف دائما عن الخطأ الجوهري عند وجوده. أما الأخطاء في البيانات المالية فيمكن أن تنشأ عن غش أو غلط وتُعتبر جوهرية إذا كان من المتوقع على نحو معقول أن تؤثر، منفردة أو مجتمعة، في القرارات الاقتصادية التي يتخذها المستخدمون على أساس هذه البيانات المالية.

وفي إطار مراجعة الحسابات وفق المعايير الدولية لمراجعة الحسابات، نتحلى بالحكمة المهنية ونتبع منهجا يقوم على الشك المهني طوال عملية المراجعة. ونقوم أيضا بما يلي:

(أ) تحديد وتقييم مخاطر ورود أخطاء جوهرية في البيانات المالية، سواء أكانت تلك الأخطاء ناتجة عن الغش أم الغلط، ووضع وتنفيذ إجراءات مراجعة حسابات للتصدي لتلك المخاطر، واستقاء أدلة كافية وملائمة من مراجعة الحسابات لكي تشكل أساسا نستند إليه في إبداء رأينا. ويفوق احتمالُ عدم الكشف عن أخطاء جوهرية ناتجة عن الغش احتمال عدم الكشف عن الأخطاء الناتجة عن الغلط، نظرا إلى أن الغش قد ينطوي على تواطؤ أو تزوير أو إغفال متعمد أو إبداء بيانات على غير الواقع أو تجاوز الرقابة الداخلية؛

(ب) فهم إجراءات الرقابة الداخلية ذات الصلة بعملية مراجعة الحسابات لكي يتسنى وضع إجراءات لمراجعة الحسابات تكون ملائمة للظروف السائدة، ولكن ليس لغرض إبداء رأي بشأن فعالية الرقابة الداخلية في الهيئة؛

(ج) تقييم مدى ملاءمة السياسات المحاسبية المتبعة ومدى معقولية التقديرات المحاسبية وما يتصل بها من إفصاحات تقدمها الإدارة؛

(د) الخلوص إلى استنتاجات بشأن مدى ملاءمة استخدام الإدارة للأساس المحاسبي القائم على استمرارية الأعمال، والوقوف استناداً إلى الأدلة المستقاة من مراجعة الحسابات على ما إذا كان هناك عدم يقين جوهري فيما يتصل بأحداث أو ظروف معينة قد يثير شكوكا كبيرة في قدرة هيئة الأمم المتحدة للمرأة على الاستمرار كمؤسسة عاملة. وإذا خلصنا إلى وجود عدم يقين جوهري، فإننا ملزمون بتوجيه الانتباه

في تقريرنا عن مراجعة الحسابات إلى الإفصاحات المتصلة بذلك في البيانات المالية أو، إذا كانت هذه الإفصاحات غير كافية، بتعديل رأينا. وتقوم استنتاجاتنا على الأدلة المستمدة من المراجعة التي أجريت حتى تاريخ تقريرنا عن مراجعة الحسابات. بيد أنه من الممكن أن تفضي أحداث أو ظروف مقبلة إلى توقف هيئة الأمم المتحدة للمرأة عن الاستمرار كمؤسسة عاملة؛

(هـ) تقييم العرض العام للبيانات المالية وهيكلها ومضمونها، بما في ذلك الإفصاحات، وما إذا كانت البيانات المالية تعرض المعاملات والأحداث المبلغ عنها فيها بطريقة تحقق عرضها بنزاهة.

ونتواصل مع المكلفين بالإدارة فيما يتعلق بجملة أمور منها النطاق المقرر لمراجعة الحسابات وتوقيتها ونتائجها الهامة، بما في ذلك أي أوجه قصور هامة في الرقابة الداخلية نحددها أثناء مراجعتنا للحسابات.

تقرير عن المتطلبات القانونية والتنظيمية الأخرى

نرى أن معاملات هيئة الأمم المتحدة للمرأة التي اطلعنا عليها أو قمنا بتدقيقها في إطار مراجعتنا للحسابات تتفق، من جميع النواحي الهامة، مع النظام المالي والقواعد المالية للأمم المتحدة ومع السند التشريعي.

ووفقا للمادة السابعة من النظام المالي والقواعد المالية للأمم المتحدة، أصدرنا أيضا تقريرا مطولا عن مراجعتنا لحسابات هيئة الأمم المتحدة للمرأة.

(توقيع) **هو** كاي
المراجع العام للحسابات في جمهورية الصين الشعبية
رئيس مجلس مراجعي الحسابات

(توقيع) خورخي **برموديز**
المراقب المالي العام لجمهورية شيلي
(مسؤول أول لشؤون مراجعة الحسابات)

(توقيع) بيير **موسكوفيتشي**
الرئيس الأول لمجلس مراجعي الحسابات في فرنسا

26 تموز/يوليه 2023

الفصل الثاني

التقرير المطول لمجلس مراجعي الحسابات

موجز

أنشأت الجمعية العامة، بقرارها 289/64، هيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة (هيئة الأمم المتحدة للمرأة). وتوفر هيئة الأمم المتحدة للمرأة التوجيه والدعم التقني لجميع الدول الأعضاء، بناء على طلبها، بشأن المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة وحقوقها وتعميم مراعاة المنظور الجنساني. وهي مكلّفة بأن تعمل بالتشاور مع الآليات الوطنية للمرأة ومنظمات المجتمع المدني، وبأن تعمل في إطار نظام المنسقين المقيمين ضمن فريق الأمم المتحدة القطري، وذلك بتوليها قيادة وتنسيق أعمال الفريق في مجالي المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة.

واضطلع مجلس مراجعي الحسابات بمراجعة البيانات المالية للهيئة واستعرض عملياتها للسنة المنتهية في 31 كانون الأول/ديسمبر 2022. وقد أجريت المراجعة المرحلية من خلال عمليات مراجعة للحسابات أنجزت بشكل مختلط في الميدان وعن بعد في المقر بنيويورك وفي المكتب القطري لأوغندا في الفترة من 3 إلى 28 تشرين الأول/أكتوبر 2022، وفي المكتب القطري لفييت نام والمكتب القطري لإندونيسيا في الفترة من 14 تشرين الثاني/نوفمبر إلى 16 كانون الأول/ديسمبر 2022، وفي كل من المكتب الإقليمي لشرق أفريقيا والجنوب الأفريقي في كينيا والمكتب القطري لكينيا في الفترة من 23 كانون الثاني/يناير إلى 24 شباط/فبراير 2023. وأجريت مراجعة الحسابات النهائية للبيانات المالية في الموقع في نيويورك، في الفترة من 1 أيار/مايو إلى 1 حزيران/يونيه 2023.

نطاق التقرير

يغطي هذا التقرير مسائلَ يرى المجلس أنه ينبغي توجيه انتباه الجمعية العامة إليها، وقد نوقشت تلك المسائل مع إدارة هيئة الأمم المتحدة للمرأة التي ضُمِّنت آراؤها في هذا التقرير على النحو المناسب.

وأجريت مراجعة الحسابات أساسا لتمكين المجلس من تكوين رأي عما إذا كانت البيانات المالية تَعرض بشكل نزيه المركزَ المالي لهيئة الأمم المتحدة للمرأة في 31 كانون الأول/ديسمبر 2022 وأداءها المالي وتدفقاتها النقدية للسنة المنتهية في ذلك التاريخ، وفقا للمعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام. وتضمنت مراجعة الحسابات استعراضا عاما للنُظُم المالية وإجراءات الرقابة الداخلية وفحصا اختباريا للسجلات المحاسبية وغيرها من المستندات الداعمة، بالقدر الذي اعتبره المجلس ضروريا لتكوين رأي بشأن البيانات المالية.

واستعرض المجلس أيضا عمليات الهيئة بموجب البند 7-5 من النظام المالي والقواعد المالية للأمم المتحدة الذي يتيح للمجلس تقديم ملاحظاته بشأن كفاءة الإجراءات المالية، والنظام المحاسبي، والرقابة المالية الداخلية، وبوجه عام بشأن إدارة العمليات وتنظيمها.

وأجرى المجلس أيضا متابعة تفصيلية للإجراءات المتخذة استجابة للتوصيات المقدمة في السنوات السابقة.

رأي مراجعي الحسابات

يرى المجلس أن البيانات المالية تَعرض بشكل نزيه، من جميع الجوانب الجوهرية، المركزَ المالي لهيئة الأمم المتحدة للمرأة في 31 كانون الأول/ديسمبر 2022 وأداءها المالي وتدفقاتها النقدية للسنة المنتهية في ذلك التاريخ، وفقا للمعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام.

الاستنتاج العام

لم يقف المجلس، بعد مراجعته للسجلات المالية لهيئة الأمم المتحدة للمرأة عن السنة المنتهية في 31 كانون الأول/ديسمبر 2022، على أي أغلاط أو أوجه إغفال أو أخطاء في البيانات المالية. ولكن تبيّن للمجلس وجود مجال لإدخال تحسينات في مجالات الخطة الاستراتيجية، وإدارة البرامج، والشراكة مع القطاع الخاص، وإدارة المشتريات، وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات.

وأظهر الأداء المالي فائضا قدره 130,82 مليون دولار في 31 كانون الأول/ديسمبر 2022، حيث بلغ مجموع الإيرادات 671,07 مليون دولار (بنقصان قدره 10,40 ملايين دولار مقارنة بعام 2021)، وبلغت المصروفات 540,25 مليون دولار (بزيادة قدرها 9,51 ملايين دولار مقارنة بعام 2021). وظل المركز المالي العام لهيئة الأمم المتحدة للمرأة في وضع ملاءة مالية خلال عام 2022، حيث فاق حجمُ الأصول المتداولة حجمَ الخصوم المتداولة بأكثر من أربعة عشر ضعفا، وفاق مجموعُ الأصول مجموعَ الخصوم بأكثر من تسعة أضعاف.

الاستنتاجات الرئيسية

فيما يلي الاستنتاجات الرئيسية التي خلُص إليها المجلس:

مواطن الضعف في تنفيذ الخطة الاستراتيجية لهيئة الأمم المتحدة للمرأة

استعرض المجلس الخطتين الاستراتيجيتين للفترتين 2018-2021 و 2022-2025 ولاحظ وجود أموال لم تخصص لأهداف التنمية المستدامة أو لا تُربط وجهتها بتلك الأهداف. وعلاوة على ذلك، لوحظ أن هناك نتائج غير مسجلة على مستوى المشاريع، وحالات تأخير في التخطيط السنوي والرصد الفصلي والتقارير السنوية.

إحراز تقدم محدود فيما يتصل بالمسائل البيئية في المجال البرنامجي

كشف المجلس عن إحراز تقدم محدود فيما يتعلق بسياسة وضعت على نطاق المنظمة بشأن الاستدامة البيئية في المسائل البرنامجية. وبالمثل، لم تطبق المكاتب القطرية المعايير البيئية في وظائفها من أجل المساهمة في تحقيق الهدف 13 من أهداف التنمية المستدامة.

المسائل المتصلة بتقييم الشراكة مع القطاع الخاص

استعرض المجلس تقييم الشراكة الذي أجري فيما يخص أحد الشركاء من القطاع الخاص، ولاحظ أن العملية قد بنيت على أساس معلومات غير دقيقة عن المخاطر، وبالتالي قدم استنتاج لم يأخذ في الاعتبار بوضوح عدة حقائق أساسية جمعت بشأن الشريك.

التوصيات الرئيسية

استنادا إلى استنتاجات مراجعة الحسابات، يوصي المجلس هيئة الأمم المتحدة للمرأة بما يلي:

مواطن الضعف في تنفيذ الخطة الاستراتيجية لهيئة الأمم المتحدة للمرأة

(أ) تعزيز إجراءاتها المتعلقة بإمكانية اقتفاء أثر الأموال المستخدمة في أهداف التنمية المستدامة حتى تتسم العملية بالموضوعية بما يتيح رصد النتائج على مدى السنين؛

(ب) مواءمة النتائج المحصلة على مستوى المشاريع مع جميع العمليات المنفذة في المذكرة الاستراتيجية للهيئة وخطتها الاستراتيجية من أجل الحصول على معلومات دقيقة بشأن استخدام مواردها المحدودة؛

(ج) تعزيز عملياتها في مجالات التخطيط والرصد والإبلاغ المتصلة بخطتها الاستراتيجية من أجل الحصول على معلومات دقيقة وفي الوقت المناسب عن جميع وحدات العمل، بما يعزز المساءلة والإنجازات المتصلة بالامتثال وأوجه التقدم المحرز في الخطة الاستراتيجية؛

إحراز تقدم محدود فيما يتصل بالمسائل البيئية في المجال البرنامجي

(د) التعجيل بسن سياسة عامة على نطاق المنظمة لتوجيه المبادرات البيئية في المجال البرنامجي بغرض إشراك جميع أصحاب المصلحة المعنيين بتنفيذ البرامج لأجل استيفاء المعايير البيئية؛

(هـ) توفير دعم يمكن المكاتب التابعة لها من تنفيذ إجراءات عملية تسهم في تحسين المؤشرات البيئية في الخطة الاستراتيجية؛

المشاكل المتصلة بتقييم الشراكة مع القطاع الخاص

(و) الاضطلاع بأنشطة لإذكاء وعي جميع الموظفين من مختلف مستويات الإدارة لإبراز أهمية توفر معلومات صحيحة ودقيقة تتخذ قاعدة لعملية صنع القرار الواعية بالمخاطر لإقامة شراكات مع القطاع الخاص؛

(ز) إرساء ترابط واضح بين الوثائق التي تشكل المدخلات المعتمد عليها في التصنيف المحدث للمخاطر على مستوى الشركات، يسترشد به في صنع القرار بناء على مخاطر الشراكة مع القطاع الخاص؛

(ح) تعزيز عملية تقييم الشركاء من القطاع الخاص من خلال تحديد جوانب صنع القرار بوضوح وإجراءاتهم المتعين اتباعها، والمفاهيم الأساسية، وتواتر الوقوع المحتمل لحدث ما وإمكانية تأثيره على الهيئة، بهدف إتاحة تصنيف للمخاطر التي تشكلها الشركات على نحو أكثر كفاءة وتحديدا.

متابعة التوصيات السابقة

لاحظ المجلس أن هناك 27 توصية متبقية من التوصيات الصادرة حتى السنة المنتهية في 31 كانون الأول/ديسمبر 2021، منها 19 توصية (70 في المائة) نُفّذت و 8 توصيات (30 في المائة) توجد قيد التنفيذ.

حقائق رئيسية	
6	مكاتب إقليمية
3	مكاتب متعددة الأقطار
60	مكتبا قطريا
6	مكاتب اتصال
220 1 موظفا	عدد الموظفين الذين يعملون في هيئة الأمم المتحدة للمرأة
450 2 من غير الموظفين	عدد الأفراد من غير الموظفين الذين يعملون في هيئة الأمم المتحدة للمرأة
556,53 مليون دولار	الميزانية النهائية لعام 2022
671,07 مليون دولار	مجموع الإيرادات لعام 2022
540,25 مليون دولار	مجموع المصروفات لعام 2022
130,82 مليون دولار	الفائض في عام 2022
88,27 مليون دولار	التأمين الصحي بعد انتهاء الخدمة، واستحقاقات الإعادة إلى الوطن، واستحقاقات الوفاة، في 31 كانون الأول/ديسمبر 2022

ألف - الولاية والنطاق والمنهجية

1 - أُنشئت هيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة (هيئة الأمم المتحدة للمرأة) في عام 2010 لدعم المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة والنهوض بها، والعمل على تحقيق هذين الهدفين والإسهام فيهما. وتوفر هيئة الأمم المتحدة للمرأة الدعمَ للدول الأعضاء في الأمم المتحدة في مساعيها الهادفة إلى وضع معايير عالمية لتحقيق المساواة بين الجنسين، وتعمل مع الحكومات والمجتمع المدني على وضع القوانين والسياسات والبرامج والخدمات اللازمة لضمان التنفيذ الفعال لتلك المعايير واستفادة النساء والفتيات الفعلية منها في جميع أنحاء العالم. وتسعى الهيئة على الصعيد العالمي إلى جعل الرؤية التي تجسدها أهداف التنمية المستدامة حقيقةً واقعة للنساء والفتيات كما تساند مشاركة المرأة على قدم المساواة مع الرجل في جميع جوانب الحياة، مع التركيز على أربع أولويات استراتيجية هي: (أ) أن تقود المرأة نُظم الحوكمة وتشارك فيها وتستفيد منها على قدم المساواة مع الرجل؛ (ب) أن تتمتع المرأة بأمن الدخل وتحصل على العمل اللائق والاستقلالية الاقتصادية؛ (ج) أن تعيش جميع النساء والفتيات حياة خالية من جميع أشكال العنف؛ (د) أن تسهم النساء والفتيات في بناء السلام المستدام والقدرة على الصمود ويكون لهن قدر أكبر من التأثير في هذين المجالين، وأن يستفدن على قدم المساواة مع الرجل من الوقاية من الكوارث الطبيعية والنزاعات ومن العمل الإنساني. وتقوم هيئة الأمم المتحدة للمرأة أيضا بتنسيق وتعزيز عمل منظومة الأمم المتحدة في مجال النهوض بالمساواة بين الجنسين، وفي جميع المداولات والاتفاقات المرتبطة بخطة التنمية المستدامة لعام 2030. وتعمل الهيئة على جعل المساواة بين الجنسين ركنا أساسيا لأهداف التنمية المستدامة ولجعل العالم أكثر شمولا للجميع.

2 - وقام مجلس مراجعي الحسابات بمراجعة البيانات المالية لهيئة الأمم المتحدة للمرأة واستعرض عملياتِها للسنة المنتهية في 31 كانون الأول/ديسمبر 2022، وفقا لقرار الجمعية العامة 74 (د-1) الصادر في عام 1946. وقد أُجريت المراجعة وفقا للنظام المالي والقواعد المالية للأمم المتحدة، وللمعايير الدولية لمراجعة الحسابات، وللمعايير الدولية للمؤسسات العليا لمراجعة الحسابات. وتقضي تلك المعايير بأن يمتثل المجلس للمتطلبات الأخلاقية وأن يخطط لمراجعة الحسابات ويقوم بها للتأكد بدرجة معقولة مما إذا كانت البيانات المالية خالية من الأخطاء الجوهرية.

3 - وأجريت مراجعة الحسابات لتمكين المجلس من تكوين رأي عما إذا كانت البيانات المالية تَعرض بشكل نزيه المركزَ المالي لهيئة الأمم المتحدة للمرأة في 31 كانون الأول/ديسمبر 2022 وأداءها المالي وتدفقاتها النقدية للسنة المنتهية في ذلك التاريخ، وفقا للمعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام. وقد شملت هذه المراجعة تقييما لما إذا كانت النفقات المسجلة في البيانات المالية قد جرى تكبدها للأغراض التي اعتمدتها الهيئات الإدارية وما إذا كانت الإيرادات والمصروفات قد صُنفت وسجلت على نحو سليم وفقا للنظام المالي والقواعد المالية للأمم المتحدة.

4 - وتضمنت مراجعة الحسابات استعراضا عاما للنُظُم المالية وإجراءات الرقابة الداخلية وفحصا اختباريا للسجلات المحاسبية وغيرها من المستندات الداعمة، بالقدر الذي اعتبره المجلس ضروريا لتكوين رأي بشأن البيانات المالية.

5 - واستعرض المجلس أيضا عمليات الهيئة بموجب البند 7-5 من النظام المالي والقواعد المالية للأمم المتحدة الذي يتيح للمجلس تقديم ملاحظاته بشأن كفاءة الإجراءات المالية، والنظام المحاسبي، والرقابة المالية الداخلية، وبوجه عام بشأن إدارة عمليات الهيئة وتنظيمها.

6 - ويغطي هذا التقرير مسائل يرى المجلس أنه ينبغي توجيه انتباه الجمعية العامة إليها. وقد نوقشت ملاحظات المجلس واستنتاجاته مع إدارة هيئة الأمم المتحدة للمرأة التي عُرضت آراؤها على النحو المناسب في هذا التقرير.

باء - الاستنتاجات والتوصيات

1 - متابعة التوصيات السابقة

7 - تحقق المجلس من حالة تنفيذ توصيات السنوات السابقة حتى الفترة المنتهية في 31 كانون الأول/ديسمبر 2021. ومن بين التوصيات المتبقية البالغ عددها 27 توصية، نفذت هيئة الأمم المتحدة للمرأة 19 توصية (70 في المائة)، ولا تزال 8 توصيات (30 في المائة) قيد التنفيذ، على نحو ما يرد في الجدول 1 من الفصل الثاني أدناه. وترد التفاصيل المتعلقة بحالة تنفيذ جميع توصيات السنوات السابقة المتبقية والتقدم المحرز فيه في مرفق الفصل الثاني.

الجدول 1 من الفصل الثاني

حالة تنفيذ التوصيات السابقة

سنة التقرير ومراجعة الحسابات	عدد التوصيات	التوصيات المتبقية في 31 كانون الأول/ديسمبر 2021	نُفذت	قيد التنفيذ	لم تنفَّذ	تجاوزتها الأحداث	التوصيات المتبقية في 31 كانون الأول/ديسمبر 2022
A/76/5/Add.12، الفصل الثاني (2020)	23	8	7	1	–	–	1
A/77/5/Add.12، الفصل الثاني (2021)	19	19	12	7	–	–	7
مجموع عدد التوصيات	**42**	**27**	**19**	**8**	**–**	**–**	**8**

8 - ويقر المجلس بالجهود التي تبذلها الإدارة لتنفيذ التوصيات التي قدمت منذ فترة طويلة، فضلا عن الالتزام الثابت للهيئة بإدارة التوصيات الناشئة عن عملية مراجعة الحسابات. ويشجع المجلس الهيئة على مواصلة إحراز التقدم نحو تحقيق التنفيذ الكامل للتوصيات.

2 - الاستعراض المالي العام

الأداء المالي

9 - في 31 كانون الأول/ديسمبر 2022، بلغ مجموع إيرادات هيئة الأمم المتحدة للمرأة 671,07 مليون دولار (2021: 681,47 مليون دولار)، مقابل مجموع المصروفات البالغة 540,25 مليون دولار (2021: 530,74 مليون دولار)، الأمر الذي أسفر عن فائض للسنة قدره 130,82 مليون دولار (2021: 150,73 مليون دولار)، ونقصان قدره 19,91 مليون دولار (13 في المائة). ويعرض الشكل الأول من الفصل الثاني مقارنةً بين الإيرادات والمصروفات عن السنتين الماليتين 2022 و 2021.

الشكل الأول من الفصل الثاني

نمط الأداء المالي لعامي 2022 و 2021

(بملايين دولارات الولايات المتحدة)

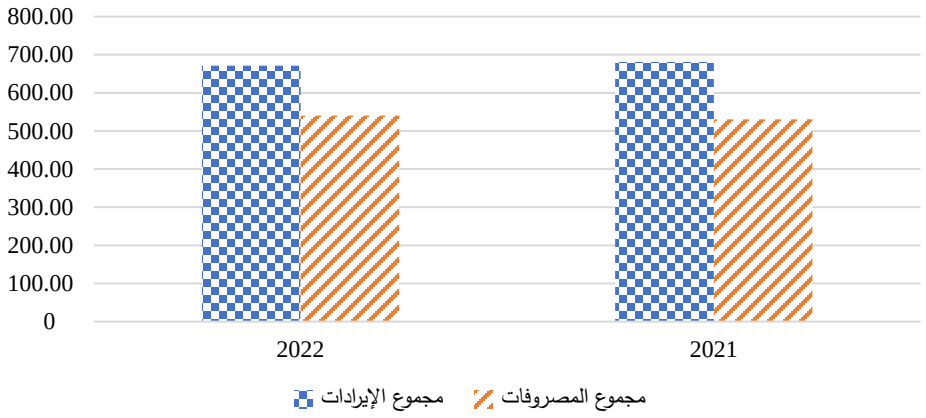

المصدر: تحليل المجلس للبيانات المالية لهيئة الأمم المتحدة للمرأة عن السنتين المنتهيتين في 31 كانون الأول/ديسمبر 2022 و 2021.

10 - وانخفض إجمالي الإيرادات التي أبلغت عنها هيئة الأمم المتحدة للمرأة في عام 2022 بمقدار 10,4 ملايين دولار، بانخفاض قدره 2 في المائة عن عام 2021. وبلغت التبرعات 647,60 مليون دولار (2021: 657,25 مليون دولار)، أي ما يمثل 97 في المائة من إجمالي الإيرادات لعام 2022. ويتمثل العنصر الرئيسي للتبرعات في الموارد الأخرى التي تخصص لبرامج ومشاريع محددة. وفي عام 2022، انخفض هذا العنصر بنسبة 5 في المائة، ليبلغ 428,07 مليون دولار (2021: 451,18 مليون دولار)، ويرجع ذلك أساسا إلى تحصيل موارد أقل حجما لأجل الأنشطة المتصلة بجائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19) وإلى اختتام مبادرة تسليط الضوء التابعة للاتحاد الأوروبي. وبلغ إجمالي الموارد العادية أو المساهمات الأساسية 219,52 مليون دولار (2021: 206,07 ملايين دولار)، بزيادة قدرها 3 في المائة تعزى أساسا إلى التوقيع على ستة اتفاقات متعددة السنوات في عام 2022. ويوضح الشكل الثاني من الفصل الثاني مصادر الإيرادات لعام 2022.

الشكل الثاني من الفصل الثاني

الإيرادات حسب المصدر في عام 2022

(بالنسبة المئوية)

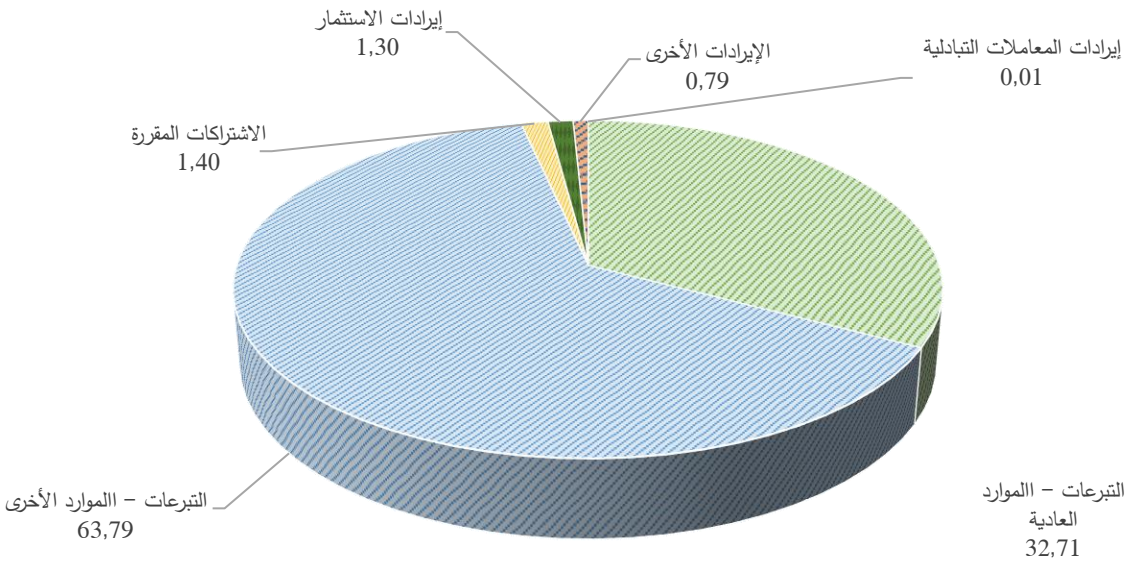

المصدر: تحليل المجلس للبيانات المالية لهيئة الأمم المتحدة للمرأة عن السنة المنتهية في 31 كانون الأول/ديسمبر 2022.

11 - وزاد إجمالي المصروفات التي أبلغت عنها هيئة الأمم المتحدة للمرأة في عام 2022 بمقدار 9,51 ملايين دولار، بزيادة قدرها 2 في المائة مقارنة بعام 2021. وكانت أكبر زيادة سجلت في إطار هذا البند هي الزيادة في تكاليف السفر، التي بلغت 32,74 مليون دولار (2021: 16,59 مليون دولار)، بزيادة قدرها 97 في المائة تعزى إلى زيادة تكاليف التذاكر وبدل الإقامة اليومي الناتج عن العودة إلى مستويات ما قبل الجائحة في عام 2019 وما قبله. ويتمثل أحد الاختلافات الأخرى ذات الصلة في زيادة بنسبة 6 في المائة في استحقاقات الموظفين، حيث بلغت 175,86 مليون دولار (2021: 166,46 مليون دولار)، وتعزى إلى تعيين 144 موظفا، ومراجعة جداول المرتبات، والزيادة في مضاعف تسوية مقر العمل.

المركز المالي

12 - بلغ مجموع أصول هيئة الأمم المتحدة للمرأة 324,70 1 مليون دولار (2021: 205,69 1 ملايين دولار)، وبلغ مجموع خصومها 134,09 مليون دولار (2021: 173,56 مليون دولار) ومجموع صافي أصولها 190,60 1 مليون دولار (2021: 032,12 1 مليون دولار).

13 - وفيما يتعلق بتشكيل الأصول، ارتفعت النقدية ومكافئات النقدية بنسبة 21 في المائة، ليصل مجموعها إلى 122,04 مليون دولار (2021: 101,23 مليون دولار). وتعزى هذه الزيادة أساسا إلى زيادة في صكوك سوق النقد قدرها 20,10 مليون دولار نتجت عن قرار استثماري اتخذته وحدة الاستثمارات التابعة لخزانة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي لإعادة استثمار الأموال الفائضة مع توقع تسجيل معدلات أعلى في المستقبل القريب.

14 - وانخفض مجموع استثمارات هيئة الأمم المتحدة للمرأة بنسبة 1 في المائة وبلغت 638,4 مليون دولار في عام 2022 (2021: 644,33 مليون دولار). ومن مجموع استثماراتها، يقابل مبلغ 230,28 مليون دولار الاستثمارات المتداولة (2021: 193,28 مليون دولار)، ويقابل مبلغ 408,12 ملايين دولار الاستثمارات غير المتداولة (2021: 451,04 مليون دولار). وبلغت الاستثمارات المحتفظ بها حتى تاريخ الاستحقاق 586,16 مليون دولار في عام 2022 (2021: 583,37 مليون دولار)، وبلغت الاستثمارات المتاحة للبيع 52,24 مليون دولار في عام 2022 (2021: 60,95 مليون دولار). ويعزى التباين في الحسابات إلى عوامل مثل الزيادات المتوقعة في أسعار الفائدة، وحلول آجال استحقاق استثمارات راهنة، وتوقيت استلام الأموال.

15 - وكان توزيع الاستثمارات المحتفظ بها حتى تاريخ الاستحقاق بنسبة 4 في المائة في شكل صكوك سوق النقد، بقيمة 24,9 مليون دولار (2021: 104,97 ملايين دولار)، وبنسبة 96 في المائة في شكل سندات وأذون، قيمتها الإجمالية 561,24 مليون دولار (2021: 478,41 مليون دولار). وانخفضت الاستثمارات المتداولة في سوق النقد المحتفظ بها حتى تاريخ الاستحقاق بمقدار 80,06 مليون دولار، ليبلغ مجموعها 24,9 مليون دولار (2021: 104,97 ملايين دولار)، وبلغت تلك الاستثمارات في السندات المحتفظ بها حتى تاريخ الاستحقاق 205,11 ملايين دولار (2021: 87,85 مليون دولار)، بزيادة قدرها 117,27 مليون دولار. وبالمثل، بلغت الاستثمارات غير المتداولة في السندات المحتفظ بها حتى تاريخ الاستحقاق 356,13 مليون دولار (2021: 390,56 مليون دولار)، بانخفاض قدره 34,42 مليون دولار. ويعزى هذا التحول في التخصيص إلى سعر الفائدة المتخذ أساسا. وبلغ متوسط عائدات الاستثمارات في عام 2022 نسبة 1,04 في المائة (2021: 0,5 في المائة).

16 - وارتفعت الحسابات المستحقة القبض بنسبة 27 في المائة، حيث بلغ مجموعها 485,57 مليون دولار (2021: 381,26 مليون دولار). وارتفعت الحسابات المتداولة المستحقة القبض بنسبة 24 في المائة، فبلغت 264,18 مليون دولار (2021: 212,88 مليون دولار). وزادت الحسابات غير المتداولة المستحقة القبض بنسبة 31 في المائة، فبلغت 221,39 مليون دولار (2021: 168,38 مليون دولار). وتعزى الزيادة في الحسابات المستحقة القبض إلى توقيع اتفاقات جديدة متعددة السنوات بين هيئة الأمم المتحدة للمرأة والجهات المانحة في عام 2022؛ لذا كان للحصة المتراكمة من المساهمات المقبلة تأثير على المبالغ المستحقة القبض. وبالإضافة إلى ذلك، تمت تعبئة تمويل متعدد السنوات لأجل عمل هيئة الأمم المتحدة

للمرأة في أفغانستان، سيتم تحصيل جزء منه في السنوات المقبلة؛ لذا أدرج هذا التمويل المتعدد السنوات ضمن الحسابات المستحقة القبض في نهاية السنة المالية.

17 - وتراجعت الخصوم المبلغ عنها في عام 2022 بما قدره 39,47 مليون دولار، حيث انخفضت بنسبة 23 في المائة مقارنة بعام 2021. ومن مجموع الخصوم، يمثل مبلغ 108,09 مليون دولار (2021: 135,10 مليون دولار)، أي ما يعادل 81 في المائة، التزامات باستحقاقات الموظفين. وتحدد الخصوم الناشئة عن استحقاقات ما بعد التوظيف من قبل خبراء اكتواريين مستقلين، وقد أسفر التقرير الاكتواري لعام 2022 عن تسجيل مكاسب اكتوارية كبيرة نشأت عن الزيادة في معدل الخصم المكافئ (من 3,37 في المائة في عام 2021 إلى 5,37 في المائة في عام 2022) التي سجلت فيما يتعلق بالتأمين الصحي بعد انتهاء الخدمة.

النسب المالية

18 - يُظهر تحليل النسب المالية الرئيسية زيادة كبيرة، مما يفيد بأن هيئة الأمم المتحدة للمرأة تتمتع بمركز مالي مناسب يمكنها من الوفاء بخصومها القصيرة الأجل عن طريق أصولها السائلة. وبالمثل، تدل جميع النسب على مركز مالي سليم.

19 - وبلغت الأصول المتداولة 682,80 مليون دولار مقابل خصوم متداولة قدرها 46,96 مليون دولار، وبذلك يبلغ صافي الأصول المتداولة 635,84 مليون دولار. وارتفعت النسبة الحالية من 9,95 إلى 14,54، ويعزى ذلك أساسا إلى الزيادة في الحسابات المستحقة القبض وإلى نقل أموال الاستثمارات من استثمارات غير متداولة إلى استثمارات متداولة.

20 - وفيما يتعلق بنسبة الملاءة المالية، يعزى ارتفاعها من 6,95 إلى 9,88 أساسا إلى زيادة في الحسابات المستحقة القبض. ويتجاوز مجموع الأصول مجموع الخصوم بمقدار 190,60 1 مليون دولار، مما يدل على سلامة المركز المالي.

21 - وزادت نسبة النقدية ونسبة السيولة السريعة من 5,10 إلى 7,50 ومن 8,79 إلى 13,13، على التوالي، ويعزى ذلك أساسا إلى زيادة في الحسابات المتداولة المستحقة القبض، والانتقال من الاستثمارات الطويلة الأجل إلى الاستثمارات القصيرة الأجل، والزيادة في سوق النقد. وفي هذا الصدد، لا تزال الخصوم المتداولة مغطاة بالنقدية ومكافئات النقدية، والاستثمارات القصيرة الأجل، والحسابات المتداولة المستحقة القبض. ويتضمن الجدول 2 من الفصل الثاني النسب المالية الرئيسية المستمدة من البيانات المالية لهيئة الأمم المتحدة للمرأة للسنتين المنتهيتين في 31 كانون الأول/ديسمبر 2022 و 2021.

الجدول 2 من الفصل الثاني

تحليل النسب

بيان النسبة	*31 كانون الأول/ ديسمبر 2022*	*31 كانون الأول/ ديسمبر 2021*
نسبة التداول[أ]		
نسبة الأصول المتداولة إلى الخصوم المتداولة	14,54	9,95
نسبة مجموع الأصول إلى مجموع الخصوم[ب]		

بيان النسبة	*31 كانون الأول/ ديسمبر 2022*	*31 كانون الأول/ ديسمبر 2021*
نسبة الأصول إلى الخصوم	9,88	6,95
نسبة النقدية[ج]		
نسبة النقدية والاستثمارات القصيرة الأجل إلى الخصوم المتداولة	7,50	5,10
نسبة السيولة السريعة[د]		
نسبة النقدية والاستثمارات القصيرة الأجل والحسابات المتداولة المستحقة القبض إلى الخصوم المتداولة	13,13	8,79

المصدر: تحليل المجلس للبيانات المالية لهيئة الأمم المتحدة للمرأة عن السنتين المنتهيتين في 31 كانون الأول/ديسمبر 2022 و 2021.

(أ) يدل ارتفاع النسبة على قدرة الكيان على تسديد خصومه المتداولة.

(ب) يدل ارتفاع النسبة على قدرة الكيان على الوفاء بمجمل التزاماته.

(ج) نسبة النقدية مؤشر على ما يملكه الكيان من سيولة، إذ إنها تقيس حجم النقدية أو مكافئات النقدية أو الأموال المستثمرة المتوفرة ضمن الأصول المتداولة لتغطية الخصوم المتداولة.

(د) نسبة السيولة السريعة هي نسبة أكثر تحفظا من نسبة التداول لأنها لا تشمل المخزون والأصول المتداولة الأخرى التي يصعب تحويلها إلى نقدية. ويدل ارتفاع النسبة على أن وضع الأصول المتداولة يتسم بمستوى أعلى من السيولة.

3 - تنفيذ النظام الجديد للتخطيط المركزي للموارد

الانتقال من نظام أطلس إلى نظام كوانتوم (Quantum)

22 - في عام 2020، أعلن عن بدء مشروع متعدد السنوات لاستبدال نظام أطلس للتخطيط المركزي للموارد بمنصة رقمية قائمة على الحوسبة السحابية تسمى كوانتوم، بقيادة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي. ومنذ عام 2020، شهد تنفيذ نظام كوانتوم تأخيرات بسبب مسائل مرتبطة بجودة البيانات والتأهب والاختبارات الجارية، من بين أمور أخرى.

23 - وفي عام 2022، تم تنفيذ عمليات متنوعة، مثل تحويل البيانات واختبار كشوف المرتبات، للتحضير لإطلاق النظام الجديد للتخطيط المركزي للموارد. وفي الفترة من آذار/مارس إلى تشرين الثاني/نوفمبر، شاركت هيئة الأمم المتحدة للمرأة في اختبار مدى قبول المستخدمين.

24 - ويجدر تأكيد الإشارة إلى أنه شرع بالعمل بنظام كوانتوم في كانون الثاني/يناير 2023 فيما يخص معاملات هيئة الأمم المتحدة للمرأة لعام 2023 فصاعدا المتعلقة بوحدات الموارد البشرية والمشتريات والمالية وإدارة المشاريع، مما يعني أن نظام أطلس كان هو النظام المحاسبي الذي دعم إعداد البيانات المالية للفترة المنتهية في 31 كانون الأول/ديسمبر 2022. وعلاوة على ذلك، أبلغت الهيئة المجلس بأن مشاكل متنوعة طرأت منذ أن بدأ العمل بنظام كوانتوم، مثل المسائل المتعلقة بمدفوعات الموردين ودفع الرواتب وتشكيلات الإبلاغ، من بين أمور أخرى. وتعمل الهيئة، بالتعاون مع البرنامج الإنمائي، على تنفيذ حلول للتغلب على هذه المشاكل.

25 - وبالنظر إلى أن تشغيل نظام كوانتوم بدأ في عام 2023، يود المجلس التشديد على أن العمليات التشغيلية الرئيسية والأرصدة الافتتاحية ستكون جزءا من نطاق مراجعة الحسابات للسنة المنتهية في 31 كانون الأول/ديسمبر 2023.

4 - الخطة الاستراتيجية

مواطن الضعف في تنفيذ الخطة الاستراتيجية لهيئة الأمم المتحدة للمرأة

26 - تحصر الخطة الاستراتيجية لهيئة الأمم المتحدة للمرأة 2022-2025 النتائج الإنمائية المتوقعة على مستويات الأثر والنتائج والنواتج، فضلا عن النتائج المحققة على صعيد النواتج من حيث الفعالية والكفاءة التنظيميتين، وتحدد المؤشرات التي ستستخدم لقياس التقدم المحرز على مر السنين.

27 - وتستخدم الهيئة الإطار المتكامل للنتائج والموارد، الذي تم تحديثه في أيار/مايو 2022، لقياس نتائجها على أساس المؤشرات وخطوط الأساس والمعالم الرئيسية والغايات الخاصة بها.

28 - وعلاوة على ذلك، يشكل نظام إدارة النتائج لهيئة الأمم المتحدة للمرأة الأداة المؤسسية التي تستخدمها جميع المكاتب الميدانية ووحدات المقر للتخطيط والرصد والإبلاغ على أساس المذكرة الاستراتيجية وخطة العمل، بما يوفر روابط مع الخطة الاستراتيجية لهيئة الأمم المتحدة للمرأة، إلى جانب جميع بيانات الرصد والإبلاغ المجمعة على مدار العام.

29 - وفي هذا السياق، تنص التوجيهات المفصلة خطوة خطوة الصادرة في عام 2021 لأجل الرصد فيما يخص المذكرة الاستراتيجية وخطة العمل السنوية على أن كل مكتب ملزم بالإبلاغ في كل فصل عن الأنشطة المقررة والإبلاغ في كل من الفصل الثاني والرابع من سنة التنفيذ عن نتائج مستوى نواتج المذكرة الاستراتيجية. وبالإضافة إلى ذلك، تحدد التوجيهات المتعلقة بالتقرير السنوي المعدة للمكاتب الميدانية لهيئة الأمم المتحدة للمرأة لعام 2021 في جدولها الزمني أن مرحلة البيانات النهائية المتحقق من صحتها للتقرير السنوي انتهت في 25 آذار/مارس 2022.

30 - وتستخدم الهيئة، فضلا عن ذلك، المذكرة الاستراتيجية كوثيقة تخطيط رئيسية للمكاتب القطرية والإقليمية بغرض مواءمة التوجهات العالمية للهيئة مع الأولويات المحلية التي يجب أن تواجهها المكاتب الميدانية.

31 - وتنص التوجيهات الخاصة بالمذكرات الاستراتيجية للمكاتب القطرية، الصادرة في عام 2021، على أنه يجب على جميع المكاتب تضمين خطوط الأساس والمعالم الرئيسية السنوية والأهداف، فضلا عن وسائل موثوقة للتحقق فيما يخص جميع المؤشرات، في نظام إدارة النتائج لتتبع تنفيذ النتائج، إلى جانب خطة للموارد. وتنص التوجيهات أيضا على أنه يتوقع أن تشمل المؤشرات، على مستوى النواتج، طريقة جمع البيانات وتواتره.

32 - واستعرض المجلس عملية اختتام الخطة الاستراتيجية السابقة (2018-2021) وعملية التخطيط والرصد فيما يخص الخطة الاستراتيجية الحالية (2022-2025) على أساس المعلومات المدرجة في نظام إدارة النتائج اعتبارا من 10 تشرين الأول/أكتوبر 2022، ووقف على الحالات التالية:

(أ) فيما يتعلق بالخطتين الاستراتيجيتين 2018-2021 و 2022-2025:

‘1’ لم يتم تخصيص أموال الهيئة أو تتبعها على مستوى مؤشر أهداف التنمية المستدامة. وتجدر الإشارة أيضا إلى أن نظام إدارة النتائج لا يتيح استخدام الميزانية على هذا المستوى؛

‘2’ تم التحقق من أن نظام إدارة النتائج يضم هيكلا مخصصا لنتائج المذكرات الاستراتيجية يشمل الأثر والنتائج والنواتج؛ غير أن النتائج على مستوى المشاريع لم تظهر باعتبارها مسجلة؛

(ب) فيما يتعلق بالخطة الاستراتيجية 2018-2021:

‘1’ وافق ما مجموعه 27 مكتبا قطريا على التقارير السنوية لعام 2021 بعد 25 آذار/مارس 2022؛

(ج) فيما يتعلق بالخطة الاستراتيجية 2022-2025:

‘1’ كان ما مجموعه 12 مؤشرا من مؤشرات الخطة الاستراتيجية مفتقرا لخطوط أساس أو معالم رئيسية، ووردت بشأن وضعها عبارة ”تحدد لاحقا“؛

‘2’ أشير إلى خطوط الأساس والمعالم الرئيسية والأهداف الخاصة بمؤشرات الخطة الاستراتيجية، كليا أو جزئيا، باعتبارها ”غير متاحة“ في ما مجموعه 68 وحدة أعمال؛

‘3’ أدرجت بشأن ما مجموعه 66 وحدة أعمال قيم مستهدفة عن فترة الخطة الاستراتيجية بأكملها دون تقديم تفاصيل عن المؤشرات المستهدفة لكل سنة؛

‘4’ كانت هناك 32 وحدة عمل تمت الموافقة على خطة عملها السنوية لعام 2022 في النصف الثاني من عام 2022، ويرجع ذلك أساسا إلى أن نظام إدارة النتائج يسمح للمستخدمين بتغيير الخطط دون إجراء التسجيل على النحو المناسب، مما يتعذر معه تتبع سلسلة التعديلات التي تدخل على الوثيقة ولا يتيح الاحتفاظ إلا بأحدث صيغة لها فقط. وعلاوة على ذلك، كانت خطط العمل السنوية لعام 2022 الخاصة بعشر وحدات عمل في شكل مسودة في نظام إدارة النتائج؛

‘5’ كانت عبارة ”قيد التنفيذ“ أو ”لم تبدأ بعد“ مدرجة بشأن عملية الرصد الفصلي الأولى لدى ما مجموعه 44 وحدة عمل، رغم أن الموعد النهائي لإجرائها كان هو 15 نيسان/أبريل 2022. ويجدر بالإشارة إلى أن إجراء عملية الرصد الفصلي هو اختياري فيما يخص الفصل الأول، ومع ذلك فقد أوفت 29 وحدة عمل بمواعيدها النهائية (40 في المائة من المجموع)؛

‘6’ كانت عبارة ”قيد التنفيذ“ مدرجة بشأن عملية الرصد الفصلي الثانية لدى ثماني وحدات عمل. غير أن الموعد النهائي لإجرائها كان هو 15 تموز/يوليه 2022.

33 - ويرى المجلس أنه إذا لم تسجل هيئة الأمم المتحدة للمرأة في نظام إدارة النتائج بالشكل الصحيح عمليات تخصيص الموارد لمؤشرات أهداف التنمية المستدامة، فإن قياس استثمار موارد المنظمة الرامية إلى تنفيذ خطة عام 2030 لن يتم بشكل دقيق، مما قد يكون له أيضا تأثير على إدارة الموارد المخصصة في المستقبل لهذه المساعي وعلى استدامتها بمرور الوقت.

34 - وعلاوة على ذلك، يرى المجلس أن عدم توفر معلومات تتعلق بالمشـــاريع في نظام إدارة النتائج يؤثر على إجراءات الرصـد على مسـتوى المشـاريع وإمكانية الإبلاغ بشـأنها التي تتولاها هيئة الأمم المتحدة للمرأة، مما قد يؤدي إلى عدم الوفاء بأهداف الهيئة، وبالتالي إلى عدم الكفاءة في اســـتخدام الأموال المخصصة لتنفيذ المشاريع.

35 - ويرى المجلس أن قيام وحدات العمل بعملية الإبلاغ على مســـتوى نظام إدارة النتائج في غير المواعيد المحددة قد يدل على عدم وجود رقابة على الأهداف المقترحة، مما قد يؤثر على التنفيذ الســـليم للخطة الاستراتيجية ويؤثر على المساءلة الواجبة أمام أصحاب المصلحة المعنيين بالهيئة.

36 - **ويوصي المجلس هيئة الأمم المتحدة للمرأة بتعزيز إجراءاتها المتعلقة بإمكانية اقتفاء أثر الأموال المستخدمة في أهداف التنمية المستدامة حتى تتسم العملية بالموضوعية بما يتيح رصد النتائج على مدى السنين.**

37 - **ويوصي المجلس هيئة الأمم المتحدة للمرأة بمواءمة النتائج المحصلة على مستوى المشاريع مع جميع العمليات المنفذة في المذكرات الاســتراتيجية للهيئة وخطتها الاســتراتيجية من أجل الحصــول على معلومات دقيقة بشأن استخدام مواردها المحدودة.**

38 - **ويوصـي المجلس هيئة الأمم المتحدة للمرأة بتعزيز عملياتها في مجالات التخطيط والرصد والإبلاغ المتصلة بخطتها الاستراتيجية من أجل الحصول على معلومات دقيقة وفي الوقت المناسب عن جميع وحدات العمل، بما يعزز المساءلة والإنجازات المتصلة بالامتثال وأوجه التقدم المحرز في الخطة الاستراتيجية.**

39 - وقبلت هيئة الأمم المتحدة للمرأة هذه التوصيات.

5 - إدارة البرامج

إحراز تقدم محدود فيما يتصل بالمسائل البيئية في المجال البرنامجي

40 - فيما يتعلق بالمســـائل البيئية، تتضـــمن الخطة الاســـتراتيجية لهيئة الأمم المتحدة للمرأة للفترة 2022-2025 مؤشـر الناتج 1-8، الذي يقيس النسـبة المئوية للمكاتب القطرية التي تطبق المعايير البيئية والاجتماعية في برامج الهيئة، بما يتماشـــى مع معايير الأمم المتحدة وأهداف التنمية المســـتدامة لخطة عام 2030.

41 - وبالمثل، تشـارك هيئة الأمم المتحدة للمرأة في مبادرة برنامج الأمم المتحدة للبيئة لخضـرنة المنظمة الزرقاء التي تدعم منظومة الأمم المتحدة في الانتقال إلى تحقيق مزيد من الاســـتدامة البيئية في إدارة مرافقها وعملياتها.

42 - وجرى تقييم هيئة الأمم المتحدة للمرأة فيما يتعلق بهذه المســـائل من خلال تقييمين. وشـــمل التقييم الأول، الذي أجرته شبكة تقييم أداء المنظمات المتعددة الأطراف بين عامي 2017 و 2018، أربعة مجالات للفعـالية التنظيميـة: (أ) الإدارة الاســـتراتيجيـة؛ (ب) إدارة العمليـات؛ (ج) إدارة العلاقـات وإدارة الأداء؛ (د) النتائج. وأجرت وحدة التفتيش المشـــتركة التقييم الثاني في عام 2020 (انظر JIU/REP/2020/8)، وكانت مهمتها، من بين مهام أخرى، أن تحدد إلى أي مدى جرى وضـع سياسـات مستدامة بيئيا، وأن تدرس تنفيذ العمليات والممارسات المستدامة بيئيا.

43 - وفي ضـــوء التقييمين المذكورين أعلاه، اســـتعرض المجلس الدورة البرنامجية، آخذا في الاعتبار إدماج منظور الاستدامة البيئية فيها. ولوحظت الحالات التالية:

(أ) اتفقت التقارير الصـادرة عن شبكة تقييم أداء المنظمات المتعددة الأطراف ووحدة التفتيش المشتركة ومبادرة خضرنة المنظمة الزرقاء في تقييماتها على أن هيئة الأمم المتحدة للمرأة ليست لديها سياسة للاسـتدامة البيئية على نطاق المنظمة. وتم التحقق خلال الاسـتعراض الذي أجراه المجلس من أن الهيئة هي بصدد وضع إطار لتلك السياسة؛ غير أن ذلك الإطار ظل في شكل مسودة منذ عام 2020. ويجدر بالإشارة إلى أن الإطار يتوخى، في جملة أحكام أخرى، النظر في إشـــراك الشـــركاء في التنفيذ في إنجاز المعايير البيئية لدورة المشاريع؛

(ب) وفقا للخطة الاســـتراتيجية لهيئة الأمم المتحدة للمرأة، وتحديدا ما يتعلق منها بالمؤشـــر المتصل بالمسائل البيئية، لم تدرج أي وحدة من وحدات العمل الأربع عشرة في منطقة شرق أفريقيا والجنوب الأفريقي المعايير البيئية في مهامها؛

(ج) كما ذكر سـابقا، أدرجت هيئة الأمم المتحدة للمرأة في خطتها الاسـتراتيجية مؤشـرا لقياس مسـاهمتها في الهدف 13. وفي هذا الصـدد، لم تدرج 13 وحدة من أصـل 14 وحدة عمل في منطقة شـرق أفريقيا والجنوب الأفريقي المؤشـــر لقياس مســـاهماتها في تحقيق الهدف، ولم توائم بالتالي عملها مع الخطة الاستراتيجية للهيئة.

44 - وبالإضـــافة إلى ذلك، أكد المجلس التقدم الذي أحرزته الهيئة في المســـائل البيئية من حيث المشتريات والمرافق وإجراءات السفر؛ غير أن الهيئة لم تعتمد في هذا الصدد مواصفات واضـحة وشاملة في المجال البرنامجي، أو في العلاقات التي يجب أن تقيمها مع شركائها في التنفيذ.

45 - وفي هذا السـياق، حلل المجلس الاختصـاصـات المنصـوص عليها في العقد المبرم بين هيئة الأمم المتحدة للمرأة وخبير استشاري خارجي لدعم امتثال الإطار للمتطلبات على نطاق المنظومة، وفقا لولاية المنظمة وأنشـــطتها، ولمســـاعدة الهيئة في التنفيذ التدريجي للإطار. وتم التحقق، بحلول تاريخ المراجعة التي أجراها المجلس وهو تشـرين الأول/أكتوبر 2022، من أن بعض الأنشـطة التي كان ينبغي إجراؤها في نيسـان/أبريل وحزيران/يونيه وأيلول/سبتمبر 2022 لم تجد طريقها بعد إلى التنفيذ. ومما يجدر تأكيد الإشارة له أن العقد ينص على أن جميع الأنشطة ينبغي إنجازها على نحو مرض في موعد أقصاه 24 كانون الثاني/يناير 2023.

46 - ويرى المجلس أن غياب إطار معتمد بشـكل كامل بشـأن المواضـيع البيئية يحد من تنفيذ التدابير العملية في المجال البرنامجي لهيئة الأمم المتحدة للمرأة، وهو مجال هام، بالنظر إلى أن المســـائل البرنامجية تشكل الأعمال الرئيسية للهيئة. وينبغي للهيئة تبعا لذلك أن تتولى قيادة الإجراءات الرامية إلى إدماج الاستدامة البيئية في عملياتها الداخلية، وأن تتواصل بالتالي بفعالية مع شركائها في التنفيذ فيما يتعلق بهذه المسألة.

47 - ويوصـي المجلس هيئة الأمم المتحدة للمرأة بالتعجيل بسـن سـياسـة عامة على نطاق المنظمة لتوجيه المبادرات البيئية في المجال البرنامجي بغرض إشـراك جميع أصـحاب المصـلحة المعنيين بتنفيذ البرامج لأجل استيفاء المعايير البيئية.

48 - ويوصـــي المجلس هيئة الأمم المتحدة للمرأة بتوفير دعم يمكن المكاتب التابعة لها من تنفيذ إجراءات عملية تسهم في تحسين المؤشرات البيئية في الخطة الاستراتيجية.

49 - وقبلت هيئة الأمم المتحدة للمرأة هاتين التوصيتين.

1-5 دورة الشركاء في البرامج

50 - تورد إجراءات اختيار الشركاء في البرامج الصادرة في عام 2020 بيانا للعملية التي يجب على الهيئة اتباعها في اختيار الشركاء في البرامج فيما يتعلق بالاستعانة بهم وتقييم الأداء واستعراض الجودة والاعتماد.

51 - ويشار في تلك الإجراءات إلى أنه ينبغي إجراء تقييم لقدرات الشركاء من حيث المخاطر لتقييم قدرتهم على تحقيق النتائج المتوخاة من البرنامج أو المشروع على النحو المبين في وثيقة المشروع، وأن تسفر نتائج ذلك التقييم عن إسناد تصنيف من حيث المخاطر يراد به تيسير اتخاذ القرارات بأنواعها فيما يتعلق بالتعامل مع الشريك (مثل دفع الأجر للشريك، ووضع وتنفيذ خطة لبناء القدرات).

52 - ويُضطلع بتقييم القدرات، الذي يجب إجراؤه فيما يخص الشركاء من الكيانات الحكومية ومنظمات المجتمع المدني، من قبل مدير البرامج/المشاريع قبل توقيع الاتفاق مع الشريك. وتدوم صلاحية تقييم القدرات أربع سنوات يجب بعد انقضائها إجراء تقييم جديد للقدرات من حيث المخاطر للشركاء الذين سيتلقون أموالا من الهيئة.

53 - ويرد في الإجراءات أيضا أنه يمكن اعتبار إجراء تقييم جديد للقدرات من حيث المخاطر أمرا ضروريا إذا أدخلت تغييرات هامة على هيكل الإدارة التنظيمية للشريك المحتمل أو عملياتها وإجراءاتها.

54 - وتنص الإجراءات المذكورة أعلاه على أنه يجب على مدير المشاريع/البرامج إجراء تقييم نهائي لأداء الشريك في البرامج. والتقييم جزء لا يتجزأ من إجراءات الاختتام الخاصة بنظام إدارة اتفاقات الشركاء والمنح، الذي يعمل بمثابة المستودع المركزي لتقييمات الأداء النهائية لجميع الشركاء وهو متاح لجميع الموظفين.

55 - وأُبديت بهذا الشأن الملاحظات التالية:

عدم تقييم قدرات الشركاء

56 - استعرض المجلس صلاحية تقييم قدرات شركاء هيئة الأمم المتحدة للمرأة في جميع أنحاء العالم (بما في ذلك 67 مكتبا ميدانيا في ست مناطق ومقرات) حتى 18 تشرين الأول/أكتوبر 2022، ولاحظ الحالات التالية:

(أ) من كانون الثاني/يناير إلى آب/أغسطس 2022، أجرت الهيئة تحويلات نقدية بقيمة 335 105 1 دولارا إلى 31 شريكا لم تجر بشأنهم تقييمات للقدرات؛

(ب) من كانون الثاني/يناير إلى آب/أغسطس 2022، أجرى الكيان تحويلا نقديا بقيمة 451 431 1 دولارا إلى 17 شريكا لم تكن مدة صلاحية تقييمات قدراتهم سارية في تاريخ بدء الاتفاق (تقييمات تجاوزت مدة صلاحيتها المحددة في أربع سنوات).

57 - وبالمثل، لاحظ المجلس أنه في الفترة من 18 تشرين الأول/أكتوبر 2017 إلى 18 تشرين الأول/أكتوبر 2022، لم تجر هيئة الأمم المتحدة للمرأة تقييما جديدا للقدرات من حيث المخاطر لثمانية شركاء تلقوا أموالا مبلغها الإجمالي 477 875 دولارا في عام 2022. ويجدر بالإشارة في هذه الصدد أن تقييمات القدرات كانت صلاحيتها سارية في تاريخ بدء الاتفاق.

58 - ويرى المجلس أن عدم إجراء تقييم لقدرات الشـــركاء في غضـــون الفترة المحددة في الإجراءات أو وجود تقييمات للقدرات انقضت مدة صلاحيتها أمر يمكن أن يؤدي إلى اضطلاع الهيئة بولايتها من خلال شـريك يفتقر إلى المهارات والخبرات اللازمة للامتثال لمتطلبات الأنشـطة، بما يؤدي إلى ضـعف في تنفيذ البرامج التي تعهد الهيئة بها إلى الشـركاء. وبالإضـافة إلى ذلك، يمكن أن يؤثر عدم تحديث التقييمات على طريقة التحويل النقدي الموجه إلى الشريك ومعايير الاختيار فيما يخص مشاريع أنشطة الضمان.

59 - وبالنظر إلى الحقائق المكشوفة وإلى النمو المطرد للموارد المالية المخصصة للشركاء في البرامج على مر الزمن، يرى المجلس أن من اللازم على الهيئة أن تحسن أشكال الرقابة الوقائية ورصد تقييم قدرات الشركاء.

60 - **ويوصـــي المجلس هيئة الأمم المتحدة للمرأة بتعزيز عملية الرصـــد والرقابة فيما يخص إنجاز تقييمات قدرات الشركاء وصلاحيتها من أجل توفير معلومات محدثة عن قدرات الشركاء في البرامج الذين يتلقون أموالا من الهيئة.**

61 - وقبلت هيئة الأمم المتحدة للمرأة هذه التوصية.

عدم إجراء تقييم أداء الشركاء

62 - اســتعرض المجلس الاتفاقات مع الشــركاء فيما يتعلق بتقييمات الأداء التي تديرها مكاتب منطقة شرق أفريقيا والجنوب الأفريقي ويرد تسجيلها في نظام إدارة اتفاقات الشركاء والمنح، ولاحظ أن 77 اتفاقا من أصل 107 اتفاقات (72 في المائة) لم يسجل بشأنها تقييم للأداء في النظام، وأن المكاتب لم تقدم، في ظل غياب التقييمات، نسخة مطبوعة تؤكد إجراء التقييم.

63 - وطرح المجلس أســئلة على الهيئة عن تقييمات الأداء غير المســجلة أو المنعدمة، فلاحظ أن الموظفين المســؤولين ليســت لديهم معرفة كافية بعملية التقييم. حيث أن الموظفين قدموا في عدة حالات تقييمات القدرات بدلا من تقييمات الأداء.

64 - وعلاوة على ذلك، لاحظ المجلس، لدى تحليل الإجراءات المتصــلة بالعملية، أن الهيئة لم تحدد موعدا نهائيا لإجراء تقييمات الأداء.

65 - ويرى المجلس أن الدورة البرنامجية للحالات التي نظر فيها لم تختتم على النحو السـليم، لأن عددا كبيرا من تقييمات الأداء، التي تشــكل جزءا من الإجراءات المطلوبة في نهاية جميع اتفاقات الشــركاء في البرامج، كانت غير متوفرة في نظام إدارة اتفاقات الشركاء والمنح أو في شكل مطبوع. وعلاوة على ذلك، من الأهمية بمكان أن تتاح تقييمات الأداء لجميع مكاتب هيئة الأمم المتحدة للمرأة في الوقت المناسـب. ذلك أن نتائج إنجازاتها تشكل مدخلات هامة في عملية اتخاذ القرار بشأن تجديد المشاريع أو إسناد مشاريع جديدة لشريك معين.

66 - وبالنظر إلى أن تقييم القدرات وتقييم الأداء يجريان في مراحل مختلفة من الدورة البرنامجية، يرى المجلس، فضــلا عن ذلك، أن من المهم أن يكون مديرو المشــاريع مدركين بما فيه الكفاية لطبيعة هاتين الأداتين ولمساهمتهما في العملية البرنامجية.

67 - ونظرا لاستخدام وحدات العمل لنظام إدارة اتفاقات الشركاء والمنح استخداما ناقصا، يلاحظ المجلس وجود مجال لتحسين الحالة فيما يتعلق باستخدام إمكانات النظام، اعتبارا لأن هذه الأداة تتيح رصد الدورة البرنامجية على الصعيد العالمي في أوانه.

68 - **ويوصي المجلس هيئة الأمم المتحدة للمرأة بأن توضح على جميع مستويات الإدارة أدوار ومسؤوليات الموظفين المعنيين بالدورة البرنامجية من أجل ضمان ممارسة الرقابة الفعالة خلال مراحلها، وتشجع على استخدام القدرات التي يوفرها نظام إدارة اتفاقات الشركاء والمنح في الوقت الحقيقي لأجل الإبلاغ والتتبع على الصعيد العالمي.**

69 - **ويوصي المجلس هيئة الأمم المتحدة للمرأة بأن تحدد موعدا نهائيا رسميا ودقيقا لإجراء تقييم أداء الشركاء في البرامج.**

70 - وقبلت هيئة الأمم المتحدة للمرأة هاتين التوصيتين.

تأخر التقارير المالية وتسجيل مصروفات الشركاء

71 - تنص السياسة العامة المتعلقة بالسلف النقدية والتحويلات النقدية الأخرى إلى الشركاء الصادرة في عام 2020 على أن استمارة الإذن بالصرف وشهادة الإنفاق تحل محل جميع أشكال التقارير المالية الأخرى التي يستخدمها الشركاء من الحكومات والمنظمات الحكومية الدولية والمنظمات غير الحكومية لطلب مبالغ مالية والإبلاغ عن المصروفات.

72 - وتنص السياسة العامة أيضا على وجوب استخدام استمارات الإذن بالصرف وشهادة الإنفاق كل مرة يتم فيها تقديم سلفة و/أو تصفية لسلفة، وعلى ضرورة إعداد هذه الاستمارات وجمعها، حتى في حالة عدم طلب مبالغ مالية، على أساس فصلي من أجل تسجيل المصروفات.

73 - وتشير السياسة العامة فضلا عن ذلك إلى أنه ينبغي للشريك أن يقدم استمارة الإذن بالصرف وشهادة الإنفاق المكتملة والموقع عليها في موعد لا يتجاوز 20 يوما تقويميا بعد نهاية الفصل. وتنص السياسة العامة أيضا على أنه قد يطلب من الشركاء، للأغراض المالية لنهاية السنة، تقديم استمارة مؤقتة للإذن بالصرف وشهادة الإنفاق حتى 31 كانون الأول/ديسمبر. وعلاوة على ذلك، تشير السياسة العامة إلى أنه ينبغي للشركاء أن يبلغوا المكتب الميداني بالمصروفات المتكبدة من السلفة في الفترة المشمولة بالتقرير باستخدام الاستمارة، وأنه يمكن لمدير المشروع أن يقبل المصروفات المبلغ عنها أو يرفضها أو يطلب تعديلها في وقت لاحق.

74 - وعلاوة على ذلك، يرد في السياسات المحاسبية لهيئة الأمم المتحدة للمرأة أن نفقات المشاريع يعترف بها عند تلقي الهيئة تقريرا ماليا من الشريك في البرامج من أجل إقامة الدليل على إنجاز الأنشطة.

75 - وفي هذا الصدد، استعرض المجلس قائمة بجميع استمارات الإذن بالصرف وشهادة الإنفاق المقدمة من الشركاء في البرامج في عام 2022 إلى 14 مكتبا ميدانيا، ولاحظ تأخيرات في تقديم الاستمارات في 50 حالة، بلغت فيها النفقات المتكبدة في عام 2021 أو قبله 416 254 1 دولارا، وسجلت في سجلات المحاسبة لعام 2022. ويجدر بالإشارة إلى أن المكاتب الميدانية لم تطلب الحصول على استمارات مؤقتة للإذن بالصرف وشهادة الإنفاق في أي من تلك الحالات، على الرغم من أنه كان من الممكن أن تطلبها قبل إقفال الحسابات في نهاية السنة المالية.

76 - ويرى المجلس أن التأخر في تقديم الشركاء في البرامج لاستمارات الإذن بالصرف وشهادة الإنفاق وتأخر مديري المشاريع في قيدها تنشأ عنهما صعوبات مرتبطة بالمواعيد النهائية عند تسجيل النفقات عن الفترة التي تم تكبدها خلالها.

77 - واعتبارا للحالات المكشوفة، يرى المجلس أن مديري المشاريع ربما كانوا لا يقومون برصد الشركاء بصورة منهجية لضمان تقديم التقارير المالية في أوانها واستخدامها على النحو الصحيح.

78 - ويوصي المجلس هيئة الأمم المتحدة للمرأة بأن توفر على جميع مستويات الإدارة تدريبا منتظما لمديري المشاريع لكفالة قيامهم بطلب تقديم استمارات الإذن بالصرف وشهادة الإنفاق في أوانها، نظرا إلى أن الاستمارات تقيم الدليل على إنجاز الأنشطة، مما يتيح الاعتراف بمصروفات المشاريع.

79 - ويوصي المجلس هيئة الأمم المتحدة للمرأة بأن توفر على جميع مستويات الإدارة تدريبا منتظما للشركاء في البرامج وأن تعزز قدراتهم فيما يتعلق باستخدام استمارات الإذن بالصرف وشهادة الإنفاق على النحو الصحيح وفي أوانه.

80 - وقبلت هيئة الأمم المتحدة للمرأة هاتين التوصيتين.

6 - الشراكات مع القطاع الخاص

المشاكل المتصلة بتقييم الشراكة مع القطاع الخاص

81 - يرد في سياسة بذل العناية الواجبة (2018) أن الشراكة مع القطاع الخاص هي أي ترتيب تشترك فيه هيئة الأمم المتحدة للمرأة مع القطاع الخاص بهدف الترويج لأهداف وغايات الهيئة.

82 - ويلاحظ في سياسة بذل العناية الواجبة أنه قبل التواصل مع شريك من شركاء القطاع الخاص، من الضروري إجراء تقييم للشريك المحتمل. ويشمل ذلك تقييم معايير الاستبعاد، التي تشمل تقييم ما إذا كان الشريك المقترح متورطا في مجالات لها تأثير على حقوق الإنسان، أو ممارسات تمييزية شديدة ضد المرأة، أو صنع أو بيع الأسلحة، أو أنشطة أو ممارسات مضرة بالبيئة، أو في الإرهاب، من بين أمور أخرى.

83 - وفي هذا الصدد، ينبغي أن يشمل تقييم الشراكة الوثائق التالية:

(أ) نموذج تحقق لأغراض بذل العناية الواجبة من أجل جمع المعلومات عن الشريك المحتمل؛

(ب) تقييم لمعايير الاستبعاد، يتضمن استبيانات حول ما يلي:

'1' تورط الشريك في أفعال مشمولة بمعايير الاستبعاد. والردود المحتملة على الأسئلة هي "لا يوجد دليل"، و "يجهل وجود دليل"، و "الأدلة غير ذات أهمية" و "توجد أدلة"؛

'2' انتهاكات الشريك لمعايير الاستبعاد أو وجود مسائل خلافية بشأنها. وتشكل الإجابة على الأسئلة تقييما للخطر الذي يمكن أن يكون مستواه "منعدما" أو "ضئيلا" أو "صغيرا" أو "متوسطا" أو "مرتفعا" أو "كبيرا"؛

'3' البعد الجنساني والتواصل مع الأمم المتحدة.

(ج) تقييم للمخاطر، يتضمن مصفوفة لتوفير معلومات عن احتمال وقوع أحداث خطرة قد تؤثر سلبا على سمعة هيئة الأمم المتحدة للمرأة وأثر عملياتها، ومجالات الخطر ذات الصلة. وهناك ثلاثة

مستويات للنظر في المخاطر – مستوى منخفض ومستوى متوسط ومستوى كبير – تحدد على أساس نقاط شدة الخطورة الخاصة بكل مجال، حيث تشير النقاط من 0 إلى 5 إلى مخاطر منخفضة، وتشير النقاط من 6 إلى 10 إلى مخاطر متوسطة، وتشير النقاط من 11 إلى 15 إلى مخاطر كبيرة. ومن المهم الإشارة إلى أن المصفوفة وضعت على أساس المعلومات التي جمعت من خلال عملية التحقق لأغراض بذل العناية الواجبة والاستبيانات المشار إليها بتفصيل أعلاه.

84 - وتجدر الإشارة إلى أنه إذا تبين أن الشراكة التي جرى تحليلها تنطوي على مخاطر كبيرة، تُنشأ لجنة لاستعراض عملية بذل العناية الواجبة من أجل تقديم المشورة إلى مدير شعبة الشراكات الاستراتيجية والدعوة والاتصالات والمديرة التنفيذية بشأن الاتفاق المحتمل مع شريك القطاع الخاص.

85 - وفي عام 2019، أجرت هيئة الأمم المتحدة للمرأة تقييما لمخاطر إحدى شركات إدارة الاستثمارات، وتبين أنها مخاطر متوسطة. وفي ذلك الوقت، أجري تقييم بذل العناية الواجبة لتحديد إمكانية التعامل مع الشركة مستقبلا وليس في سياق مقترح اتفاق محدد.

86 - وفي شباط/فبراير 2022، أُجري تحقق لأغراض بذل العناية الواجبة فيما يتعلق بمقترح اتفاق محدد لشراكة خاصة بتبادل المعارف مع شركة إدارة الاستثمارات المذكورة أعلاه بشأن الاستثمار من المنظور الجناسي، حيث جرى اكتشاف العديد من الحالات المتصلة بمعايير الاستبعاد. وعلى الرغم من المعلومات الجديدة المتعلقة بمعايير الاستبعاد، لم تعتبر أنها ترفع مستوى تصنيف المخاطر، وظل الشريك في فئة المخاطر المتوسطة.

87 - وفي 25 أيار/مايو 2022، وقعت هيئة الأمم المتحدة للمرأة وشركة إدارة الاستثمارات اتفاقا لوضع استراتيجيات لتعبئة رؤوس الأموال من أجل دعم إتاحة الفرص الاقتصادية للمرأة. وفي آب/أغسطس 2022، أثارت بعض منظمات المجتمع المدني مخاوف كبيرة، وطالبت بإنهاء الاتفاق. وبعد مشاورات داخلية مكثفة والنظر في مجموعة متنوعة من العوامل، جرى تعليق اتفاق الشراكة وأُلغي في وقت لاحق.

88 - وفيما يتعلق بهذه المسألة، استعرض المجلس عملية تقييم الشراكة مع القطاع الخاص التي أجرتها الهيئة فيما يتعلق بشركة القطاع الخاص المذكورة أعلاه، ولاحظ أن نتائج إجراءات بذل العناية الواجبة الناتجة عن هذه العملية استندت إلى معلومات غير دقيقة عن المخاطر. وبهذه الطريقة، قدم التقييم استنتاجا لم يتضمن بوضوح عدة حقائق أساسية جمعتها الهيئة بنفسها. وأوجه القصور التي لوحظت في العملية هي كالتالي:

(أ) فيما يتعلق بالاستبيان المتعلق بتورط الشريك في أفعال مشمولة بمعايير الاستبعاد، كانت هناك تناقضات بين الردود على الاستبيان والمعلومات التي جُمعت في التحقق لأغراض بذل العناية الواجبة الذي أجري عام 2019. وعلاوة على ذلك، لم يتوافق جدول اتخاذ القرار مع الردود على الأسئلة المختارة في الوثيقة؛

(ب) بالإشارة إلى استبيان عام 2019 حول انتهاكات الشريك لمعايير الاستبعاد أو وجود مسائل خلافية بشأنها، في جدول صنع القرار، جرى اختيار "خانة واحدة أو أكثر من الخانات التي تشير إلى مستوى خطر صغير أو لا أهمية له" على الرغم من أن الخانة التي تشير إلى مستوى خطر "متوسط" اختيرت في خمسة من الأسئلة الثمانية (62,5 في المائة). وفي هذا السياق، كان ينبغي اختيار الخانة التي نصها "جرى اختيار الخانة التي تشير إلى مستوى خطر كبير أو مرتفع أو عدة خانات تشير إلى مستوى خطر متوسط"، مما كان سيضمن اتخاذ الإجراء المتمثل في "الامتناع عن الاتفاق أو رفع المسألة إلى شعبة الشراكات الاستراتيجية مع تقديم تبرير لما يستدعي متابعة عملية الشراكة"؛

(ج) كما ذكر سابقا، في شباط/فبراير 2022، أُجري تحقق جديد لأغراض بذل العناية الواجبة، ولم يُرفع تصنيف مستوى المخاطر على الرغم من إثارة العديد من المسائل الخلافية في وسائل الإعلام بشأن شريك القطاع الخاص الجاري تحليل ملفه، خاصة في المسائل البيئية، وصدور انتقادات من أصحاب المصلحة، وهي مسائل حسب التعاريف التي وضعها الهيئة، كان ينبغي أن تؤدي إلى رفع مستوى المخاطر في التقييم؛

(د) كانت الدرجة الإجمالية النهائية المنبثقة عن تقييم المخاطر في مجالات المسائل الخلافية البيئية، والانتقادات الواردة من شركاء/وكالات هيئة الأمم المتحدة للمرأة أو منظمات المجتمع المدني أو المجموعات الاستشارية أو الوكالات الحكومية أو وسائل الإعلام أو الجمهور هي أن المخاطر قليلة، وهو أمر لم يكن يتوافق مع نتائج التحقق لأغراض بذل العناية الواجبة والاستبيان الذين أجريا في عام 2019 ومع التحقق لأغراض بذل العناية الواجبة الذي أجري في عام 2022. وتظهر المسائل المكشوف عنها أن هذا الشريك كان يجب أن يحصل في أقل التقديرات على 11 نقطة من نقاط تقييم شدة المخاطر، وكان بذلك، سيُصنف، وفقا لدليل التصنيف، على أنه ينطوي على مخاطر كبيرة وبالتالي كان سيلزم اتباع عملية الإقرار التي تقوم بها لجنة استعراض عملية بذل العناية الواجبة؛

(هـ) كانت نتيجة عملية بذل العناية الواجبة التي أجرتها هيئة الأمم المتحدة للمرأة هي أن شريك القطاع الخاص ينطوي على مخاطر متوسطة؛ غير أنه، في اثنين من تصنيفات المخاطر الثلاثة للطرف الثالث (من الناحيتين البيئية والاجتماعية ومن حيث الحوكمة)، صُنف الشريك على أنه شركة تنطوي على مخاطر كبيرة.

89 - ونتيجة للمراجعة التي أجريت، لاحظ المجلس أوجه الضعف التالية في تقييم الشراكات مع القطاع الخاص:

(أ) لم يتضمن الاستبيان المتعلق بتورط الشريك في أفعال مشمولة بمعايير الاستبعاد تعريفا رسميا لعبارات "لا يوجد دليل"، و "يجهل وجود دليل"، و "الأدلة غير ذات أهمية" و "توجد أدلة" ولم يصنف هذه الأنواع من الحالات بوضوح؛

(ب) لم يتضمن الاستبيان المتعلق بالبعد الجنساني وبالتواصل مع الأمم المتحدة جدولا لاتخاذ القرار، كان من شأنه أن يبين بوضوح موقف الهيئة من هاتين المسألتين؛

(ج) لم تتضمن مصفوفة تقييم المخاطر في فئتي الاحتمال "2- مرجح" و "3- مرجح جدا" تحديدا للفترة التي يمكن أن يحدث فيها تكرار الحدث.

90 - ويرى المجلس أنه يمكن تحسين بعض عناصر العملية الكاملة التي وضعتها هيئة الأمم المتحدة للمرأة لتقييم الشراكات المحتملة مع القطاع الخاص لتوفير معلومات أفضل وأكثر موضوعية تدعم اتخاذ القرارات على النحو المناسب. وعلاوة على ذلك، هناك نقص في الوضوح فيما يتعلق ببعض التعاريف المفاهيمية الرئيسية وأوجه الترابط بين الوثائق التي تستخدم كأساس لتصنيف المخاطر. ومن شأن تحسين الوثائق أن يمكِّن من إجراء تقييم أكثر كفاءة ودقة لبيان مخاطر الشركة.

91 - وبالمثل، بما أن الهيئة تتعامل مع شركاء من القطاع الخاص، فيجب دعم عملية صنع القرار بتحقق مُحكم من المخاطر التي تنطوي عليها الشركات، وكذلك باتخاذ تدابير هامة لتخفيف المخاطر، من

أجل ضمان ألا تؤثر الشراكات المحتملة على صورة هيئة الأمم المتحدة للمرأة ولتجنب تعرض الهيئة لأضرار من حيث سمعتها وفقدان الثقة والمصداقية من جانب أصحاب المصلحة.

92 - ويرى المجلس أنه كان يجب استنتاج أن الشريك المذكور أعلاه ينطوي على مخاطر كبيرة، وأنه كان يجب بالتالي إنشاء لجنة لاستعراض عملية بذل العناية الواجبة بهدف ضمان أن يكون للشراكة المقترحة، على الرغم من المخاطر الكبيرة، أثر إيجابي على ولاية هيئة الأمم المتحدة للمرأة وأهدافها وأنها ستتماشى مع تلك الولاية والأهداف.

93 - **ويوصي المجلس بأن تضطلع هيئة الأمم المتحدة للمرأة بأنشطة لإذكاء وعي جميع الموظفين من مختلف مستويات الإدارة لإبراز أهمية توفر معلومات صحيحة ودقيقة تتخذ قاعدة لعملية صنع القرار الواعية بالمخاطر لإقامة شراكات مع القطاع الخاص.**

94 - **ويوصي المجلس بأن تُرسي هيئة الأمم المتحدة للمرأة ترابطا واضحا بين الوثائق التي تشكل المدخلات المعتمد عليها في التصنيف المحدث للمخاطر على مستوى الشركات، يسترشد به في صنع القرار بناء على مخاطر الشراكة مع القطاع الخاص.**

95 - **ويوصي المجلس بأن تعزز هيئة الأمم المتحدة للمرأة عملية تقييم الشركاء من القطاع الخاص من خلال تحديد جوانب صنع القرار بوضوح وإجراءاتهم المتعين اتباعها، والمفاهيم الأساسية، وتواتر الوقوع المحتمل لحدث ما وإمكانية تأثيره على الهيئة، بهدف إتاحة تصنيف للمخاطر التي تشكلها الشركات على نحو أكثر كفاءة وتحديدا.**

96 - ووافقت هيئة الأمم المتحدة للمرأة على هذه التوصيات.

7 - إدارة المشتريات

الاستخدام غير الصحيح لقسائم عمليات الشراء المنجزة دون أوامر شراء

97 - يشار في البند 5-5-2 من إجراءات طرق طلب تقديم العروض، الصادر في عام 2021، إلى أن إصدار أمر شراء للسلع والخدمات والأعمال الصغيرة التي تزيد قيمتها عن 500 2 دولار مسألة إلزامية ولكنها اختيارية بالنسبة للأصناف التي تقل قيمتها عن هذا المبلغ. ويشار أيضا في الإجراءات إلى أن إصدار أمر شراء مسألة إلزامية بالنسبة لجميع مشتريات السلع و/أو الأصول ذات الأصناف الفردية التي تزيد قيمتها عن مبلغ 000 1 دولار أو تعادله، وفقا لسياسة إدارة الأصول.

98 - وفي نفس أمر الشراء، ينص المبدأ التوجيهي المتعلق بعمليات الشراء الصغيرة (2015) على أن إصدار أوامر الشراء إلزامي بالنسبة لجميع مشتريات الأصول التي تزيد قيمتها عن 500 دولار.

99 - ولاحظ المجلس أن المبدأ التوجيهي المتعلق بعمليات الشراء الصغيرة وإجراءات طرق طلب تقديم العروض غير متسقان فيما يتعلق بالمبلغ الإلزامي لإصدار أمر شراء يتعلق بشراء الأصول.

100 - وبالإضافة إلى ذلك، استعرض المجلس المدفوعات الناشئة عن قسائم عمليات الشراء المنجزة دون أوامر شراء التي جهزها المكتب الإقليمي لشرق أفريقيا والجنوب الأفريقي ومكاتبه القطرية الأحد عشر، وكذلك المكاتب القطرية في إندونيسيا وأوغندا وفييت نام، في عام 2022. ولوحظ أن 33 في المائة منها

(5 من أصل 15 مكتبا) قدمت مدفوعات تتعلق بمشتريات كان ينبغي القيام بها بناء على أمر شراء. وترد أدناه تلك الحالات:

(أ) شمل مكتبان قطريان حالات تتعلق بسلع تزيد قيمتها عن 000 1 دولار؛

(ب) شملت خمسة مكاتب قطرية مدفوعات تجاوزت عتبة الـ 500 2 دولار دون إصدار أوارق شراء.

101 - وبعد التشاور مع المكاتب بشأن مصدر المشتريات وأسباب القيام بها مباشرة عن طريق القسائم، لاحظ المجلس أن الموظفين يخلطون بين المفاهيم والشروط المتصلة بهذه الأنواع من المشتريات وطرق تقديم العروض المتصلة بها.

102 - ويرى المجلس أنه بالنسبة لـ 33 في المائة على الأقل من المكاتب التي جرى استعراضها، تدل أوجه القصور التي لوحظت فيما يتعلق باستخدام قسائم عمليات الشراء المنجزة دون أوامر شراء على عدم فهم فروع الهيئة وموظفيها لإجراءات الشراء.

103 - وبالمثل، إن اتباع طريقة عمليات الشراء المنجزة دون أوامر شراء توحي أيضا بأن هذه المكاتب غير واعية بأغراض وعملية إصدار أوامر الشراء، مما يؤدي إلى شراء سلع وخدمات غير صالحة لتلبية الاحتياجات التشغيلية أو لا تعطي قيمة كافية مقابل ما دُفع فيها من مال. وعلاوة على ذلك، يمكن أن تؤثر هذه الحالات على المدفوعات الإلزامية المقدمة من المكاتب إلى الموردين لأنه في هذه الحالات لن تخصص أموال لهذه المعاملات.

104 - ويرى المجلس أن عدم الاتساق بين كلا التعليمين يمكن أن يؤدي إلى أخطاء في عملية الشراء، وكذلك إلى سوء تفسير من جانب المكاتب وموظفيها، وهو ما جرى التحقق منه من خلال الحالات الملحوظة.

105 - **ويوصي المجلس بأن تستعرض هيئة الأمم المتحدة للمرأة مبادئها التوجيهية وإجراءاتها المتعلقة بالمشتريات لتحديد أوجه عدم الاتساق ومواءمة الأحكام الواردة فيها، مثل المبلغ الإلزامي لإصدار أوامر الشراء.**

106 - **ويوصي المجلس بأن تجري هيئة الأمم المتحدة للمرأة تقييما بشأن استخدام واحتياجات طلبات الشراء المقدمة من المكاتب، وأن تضع، على هذا الأساس، خطة تدريبية تشجع على استخدام آلية الرقابة على المشتريات هذه.**

107 - ووافقت هيئة الأمم المتحدة للمرأة على هذه التوصيات.

عدم الكفاءة في عمليات الشراء المتكررة ذات الطبيعة نفسها

108 - في سياسة إدارة المشتريات والعقود، الصادرة في عام 2021، جرى تعريف الاتفاق الطويل الأجل على أنه ترتيب متبادل مع أحد الموردين لتوفير سلع أو أعمال أو خدمات مدنية، حسب الاقتضاء، خلال فترة زمنية محددة، مع تحديد الكمية حسب الأسعار المنصوص عليها أو في أحكام تسعير.

109 - وبالمثل، يشار في الفقرة 5-1-2 من إجراء الاتفاقات الطويلة الأجل (2021) إلى أن ممارسة الدخول في اتفاقات طويلة الأجل هي طريقة فعالة من حيث التكلفة لهيئة الأمم المتحدة للمرأة للشراء على أساس منتظم، حيث تنفذ عملية المناقصة التنافسية مرة واحدة فقط وتبسط عملية الشراء عند الطلب. وهذا

يؤدي إلى تقليل تكاليف المعاملات وأوقات التسليم. ويمكن تقديم أوامر الشراء عند الطلب مباشرة في إطار الاتفاق الطويل الأجل، ويمكن شراء السلع أو الأعمال أو الخدمات المدنية بسعر ونوعية محددين.

110 - واستعرض المجلس قائمة أوامر الشراء الصادرة عن المكتب الإقليمي لشرق أفريقيا والجنوب الأفريقي والمكتب القطري لكينيا في عام 2022. وبعد تحليل القائمة، لوحظت الحالتان التاليتان:

(أ) بالنسبة لـ 14 بائعا، سجل المكتب الإقليمي لشرق أفريقيا والجنوب الأفريقي ثلاثة أوامر شراء أو أكثر خلال السنة و/أو طلب شراء واحدا على الأقل خلال شهرين متتاليين. وصدرت أوامر الشراء في إطار منهجية عمليات الشراء الصغيرة وارتبطت بتقديم خدمات المطاعم وقاعات المؤتمرات والإعلانات وخدمات الطباعة وخدمات الأمن، وهي خدمات مطلوبة لدعم الأنشطة العادية التي تقوم بها هيئة الأمم المتحدة للمرأة لتنفيذ ولايتها. وتجدر الإشارة إلى أن بائعا واحدا فقط من بين البائعين الأربعة عشر كان له اتفاق طويل الأجل مع الهيئة؛

(ب) بالنسبة لـ 17 بائعا، سجل المكتب القطري لكينيا ثلاثة أوامر شراء أو أكثر خلال السنة و/أو طلب شراء واحدا على الأقل خلال شهرين متتاليين. وصدرت أوامر الشراء في إطار منهجية عمليات الشراء الصغيرة وارتبطت بتقديم خدمات المطاعم وقاعات المؤتمرات والإعلانات وخدمات الطباعة وخدمات الأمن، وهي خدمات مطلوبة لدعم الأنشطة العادية التي تقوم بها هيئة الأمم المتحدة للمرأة لتنفيذ ولايتها. وتجدر الإشارة إلى أن بائعا واحدا فقط من بين البائعين السبعة عشر كان له اتفاق طويل الأجل مع الهيئة.

111 - ويرى المجلس أن حالات الشراء المكشوف عنها يمكن أن تنطوي على عدم وجود تخطيط فيما يتعلق بالاحتياجات من المشتريات، في حين أنه كان من الممكن استخدام أساليب أخرى قائمة لطلب تقديم العروض لأن تلك الحالات ذات طابع متكرر وترتبط بالأنشطة التي تقوم بها هيئة الأمم المتحدة للمرأة من أجل تنفيذ ولايتها.

112 - ويرى المجلس أن عمليات الشراء الملحوظة كان يمكن تنفيذها من خلال اتفاق طويل الأجل لزيادة كفاءة عملية الشراء وتقليل أنشطة الشراء المتكررة والقائمة على كثافة اليد العاملة، والمواعيد النهائية للتسليم والتأخيرات المحتملة، وكل ذلك من شأنه أن يؤدي إلى تحسين القدرة على القيام بعدة مهام متعلقة بالمشتريات بشكل استباقي.

113 - **ويوصي المجلس بأن يقوم المكتب الإقليمي لشرق أفريقيا والجنوب الأفريقي والمكتب القطري لكينيا التابعان للهيئة بعمليات لإبرام اتفاقات طويلة الأجل لأغراض عمليات الشراء المحلية المتكررة للسلع والخدمات بهدف زيادة كفاءة وفعالية عملية الشراء.**

114 - وقبلت هيئة الأمم المتحدة للمرأة هذه التوصية.

8 - تكنولوجيا المعلومات والاتصالات

استخدام نظام "ليدز" (Leads) بشكل غير كاف

115 - في دليل المستخدمين لإدارة نظام "ليدز"، الصادر في عام 2019، يرد أن هذا التطبيق هو بمثابة البوابة المفضلة لضبط وتتبع المسار المحدث لتعبئة موارد هيئة الأمم المتحدة للمرأة. وبالإضافة إلى ذلك،

من المطلوب من جميع المكاتب الميدانية ووحدات المقر التي لديها أهداف من حيث تعبئة الموارد أن تستخدم هذا النظام لتتبع جهودها في مجال التواصل.

116 - وفي عام 2019، وبسبب عوامل تقنية، أصبح استخدام النظام طوعيا بالكامل بالنسبة لجميع وحدات الأعمال بعد أن كان إلزاميا. وأفادت الهيئة بأن السبب الرئيسي للتغيير هو كون البيانات قد اعتبرت غير موثوقة وتتضمن قيودات متكررة متعددة.

117 - وفي هذا الصدد، وضعت الهيئة إرشادات متعلقة بإدارة التغيير في مجال تكنولوجيا المعلومات، أصدرت في عام 2019، وورد فيها أن "الهدف الأساسي لإدارة التغيير هو تقييم عملية التغيير والتخطيط لها من أجل ضمان تنفيذ التغييرات بأكثر السبل كفاءة إذا أُدخلت ومتى لزمت. ويجب أن تتبع إجراء راسخا ومتفقا عليه يكفل جودة واستمرارية خدمات تكنولوجيا المعلومات في جميع الأوقات".

118 - وفي الإرشادات المذكورة أعلاه، تقرر أيضا أن الخطوة الأولى في عملية إدارة التغيير هي تلقي طلب التغيير وتسجيله. ويشار أيضا إلى أنه بالنسبة لكل طلب، يجب على مدير التغيير تقييم فائدته وتأثيره على طرق أداء العمل في المنظمة، إلى جانب تصنيف المخاطر المرتبطة بتنفيذه. ويجب تقييم ذلك بالتفصيل من جانب المجلس الاستشاري المعني بقضايا التغيير قبل الموافقة عليه.

119 - وقد حلل المجلس استخدام نظام "ليدز" في المكاتب القطرية لهيئة الأمم المتحدة للمرأة ولاحظ الحالات التالية:

(أ) لم يكن لدى 18 مكتبا قطريا في المجموع معلومات محملة على نظام "ليدز" في عام 2022، على الرغم من أن هذه المكاتب كانت تستعمل النظام في عام 2021 لتعبئة الموارد. وبالإضافة إلى ذلك، كانت لتلك الحالات ميزانية مخصصة في النظام في عامي 2021 و 2022؛

(ب) كانت هناك ستة مكاتب قطرية لم تستخدم نظام "ليدز" لتعبئة الموارد، على الرغم من أن لديها ميزانية مخصصة في النظام لعامي 2021 و 2022؛

(ج) أنشأ سبعة عشر مكتبا قطريا فرصة واحدة فقط لتعبئة الموارد في عام 2022، دون تقديم أي مبرر محدد لقلة استخدام النظام.

120 - وعلى الرغم من اكتشاف المشاكل التقنية في عام 2019، واستعمال نظام "ليدز" من جانب 45 مكتبا قطريا في عام 2022، لم تُفعِّل الهيئة بعد عملية إدارة التغيير في مجال التكنولوجيا، ولم يُجهز أي طلب في هذه المسألة. وفي هذا السياق، أفادت هيئة الأمم المتحدة للمرأة بأنها تعد مقترحا وخطة عمل لتحسين نظام "ليدز" في عام 2022؛ غير أن خطة العمل كانت لم تنفذ وقت إجراء المجلس لاستعراضه.

121 - وأبلغت هيئة الأمم المتحدة للمرأة المجلس بأنها لم تقيم أثر استخدام النظام أو عدم استخدامه والمخاطر المتصلة بذلك، وبالتالي فهي تفتقر إلى تحليل مفصل يسمح للهيئة بمعرفة نسبة التكاليف إلى الفوائد من استخدام نظام "ليدز".

122 - ويرى المجلس أن الإبقاء على نظام يشمل أوجه قصور تقنية أمر ينطوي على مخاطر كامنة تتمثل في استخدام معلومات غير دقيقة عن عملية تعبئة الموارد، وهو أمر يصبح ذا أهمية بالنظر إلى تزايد عدد المكاتب التي تستخدم نظام "ليدز" (71 في المائة من جميع وحدات العمل).

123 - ويرى المجلس أن عدم إجراء تقييم للمخاطر فيما يتعلق باستخدام النظام، وكذلك عدم إجراء تحليل لأثر استخدامه، يمكن أن يؤديا إلى عدم الكفاءة في استخدام الموارد البشرية والمالية المحدودة المتاحة لتنفيذ ولاية الهيئة.

124 - وأخيرا، يرى المجلس أنه إذا لم تقم هيئة الأمم المتحدة للمرأة بعملية إدارة التغيير في مجال تكنولوجيا المعلومات على نحو سليم وجعلت استخدام نظام "ليدز" اختياريا، فقد يكون لذلك أثر على توحيد تشغيل النظام على نطاق العالم وقد يؤثر على قدرة المنظمة على الكشف في الوقت المناسب عن الفرص المتاحة لتعبئة الموارد، مما قد يؤدي إلى إضعاف عملية الرصد فيما يتعلق بهذه المسائل على جميع مستويات الإدارة.

125 - **ويوصي المجلس بأن تعزز هيئة الأمم المتحدة للمرأة عملية إدارة التغيير في مجال تكنولوجيا المعلومات عن طريق تحقيق تكامل تلك العملية باستخدام المنصة المتاحة لتلقي جميع طلبات التغيير واستعراضها ورصدها على الصعيد العالمي وكفالة تنفيذها في الوقت المناسب.**

126 - **ويوصي المجلس بأن تجري هيئة الأمم المتحدة للمرأة تحليلا للفعالية من حيث التكلفة لأفضل ما هو متاح من النظم الخاصة بمسار تعبئة الموارد، بما في ذلك نظام "ليدز"، وهو ما سيتيح للهيئة تحديد الفائدة التشغيلية من النظام المختار.**

127 - ووافقت هيئة الأمم المتحدة للمرأة على هذه التوصيات.

جيم - إحالة المعلومات من جانب الإدارة

1 - شطب خسائر النقدية والحسابات المستحقة القبض والممتلكات

128 - أبلغت هيئة الأمم المتحدة للمرأة المجلسَ، وفقا للبند 21-1 من نظامها المالي وقواعدها المالية، بأنها شطبت خسائر في الحسابات المستحقة القبض قدرها 946 437 دولارا. وبالإضافة إلى ذلك، لم يكن هناك شطب فيما يتعلق بالنقدية والممتلكات.

2 - الهبات

129 - أبلغت هيئة الأمم المتحدة للمرأة المجلس، وفقا للبند 20-6 من نظامها المالي وقواعدها المالية، بأنه لم تقدم أي هبات في عام 2022.

3 - حالات الغش والغش المفترض

130 - وفقاً للمعيار 240 من المعايير الدولية لمراجعة الحسابات، يخطط المجلس لمراجعاته للبيانات المالية تخطيطا يتيح له أن يتوقع بدرجة معقولة كشف الأخطاء الجوهرية والمخالفات، بما فيها الأخطاء والمخالفات الناجمة عن الغش. بيد أنه ينبغي عدم الاعتماد على مراجعتنا لتحديد جميع الأخطاء أو المخالفات. فالمسؤولية عن منع الغش والكشف عنه تقع على عاتق الإدارة في المقام الأول.

131 - وفي أثناء المراجعة، وجه المجلس استفسارات للإدارة بشأن مسؤوليتها الرقابية عن تقييم مخاطر الغش الجوهري وبشأن العمليات المطبقة لتحديد مخاطر الغش ومواجهتها، بما فيها أي مخاطر بعينها حددتها الإدارة أو لُفت انتباهها إليها. واستفسر المجلس أيضا عما إذا كانت الإدارة على علم بأي حالات

غش فعلية أو مشتبه فيها أو مزعومة، وشمل ذلك الاستفسارات الواردة من مكتب خدمات التقييم ومراجعة الحسابات المستقلة. وقد أدرجت الاختصاصات الإضافية التي تنظم المراجعة الخارجية للحسابات حالات الغش والغش المفترض في قائمة المسائل الواجب الإشارة إليها في تقريرها.

132 - وخلال عام 2022، أكمل مكتب خدمات الرقابة الداخلية التابع للأمم المتحدة تحقيقاته في 10 حالات كانت قد صُنّفت في البداية على أنها حالات غش مفترض أو مخالفات مالية. وفي خمس من هذه الحالات، لم يثبت أي غش أو مخالفات مالية. وثبت الغش في خمس حالات شملت مخالفات في المشتريات، وسحب أموال مشروع بدون إذن من جانب موظفي أحد شركاء البرامج، والتزوير. وبشكل عام، تضمنت تلك الحالات مبالغ مثبتة تتعلق بالغش المؤكد أو المفترض قدرها 057 22 دولارا. وفيما يتعلق بإحدى الحالات، نجمت عن الغش خسارة قدرها 839 6 دولارا بالنسبة لهيئة الأمم المتحدة للمرأة وسيجري شطبها في عام 2023.

133 - ولمعالجة الحالات المثبتة، تتخذ هيئة الأمم المتحدة للمرأة إجراءات وفقا للإطار القانوني للتصدي لعدم الامتثال لمعايير السلوك بالأمم المتحدة أو لاتفاقات هيئة الأمم المتحدة للمرأة مع الأطراف ذات الصلة.

134 - وحتى 31 كانون الأول/ديسمبر 2022، كان مكتب خدمات الرقابة الداخلية يحقق في تسع حالات تنطوي على ادعاءات تتعلق بغش مفترض أو مخالفات مالية، بما في ذلك ادعاءات تتعلق بمخالفات في المشتريات، أو غش من جانب شركاء البرامج، أو التزوير، أو الغش في الاستحقاقات، أو الاختلاس.

دال - شكر وتقدير

135 - يعرب المجلس عن خالص تقديره وامتنانه لإدارة هيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة على ما قدمته من مساعدة وأبدته من تعاون أثناء إجراء مراجعة الحسابات.

(توقيع) **هو** كاي
المراجع العام للحسابات في جمهورية الصين الشعبية
رئيس مجلس مراجعي الحسابات

(توقيع) خورخي **برموديز**
المراقب المالي العام لجمهورية شيلي
(كبير مراجعي الحسابات)

(توقيع) بيير **موسكوفيتشي**
الرئيس الأول لديوان المحاسبة في فرنسا

26 تموز/يوليه 2023

المرفق

حالة تنفيذ التوصيات حتى السنة المالية المنتهية في 31 كانون الأول/ديسمبر 2021

الرقم	سنة تقرير مراجعة الحسابات	التقرير المرجعي	توصية المجلس	ردّ الإدارة	تقييم المجلس	الحالة بعد التحقق: نُفذت	الحالة بعد التحقق: قيد التنفيذ	الحالة بعد التحقق: لم تنفَّذ	الحالة بعد التحقق: تجاوزتها الأحداث
1 -	2020	A/76/5/Add.12، الفصل الثاني، الفقرة 31	يوصي المجلس الهيئة بهيكلة تقبل المخاطر في بيان يحدد أنواع وكميات المخاطر، لكي تحقق أهدافها الاستراتيجية المعبر عنها من الناحيتين الكمية و/أو النوعية.	أبلغت هيئة الأمم المتحدة للمرأة المجلس بأن لجنة إدارة المخاطر وافقت على خطة التنفيذ المتعلقة بتقبل المخاطر ودرجة تحمل المخاطر في الربع الأول من عام 2022. وخلال الربعين الأول والثاني من عام 2022، أُجريت مشاورات ثنائية مع رؤساء الشعب والمكاتب الإقليمية. ووافقت المديرة التنفيذية على بيان تقبل المخاطر في كانون الأول/ديسمبر 2022.	تحقق المجلس من أن هيئة الأمم المتحدة للمرأة أعدت بيانا لتقبل المخاطر، يحدد أنواع المخاطر ومقاييس تقبل المخاطر المتصلة بها. ومن ثمّ، يُعتبر أن هذه التوصية قد نُفّذت.	X			
2 -	2020	A/76/5/Add.12، الفصل الثاني، الفقرة 32	يوصي المجلس بأن تقوم الهيئة بتحديد وإدماج مستويات تحمل المخاطر لتوجيه عملية تقييم المخاطر، بغية تضمين درجة تحمل المخاطر في وقت تنفيذ تدابير تخفيف إضافية من أجل خفض تصنيف المخاطر أو حدتها لتصل إلى مستوى مقبول.	أبلغت هيئة الأمم المتحدة للمرأة بأنها بدأت تطبيق حدود لدرجة تحمل المخاطر كجزء من عملية استعراض الأعمال التي تجري فصليا. ومن المقرر النظر في حدود درجة تحمل المخاطر لاتخاذ تدابير تخفيفية إضافية تدرج في تقارير استعراض الأعمال الفصلية اعتبارا من عام 2023 فصاعدا.	يقر المجلس بجهود الإدارة فيما يتعلق بتنفيذ حدود درجة تحمل المخاطر وسيتحقق من فعالية التدابير المبلغ عنها في زيارة المراجعة المقبلة. ولذلك، تُعتبر هذه التوصية قيد التنفيذ.		X		
3 -	2020	A/76/5/Add.12، الفصل الثاني، الفقرة 47	يوصي المجلس بأن تقوم هيئة الأمم المتحدة للمرأة بإدراج التدريب الإلزامي المتعلق بالإدارة المركزية للمخاطر وزيادة وتيرته على مختلف مستويات الموظفين. وينبغي أن يبدأ ذلك بالمسؤولين عن المخاطر والمنسقين المعنيين بالمخاطر في كل كيان من الكيانات المعرضة لمخاطر، ثم تعميمه على جميع الموظفين والأفراد المعنيين بالتخطيط السنوي للعمل والإبلاغ عن الأداء والمسؤولين عنهما.	ذكرت هيئة الأمم المتحدة للمرأة أنها أعدت تمرينا تدريبيا لجميع المسؤولين عن المخاطر والمنسقين المعنيين بالمخاطر، عُمم في الوقت المناسب في الربع الرابع من عام 2022. وأتيح التدريب للموظفين المعنيين الآخرين من أجل ضمان التغطية الكافية. وكُمِّل التدريب بحلقات دراسية شبكية منتظمة في المقر والمكاتب الميدانية. وأتيحت لجميع موظفي هيئة الأمم المتحدة للمرأة مواد من جميع الدورات التدريبية والحلقات الدراسية الشبكية وموارد أخرى، من خلال صفحة مخصصة على الشبكة الداخلية.	تحقق المجلس من أن الجهة المعنية بالمخاطر قد اتصلت بالموظفين عندما جرى تعيينهم مسؤولين عن المخاطر وأتاحت لهم سبل الاطلاع على جميع الحلقات الدراسية الشبكية والدورات التدريبية والأدلة والإجراءات التي كانت موجودة على منصة على الشبكة الداخلية أُنشئت لهذا الغرض، مما يحسن فرص الحصول على التدريب. ومن ثمّ، يُعتبر أن هذه التوصية قد نُفّذت.	X			

الرقم	سنة تقرير مراجعة الحسابات	التقرير المرجعي	توصية المجلس	ردّ الإدارة	تقييم المجلس	الحالة بعد التحقق: نُفذت	الحالة بعد التحقق: قيد التنفيذ لم تنفَّذ	الحالة بعد التحقق: تجاوزتها الأحداث
4 -	2020	A/76/5/Add.12، الفصل الثاني، الفقرة 63	يوصي المجلس بأن تحتفظ جميع الكيانات المعرضة للمخاطر التابعة للهيئة بنموذج سجل المخاطر الموحد الأحدث الذي ينبغي أن يشمل جميع التغييرات الناجمة عن عملية تقييم المخاطر.	أبلغت الهيئة بأنها أصدرت توجيهات تطلب من جميع الكيانات المعرضة للمخاطر توثيق أي تغييرات ناجمة عن عملية تقييم المخاطر، بما في ذلك عملية ضمان الجودة، وتسجيل التعليقات في نموذج سجل المخاطر الموحد. وسيجري عن كثب رصد امتثال الكيانات المعرضة للمخاطر وفرص التحسين المستمر للنظر فيها في دورة التقييم التالية.	استعرض المجلس المعلومات المقدمة من هيئة الأمم المتحدة للمرأة وأكد أن المعيار المستخدم لإدارة المخاطر في المؤسسة قد جرى تحديثه وفقا للتوصية التي قدمها المجلس. ومن ثمّ، يُعتبر أن هذه التوصية قد نُفّذت.	X		
5 -	2020	A/76/5/Add.12، الفصل الثاني، الفقرة 77	يوصي المجلس بأن تعزز الهيئة نظام إدارة المخاطر الذي تعتمده من أجل إدراج جميع المخاطر التي تم تقييمها على النحو الأمثل في منصة OneApp للإدارة المركزية للمخاطر بغية تحسين وضوح جميع المخاطر وتيسير عملية ضمان الجودة.	أبلغت هيئة الأمم المتحدة للمرأة المجلس بأنها أدرجت خاصية جديدة يتطلب النظام بموجبها من المنسقين المعنيين بالمخاطر إنجاز تقييم وتقدير إلزاميين لجميع المخاطر الموحدة، مما يضمن تسجيل جميع المخاطر على منصة OneApp للإدارة المركزية للمخاطر من أجل تحسين وضوح جميع المخاطر وتيسير عملية ضمان الجودة.	تحقق المجلس من التحسينات التي أدخلت على النظام والتي أبلغت عنها الهيئة. ومن ثمّ، يُعتبر أن هذه التوصية قد نُفّذت.	X		
6 -	2020	A/76/5/Add.12، الفصل الثاني، الفقرة 86	يوصي المجلس بأن تكفل الهيئة قيام المسؤولين عن المخاطر والمنسقين المعنيين بالمخاطر بفحص الإجراءات المتعلقة بكيفية تحديد الضوابط أو تدابير التخفيف للتأكد من أنها تتضمن تدابير واضحة ويمكن قياسها وقابلة للقياس الكمي ومحددة زمنيا بغية ضمان إمكانية الحد من احتمال و/أو تأثير المخاطر التي تم تحديدها أو تقليلها أو التخفيف منها بما فيه الكفاية.	أفادت الهيئة بأنها اتخذت الخطوات التالية لمعالجة توصيات المجلس على نحو مستدام: قدمت إرشادات تقييم المخاطر السنوية لعام 2023 مبادئ أساسية محددة يجب على جميع الوحدات المعنية بالمخاطر اتباعها في وضع إجراءاتها التخفيفية؛ واستضافت هيئة الأمم المتحدة للمرأة حلقات دراسية شبكية عالمية تضمنت جزءا محددا للنظر بتعمق في الإجراءات المتعلقة بتدابير التخفيف؛ وفي إطار عملية ضمان الجودة الإلزامية لجميع سجلات المخاطر، كان هناك معيار واحد جرى بموجبه فحص إجراءات التخفيف المحددة وتقييمها مقابل المعايير المحددة.	استعرض المجلس عينة من تدابير التخفيف التي جرى إدراجها في منصة OneApp للإدارة المركزية للمخاطر، ولاحظ أن الإجراءات كانت واضحة وقابلة للقياس. ومن ثمّ، يُعتبر أن هذه التوصية قد نُفّذت.	X		
7 -	2020	A/76/5/Add.12، الفصل الثاني، الفقرة 142	يوصي المجلس بأن تقوم هيئة الأمم المتحدة للمرأة بتنفيذ السياسات والإجراءات المتعلقة بالشركاء وإضفاء الطابع الرسمي عليها بمختلف مراحلها، ولا سيما فيما يتعلق بتعزيز آليات الرصد المطبقة على الشركاء في البرامج الذين يعانون من حالات أزمات يتعذر فيها تنفيذ أنشطة الرصد الميداني الإلزامية، وذلك لضمان الاضطلاع بها بفعالية.	أبلغت هيئة الأمم المتحدة للمرأة المجلس بإصدار إجراءات التتبع السريع للأعمال البرنامجية، بما يشمل اختيار الشركاء. وتضمنت الإجراءات جزءا عن الرصد أثناء الأزمات الإنسانية أو في سياق الطوارئ.	تحقق المجلس من أن الهيئة قد وضعت إجراءات للرصد في الأزمات الإنسانية أو في سياق الطوارئ وأضفت الطابع الرسمي عليها. ومن ثمّ، يُعتبر أن هذه التوصية قد نُفّذت.	X		

الرقم	سنة تقرير مراجعة الحسابات	التقرير المرجعي	توصية المجلس	ردّ الإدارة	تقييم المجلس	الحالة بعد التحقق: نُفذت	قيد التنفيذ: لم تنفَّذ	تجاوزتها الأحداث
8 -	2020	A/76/5/Add.12، الفصل الثاني، الفقرة 150	يوصي المجلس بأن تكفل هيئة الأمم المتحدة للمرأة والمكتب الإقليمي لغرب ووسط أفريقيا، بغض النظر عن جائحة كوفيد-19 الامتثال للسياسة المتعلقة بالسلف النقدية والتحويلات النقدية الأخرى إلى الشركاء، بما يعكس تواتر تقارير الشركاء المنفذين و/أو الأطراف المسؤولة في إطار الشروط المحددة في هذه السياسة.	أفاد المكتب الإقليمي لغرب ووسط أفريقيا أنه جرى تعيين مستشار للدعم في مجال إدارة البرامج وبدأ مهمته في أوائل أيار/مايو 2022. وبالإضافة إلى ذلك، وضعت خطة تدريبية لبناء القدرات. وعلاوة على ذلك، عُين منسق لرصد الرسائل التذكيرية التلقائية المرسلة إلى مديري المشاريع لضمان اتخاذ الإجراءات بالفعل بمجرد تلقي تلك الرسائل التذكيرية بشأن المواعيد المحددة للإبلاغ.	استعرض المجلس التقارير السردية الفصلية التي أعدها شركاء البرامج للمكتب الإقليمي لغرب ووسط أفريقيا، فتحقق من حدوث تحسن في مدى تواتر تقديم التقارير. ومن ثمّ، يُعتبر أن هذه التوصية قد نُفّذت.	X		
9 -	2021	A/77/5/Add.12، الفصل الثاني، الفقرة 33	يوصي المجلس بأن تقوم هيئة الأمم المتحدة للمرأة، كجزء من التطوير الجاري للنظام المركزي الجديد لتخطيط الموارد، "كوانتوم"، باستحداث واجهة بينية أقوى بين النظم المؤسسية للإدارة المالية التابعة لهيئة الأمم المتحدة للمرأة ونظام التخطيط وإدارة النتائج، بهدف الحد من التدخلات اليدوية، وتوفير قدر أكبر من المرونة المنهجية للمستخدمين النهائيين من أجل ضمان المواءمة التامة بين أنشطة خطة العمل السنوية المعتمدة والموارد المالية المستخدمة.	أبلغت الهيئة المجلس بأن النظام المركزي الجديد لتخطيط الموارد، "كوانتوم"، نُشر في أوائل عام 2023. وكفلت هيئة الأمم المتحدة للمرأة تلبية متطلبات النظام للتمكين من إقامة روابط دقيقة وكاملة بين الموارد المالية التي تدار في نظام كوانتوم والأنشطة المتعلقة بالمذكرات/خطة العمل الاستراتيجية المقررة التي تدار في نظام إدارة النتائج. ويفرض نظام كوانتوم على المستخدمين ربط كل نشاط من أنشطة المشاريع وميزانيته بنشاط من الأنشطة المتعلقة بالمذكرات/خطة العمل الاستراتيجية في نظام إدارة النتائج. ويجري استيراد قائمة الأنشطة المتعلقة بالمذكرات/خطة العمل الاستراتيجية ذات الصلة تلقائيا من نظام إدارة النتائج إلى نظام كوانتوم.	تحقق المجلس من عملية الربط بين معلومات المشاريع المستضافة في نظام كوانتوم والبيانات المستضافة في نظام إدارة النتائج، فتحقق من أن أنشطة المشاريع كانت مرتبطة بالمعلومات الواردة في كلا النظامين. ومن ثمّ، يُعتبر أن هذه التوصية قد نُفّذت.	X		
10 -	2021	A/77/5/Add.12، الفصل الثاني، الفقرة 41	يوصي المجلس بأن تعالج هيئة الأمم المتحدة للمرأة النتائج المالية لمراجعة حسابات الشركاء في الوقت المناسب، بهدف توليد اليقين بشأن الاستخدام السليم للموارد المحولة إلى الشركاء.	أفادت هيئة الأمم المتحدة للمرأة بأنها حسنت الرصد المؤسسي الخاص بإقفال النتائج المالية لمراجعة حسابات الشركاء عن طريق تعيين مسؤول مؤسسي معني بالعمليات لحافظة مراجعة حسابات الشركاء. وبالإضافة إلى ذلك، واصلت رصد إغلاق النتائج المالية لمراجعة حسابات الشركاء بالنسبة لمراجعة الحسابات لعام 2021 وستتعامل مع أي نتائج مالية متبقية وفقا لإجراءات تسوية التوصيات المتعلقة بمراجعة الحسابات.	أحاط المجلس علما بالتقدم الذي أحرزته الهيئة في معالجة النتائج المالية لمراجعة حسابات الشركاء. وسجري التحقق من فعالية التدابير المبلغ بها في زيارة المراجعة المقبلة. ولذلك، تُعتبر هذه التوصية قيد التنفيذ.		X	

الرقم	سنة تقرير مراجعة الحسابات	التقرير المرجعي	توصية المجلس	ردّ الإدارة	تقييم المجلس	الحالة بعد التحقق		
						نُفذت	قيد التنفيذ	لم تنفَّذ	تجاوزتها الأحداث
11 -	2021	A/77/5/Add.12، الفصل الثاني، الفقرة 42	يوصي المجلس بأن تسوي هيئة الأمم المتحدة للمرأة النتائج المالية القديمة لمراجعة حسابات الشركاء بطريقة سريعة، من أجل توضيح استخدام الأموال المحولة إلى الشركاء في السنوات السابقة.	أبلغت الهيئة المجلس بأن الرصد المؤسسي الذي تجريه الهيئة لإغلاق النتائج المالية لمراجعة حسابات الشركاء قد تعزز بتعيين مسؤول مؤسسي معني بالعمليات لحافظة مراجعة حسابات الشركاء. وما فتئت هيئة الأمم المتحدة للمرأة تعمل باستمرار على تسوية النتائج المالية المعلقة منذ فترة طويلة لمراجعة حسابات الشركاء. وقد جرى إغلاق نتائج الفترة من 2012 إلى 2017 بالكامل في عام 2022 من خلال عملية تقييم حاسمة وحيدة. ومنذ صدور تقارير مراجعة الحسابات لعام 2021، جرت أيضا تسوية 59 في المائة من النتائج المالية المعلقة للفترة 2018-2020. وكانت هيئة الأمم المتحدة للمرأة تهدف إلى إغلاق النتائج المعلقة المتبقية بحلول 31 كانون الأول/ديسمبر 2022 مع تمديد الجدول الزمني حتى عام 2023 بالنسبة لتلك التي لديها أسباب وجيهة، بما يتماشى مع الإجراءات الخاصة بتسوية توصيات مراجعة الحسابات الناشئة عن عمليات مراجعة حسابات شركاء المشاريع.	أقر المجلس بالجهود التي بذلتها الإدارة لتسوية النتائج المالية المعلقة منذ فترة طويلة لمراجعة حسابات الشركاء، وسيتحقق من فعالية التدابير المبلغ بها في زيارة المراجعة المقبلة. ولذلك، تُعتبر هذه التوصية قيد التنفيذ.		X	
12 -	2021	A/77/5/Add.12، الفصل الثاني، الفقرة 55	يوصي المجلس بأن يطلب المكتب القطري لهيئة الأمم المتحدة للمرأة في جمهورية تنزانيا المتحدة استمارات الإذن بالصرف وشهادة الإنفاق في الوقت المناسب، ويسجل المصروفات في الفترة الصحيحة التي تنفذ فيها، بهدف الاعتراف بالمعاملات وغيرها من الأحداث عند وقوعها فعلا.	أبلغ المكتب القطري بأنه اتخذ تدابير صارمة إضافية لضمان تسجيل المصروفات في الفترة التي تحدث فيها. وبالإضافة إلى ذلك، أبلغ بأنه اتخذ، خلال عملية إقفال الحسابات في نهاية السنة، خطوة إضافية لضمان أن تكون جميع السلف المتداخلة بين السنتين الماليتين 2021 و 2022 والتي لم يحن موعد الإبلاغ عنها قد جرى تسجيلها على النحو الصحيح. وأخيرا، أبلغ المكتب القطري بأنه بدأ الممارسة المتمثلة في مطالبة الشركاء بتقديم وثائق تصفية مؤقتة لتسجيل جميع المصروفات التي جرى تكبدها في إطار السنة المالية 2021، من أجل ضمان التقيد بالموعد النهائي المحدد.	تحقق المجلس من التعليمات التي أصدرها المكتب القطري لتسجيل المصروفات في الفترة التي حدثت فيها. وعلاوة على ذلك، استعرض المجلس في قيودات اليومية سجل استمارات الإذن بالصرف وشهادة الإنفاق لعام 2022 ولاحظ أن مصروفات الشركاء كانت تسجل في الفترة الصحيحة. ومن ثمّ، يُعتبر أن هذه التوصية قد نُفّذت.	X		

الرقم	سنة تقرير مراجعة الحسابات	التقرير المرجعي	توصية المجلس	ردّ الإدارة	تقييم المجلس	الحالة بعد التحقق: نُفذت	قيد التنفيذ: لم تنفَّذ	تجاوزتها الأحداث
13 - 2021		A/77/5/Add.12، الفصل الثاني، الفقرة 56	يوصي المجلس بأن يوقع المكتبان القطريان لهيئة الأمم المتحدة للمرأة في كولومبيا وجمهورية تنزانيا المتحدة على أي تغييرات أو تعديلات تطرأ على استمارة الإذن بالصرف وشهادة الإنفاق الموقع عليها، من أجل تسجيل المعلومات المحاسبية بدقة.	أفاد المكتب القطري لجمهورية تنزانيا المتحدة بأنه اتخذ تدبيرا إضافيا للعمل مع الشركاء بصورة مشتركة في إعداد استمارات الإذن بالصرف وشهادة الإنفاق لضمان إدخال المعلومات الصحيحة عن رمز الحساب في الاستمارات قبل توقيعها وتقديمها إلى هيئة الأمم المتحدة للمرأة. ويتخذ هذا الإجراء قبل التعاقد مع الشريك وكذلك خلال مرحلة تنفيذ المشروع، في حالات تعديل أو إعادة تخصيص أنشطة المشروع وبنود الميزانية. وأفاد المكتب القطري لكولومبيا بأنه أعد صحيفة بيانات جدولية في تطبيق إكسل لاستمارة الإذن بالصرف وشهادة الإنفاق بحيث يقتصر استخدامها على الرموز المحددة المعايير الخاصة بتنفيذ الاتفاق المبرم مع الشريك.	استعرض المجلس أدلة العمل المشترك مع الشركاء التي أعدها المكتب القطري لجمهورية تنزانيا المتحدة (محضر الاجتماع التقني) وتحقق من الاستمارة الجديدة للإذن بالصرف وشهادة الإنفاق التي قدمها المكتب القطري لكولومبيا، وخلص إلى أن الإجراءات التي اتخذها المكتبان القطريان أزالت أوجه الضعف التي حددها المجلس. ومن ثمّ، يُعتبر أن هذه التوصية قد نُفّذت.	X		
14 - 2021		A/77/5/Add.12، الفصل الثاني، الفقرة 57	يوصي المجلس بأن يحسن المكتبان القطريان لهيئة الأمم المتحدة للمرأة في بنغلاديش وكولومبيا ضوابطهما المتعلقة بنشر المصروفات المبلغ عنها في استمارة الإذن بالصرف وشهادة الإنفاق في نظام أطلس، من أجل تسجيل المعلومات المحاسبية بدقة.	أفاد المكتب القطري لكولومبيا بأنه أدخل ضابطين إضافيين من ضوابط الاستعراض عند تجهيز استمارات الإذن بالصرف وشهادة الإنفاق الواردة من الشركاء. وأفاد المكتب القطري لبنغلاديش بأنه نفذ خطة عمل لمعالجة ما ورد في التوصية.	استعرض المجلس عينة من استمارة الإذن بالصرف وشهادة الإنفاق المتعلقة بكل من المكتبين القطريين لكولومبيا وبنغلاديش، فلاحظ أن النفقات المبلغ عنها سُجلت على نحو سليم في المحاسبة. ومن ثمّ، يُعتبر أن هذه التوصية قد نُفّذت.	X		
15 - 2021		A/77/5/Add.12، الفصل الثاني، الفقرة 58	يوصي المجلس بأن يوفر المكتبان القطريان لهيئة الأمم المتحدة للمرأة في بنغلاديش وكولومبيا التدريب وأن يعززا قدرة الشركاء المنفذين على استخدام تصنيفات الحسابات والمصروفات في استمارة الإذن بالصرف وشهادة الإنفاق.	أفاد المكتب القطري لبنغلاديش بأنه أطلع جميع الموظفين على التدريب المقرر للشركاء خلال الربعين الثالث والرابع من عام 2022، بما في ذلك في مجال ملء استمارات الإذن بالصرف وشهادة الإنفاق على النحو السليم واستخدام رموز الحسابات الصحيحة. وأفاد المكتب القطري لكولومبيا بأنه درب شركاءه على المسائل المتصلة بالامتثال لأحكام الاتفاقات المبرمة مع الشركاء، وملء استمارات الإذن بالصرف وشهادات الإنفاق على نحو سليم، وفهم سياسات وإجراءات هيئة الأمم المتحدة للمرأة المتصلة بتنفيذ البرامج والمشاريع.	استعرض المجلس التقرير المتعلق بالتدريب الذي قدمه المكتبان القطريان إلى الشركاء في البرامج، والذي وفر الدعم التقني فيما يتعلق بالاستخدام الصحيح للحسابات في استمارة الإذن بالصرف وشهادة الإنفاق، وغير ذلك من أشكال الدعم التقني الأخرى. ومن ثمّ، يُعتبر أن هذه التوصية قد نُفّذت.	X		

الرقم	سنة تقرير مراجعة الحسابات	التقرير المرجعي	توصية المجلس	ردّ الإدارة	تقييم المجلس	الحالة بعد التحقق: نُفذت	الحالة بعد التحقق: قيد التنفيذ لم تنفَّذ	الحالة بعد التحقق: تجاوزتها الأحداث
16 - 2021	2021	A/77/5/Add.12، الفصل الثاني، الفقرة 59	يوصي المجلس بأن تستحدث هيئة الأمم المتحدة للمرأة، كجزء من التطوير الجاري للنظام المركزي الجديد لتخطيط الموارد، "كوانتوم"، ضوابط وقائية أقوى في تصنيف وتسجيل المصروفات المبلغ عنها في استمارات الإذن بالصرف وشهادة الإنفاق، بهدف الحد من التدخلات اليدوية والأخطاء البشرية وقت نشر استمارات الإذن بالصرف وشهادة الإنفاق.	أبلغت الهيئة بأن فئة جديدة من حسابات النفقات في دفتر الأستاذ العام أنشئت في نظام كوانتوم خصيصا لنفقات الشركاء، وذلك لاستخدامها في تصفية استمارات الإذن بالصرف وشهادة الإنفاق.	استعرض المجلس الفئة الجديدة من حسابات النفقات في دفتر الأستاذ العام المستحدثة في نظام كوانتوم ولاحظ أنها عززت الضوابط الوقائية في تصنيف وتسجيل النفقات التي يبلغ عنها الشركاء في البرامج في استمارة الإذن بالصرف وشهادة الإنفاق. ومن ثمّ، يُعتبر أن هذه التوصية قد نُفّذت.	X		
17 - 2021	2021	A/77/5/Add.12، الفصل الثاني، الفقرة 73	يوصي المجلس بأن تعزز هيئة الأمم المتحدة للمرأة ضوابطها الداخلية بهدف أن يحسن قسم المشتريات في المقر عملية الرصد التي يضطلع بها فيما يتعلق بأنشطة الشراء استنادا إلى المخاطر، وكفالة استخدام أساليب التماس العروض استخداما ملائما وإصدار أوامر الشراء وفقا للعقود المبرمة مع الموردين.	أفادت هيئة الأمم المتحدة للمرأة بأنها تسلم بأهمية سد الفجوة في القدرات في وظيفتي إدارة المشتريات والسفر وبأنها اتخذت خطوات لتعزيز فعالية وكفاءة هاتين الوظيفتين. وقد وافق الفريق التنفيذي التابع لهيئة الأمم المتحدة للمرأة على خريطة طريق تتضمن الخطوط العريضة لخطة عمل إدارية لتعزيز وظيفة المشتريات والتوفيق بين مستويات الموظفين ومتطلبات تقديم الخدمات والاحتياجات من حيث تخفيف المخاطر. ويجري تعيين الرئيس الجديد لخدمات المشتريات والسفر، وستُجلب قدرات إضافية بعد تعيين الرئيس.	تحقق المجلس من أن قسم المشتريات أصدر عدة تعليمات يسترشد بها الموظفون في القيام بعمليات الشراء. وجرى التحقق أيضا من أن تلك التعليمات محملة على موقع SharePoint الخاص بالمشتريات، مما يتيح للموظفين الاطلاع عليها باستمرار. ومن ثمّ، يُعتبر أن هذه التوصية قد نُفّذت.	X		
18 - 2021	2021	A/77/5/Add.12، الفصل الثاني، الفقرة 74	يوصي المجلس بأن تنسق هيئة الأمم المتحدة للمرأة مع أصحاب الأعمال التجارية والمستخدمين المستقبليين للنظام المركزي الجديد لتخطيط الموارد، "كوانتوم"، في عملية الشراء، لزيادة متطلبات النظام من أجل إعداد تقارير موحدة وحسنة التوقيت ومفيدة للمستخدمين، وتسجل بيانات عالمية لجميع مراحل دورة الشراء المتكاملة.	أفادت الهيئة بأنها تواصلت مع وكالات الأمم المتحدة المشاركة الأخرى في تشكيل نظام كوانتوم أوراكل السحابي المركزي الجديد لتخطيط الموارد (Quantum Oracle). ومن بين متطلبات أداة الإبلاغ الأولية التي قدمتها هيئة الأمم المتحدة للمرأة، هناك تقرير مفيد للمستخدمين من شأنه أن يجمع البيانات العامة لجميع مراحل دورة الشراء إلى الدفع. وفي الآونة الأخيرة، نوقشت متطلبات الإبلاغ الخاصة بكل وكالة في عدد قليل من الاجتماعات المخصصة، وأعيد التأكيد على أن أداة الإبلاغ ستكون مجال تركيز مطوري البرامج وستعطى الأولوية لها بعد بدء تشغيل نظام كوانتوم.	أقر المجلس بالجهود التي بذلتها الإدارة فيما يتعلق بالتنسيق فيما يتعلق بعملية الشراء. وسجري التحقق من فعالية التدابير المبلغ بها في زيارة المراجعة المقبلة. ولذلك، تُعتبر هذه التوصية قيد التنفيذ.		X	

الرقم	سنة تقرير مراجعة الحسابات	التقرير المرجعي	توصية المجلس	ردّ الإدارة	تقييم المجلس	الحالة بعد التحقق: نُفذت	الحالة بعد التحقق: قيد التنفيذ لم تنفَّذ	الحالة بعد التحقق: تجاوزتها الأحداث
19 - 2021	2021	A/77/5/Add.12، الفصل الثاني، الفقرة 81	يوصي المجلس بأن يحسن المكتب القطري لهيئة الأمم المتحدة للمرأة في جمهورية تنزانيا المتحدة ضوابطه الداخلية، لكفالة إنشاء أوامر شراء لجميع المشتريات التي تزيد قيمتها عن 500 2 دولار.	أبلغ المكتب القطري المجلس بأنه استحدث آلية مراقبة إضافية لضمان تجهيز جميع أنشطة الشراء، بغض النظر عن المبالغ، من خلال أوامر الشراء. وبالإضافة إلى ذلك، وُضعت قائمة مرجعية خصيصا لمجال المشتريات لتكون أداة ضبط وبمثابة مبادئ توجيهية للمسؤولين عن إصدار الموافقة بشأن مجموعة الوثائق المطلوبة قبل الموافقة على معاملة من معاملات الشراء.	تحقق المجلس من القائمة المرجعية التي وضعها المكتب القطري واستعرض قائمة بأوامر شراء تزيد مبالغها عن 500 2 دولار صدرت في عام 2022، فلاحظ أن الضوابط المعمول بها كانت فعالة. ومن ثمّ، يُعتبر أن هذه التوصية قد نُفّذت.	X		
20 - 2021	2021	A/77/5/Add.12، الفصل الثاني، الفقرة 89	يوصي المجلس بأن تدرج هيئة الأمم المتحدة للمرأة جميع الاتفاقات المتعلقة بالمساهمات في الموارد العادية والموارد الأخرى في نظامها المركزي لتخطيط الموارد، من أجل تحويل هذه الموارد بالعملات الأجنبية تلقائيا إلى دولارات الولايات المتحدة.	أبلغت هيئة الأمم المتحدة للمرأة بأن إجراءاتها قد عُدلت، مما كفل إدراج جميع الاتفاقات المتعلقة بالمساهمات في الموارد العادية في النظام المركزي لتخطيط الموارد المسمى "ATLAS PeopleSoft". وسيجري ضمان اتباع العملية بالضبط بمجرد انتهاء الترحيل إلى نظام كوانتوم أوراكل السحابي المركزي الجديد لتخطيط الموارد، بما يكفل إدراج جميع الاتفاقات مع الجهات المانحة، بما في ذلك الاتفاقات المتعلقة بالموارد العادية، في النظام.	أقر المجلس بالجهود التي بذلتها الإدارة لإدراج جميع الاتفاقات المتعلقة بالمساهمات في الموارد العادية وغيرها من الموارد في نظامه المركزي لتخطيط الموارد، وسيتحقق من فعالية التدابير المبلغ بها في زيارة المراجعة المقبلة. ولذلك، تُعتبر هذه التوصية قيد التنفيذ.		X	
21 - 2021	2021	A/77/5/Add.12، الفصل الثاني، الفقرة 99	يوصي المجلس بأن تحدد هيئة الأمم المتحدة للمرأة مواعيد نهائية لكل جهة مسؤولة عن المحتوى من أجل السماح للهيئة بتحديث سياساتها وإجراءاتها وتوجيهاتها في الوقت المناسب، مع مراعاة الالتزام الضروري الذي يجب أن يكون لدى الجهات المسؤولة عن المحتوى، وأنشطة الرصد لمختلف مستويات السلطة في وحدة الأعمال، والآثار التي يمكن أن تحدثها حالات عدم الامتثال.	أبلغت الهيئة بأن الفريق المعني بالسياسات والإجراءات والتوجيهات أرسل رسالة تذكيرية بالبريد الإلكتروني تتضمن السياسات الواجب تنقيحها بحلول تاريخ معين والمنشورة على الشبكة الداخلية لإطار السياسات والإجراءات والتوجيهات، وذلك إلى كل رئيس وحدة مسؤولة، وطلب فيها منهم إعداد وثائق جديدة أو استعراض الوثائق الموجودة. وأبلغت الوحدة المسؤولة أيضا بالموعد النهائي لتلبية الطلب؛ وبخلاف ذلك، ثمة إمكانية تمديد الأجل من خلال تقديم استمارة طلب يجب ملؤها وإرسالها إلى مدير شعبة الاستراتيجيات والتخطيط والموارد والفعالية، مع إرسال نسخة إلى الفريق المعني بالسياسات والإجراءات والتوجيهات، في موعد لا يتجاوز 30 يوما بعد تاريخ انتهاء الأجل.	تحقق المجلس من الرسائل الرسمية بين أفرقة تسيير الأعمال، وتحديد المواعيد النهائية والتحسينات التي أدخلت على الشبكة الداخلية وأبلغت عنها الهيئة. ومن ثمّ، يُعتبر أن هذه التوصية قد نُفّذت.	X		

الرقم	سنة تقرير مراجعة الحسابات	التقرير المرجعي	توصية المجلس	ردّ الإدارة	تقييم المجلس	الحالة بعد التحقق: نُفذت	الحالة بعد التحقق: قيد التنفيذ	الحالة بعد التحقق: لم تنفَّذ	الحالة بعد التحقق: تجاوزتها الأحداث
22 - 2021		A/77/5/Add.12، الفصل الثاني، الفقرة 100	يوصي المجلس بأن تعزز هيئة الأمم المتحدة للمرأة مشاركة جميع مستويات الإدارة في أنشطة الإنشاء وإضفاء الطابع الرسمي والتحديث المتعلقة بالسياسات والإجراءات والتوجيهات؛ ومن ثم تبرز أهمية وجود عملية ملائمة لصنع السياسات؛ وبالتالي، سيكون لدى هيئة الأمم المتحدة للمرأة وثائق مناسبة ومحدّثة لضمان امتثالها للتعليمات الأساسية.	أبلغت هيئة الأمم المتحدة للمرأة المجلس بإنشاء فريق تقني ينتمي إلى مجالات مختلفة من أجل دعم السياسات وتعزيزها بنشاط. وأُنشئت أيضا لجنة لاستعراض الأعمال، إلى جانب تقديم الدعم فيما يتعلق بتنظيم لجنة الاستعراض وإجراءات القيام بالاستعراض. وترد المسائل المدرجة والمنشأة في إجراءات لجنة استعراض الأعمال – فريق الإدارة التقنية وإجراءات لجنة استعراض الأعمال، بالإضافة إلى الأعضاء الذين يمثلون مختلف مستويات الإدارة في الهيئة.	صادق المجلس على إنشاء اللجان التقنية والإجرائية، وهي أفرقة تمثل بالفعل مختلف مستويات الإدارة. ومن ثمّ، يُعتبر أن هذه التوصية قد نُفّذت.	X		
23 - 2021		A/77/5/Add.12، الفصل الثاني، الفقرة 109	يوصي المجلس بأن تنفذ هيئة الأمم المتحدة للمرأة خطة عمل من أجل تصحيح عدم الامتثال للدورات التدريبية الإلزامية.	أبلغت الهيئة بأنها، في إطار خطة العمل الرامية إلى تحسين الامتثال في مجال إنجاز الدورات التدريبية الإلزامية، خلصت إلى ضرورة تحديد شهر معين للإنجاز على نطاق المنظمة في عام 2023، وبأن إجراءات تتخذ في هذا الصدد. وذلك إضافة إلى استعراض سياسة إنجاز الدورات التدريبية الإلزامية.	لاحظ المجلس التقدم المحرز من جانب الهيئة في تنفيذ خطة عمل من أجل تصحيح عدم الامتثال في مجال إنجاز الدورات التدريبية الإلزامية. وسجري التحقق من فعالية التدابير المبلغ بها في زيارة المراجعة المقبلة. ولذلك، تُعتبر هذه التوصية قيد التنفيذ.		X		
24 - 2021		A/77/5/Add.12، الفصل الثاني، الفقرة 110	يوصي المجلس بأن تعيد هيئة الأمم المتحدة للمرأة تصميم ضوابط الرصد المتصلة بالدورات التدريبية الإلزامية من أجل التخفيف من مخاطر عدم الامتثال، مع تشجيع مشاركة جميع مستويات الإدارة في التزامات الموظفين هذه بطريقة وقائية.	أفادت هيئة الأمم المتحدة للمرأة بأنها تجرب النظام الجديد لإدارة التعلم المتاح في نظام كوانتوم أوراكل السحابي المركزي لتخطيط الموارد. ويشمل الاختبار الجاري قدرة النظام على الإخطار والرصد والإبلاغ فيما يتعلق بالدورات التدريبية الإلزامية.	يقر المجلس بالجهود التي بذلتها الإدارة لإعادة تصميم عملية الرصد المتصلة بالدورات التدريبية الإلزامية وسيتحقق من فعالية التدابير المبلغ بها في زيارة المراجعة المقبلة. ولذلك، تُعتبر هذه التوصية قيد التنفيذ.		X		
25 - 2021		A/77/5/Add.12، الفصل الثاني، الفقرة 124	يوصي المجلس بأن تجري هيئة الأمم المتحدة للمرأة تقييما لأمن المعلومات استنادا إلى مخاطر كل نوع من أنواع المكاتب على جميع مستويات الإدارة (العالمي والإقليمي والقطري) من أجل تحسين عملية الرصد.	أبلغت الهيئة بأن تعليمات قد أرسلت بالبريد إلى جميع المكاتب، ووجهت إلى جميع مستويات الإدارة (العالمي والإقليمي والقطري)، لإبلاغها بالإجراءات الجديدة وبتعيين منسقين للنظر في هذه المسائل وطلبت، بحلول تاريخ محدد، إجراء تقييم للجوانب الأمنية في المكاتب الميدانية وفقا لمتطلبات الأمن السيبراني الدنيا التي نشرتها واعتمدتها جميع الوكالات في إطار اللجنة الإدارية الرفيعة المستوى والشبكة الرقمية والتكنولوجية، وكلاهما من كيانات الأمم المتحدة.	لاحظ المجلس تحديث الطريقة المستعملة في قياس مخاطر أمن المعلومات، التي يشارك فيها مديرو كل منطقة، إلى جانب تحديث الإجراءات المتعلقة بالامتثال وأمن المعلومات في المكاتب الميدانية. ومن ثمّ، يُعتبر أن هذه التوصية قد نُفّذت.	X		

الرقم	سنة تقرير مراجعة الحسابات	التقرير المرجعي	توصية المجلس	ردّ الإدارة	تقييم المجلس	الحالة بعد التحقق			
						نُفذت	قيد التنفيذ	لم تنفَّذ	تجاوزتها الأحداث
26 - 2021		A/77/5/Add.12، الفصل الثاني، الفقرة 125	يوصي المجلس بأن تقوم هيئة الأمم المتحدة للمرأة بتحديث وتوثيق الأنشطة المتعلقة بأمن المعلومات، مع رصدها في الوقت المناسب، من أجل التخفيف من المخاطر المتعلقة بأمن المعلومات على جميع مستويات الإدارة (العالمي والإقليمي والقطري).	أفادت هيئة الأمم المتحدة للمرأة بأنها، إضافة إلى تحديث ومواءمة إجراءات أمن المعلومات والامتثال في المكاتب الميدانية مع معيار خط الأساس الأدنى للأمن السيبراني الذي أصدرته الأمم المتحدة حديثا، اتخذت خطوات لتوثيق الرصد في الوقت المناسب وزادت من وضوح الامتثال لأمن الفضاء السيبراني بالنسبة للإدارة العليا من خلال استعراض الأعمال الذي يجري فصليا. وفي الاستعراض الفصلي، أدرج الآن امتثال المكاتب الميدانية للأمن السيبراني كأحد مؤشرات الأداء الرئيسية التي تُرصد ويُبلغ بشأنها إلى لجنة استعراض الأعمال التابعة لهيئة الأمم المتحدة للمرأة. وفي تقرير استعراض الأعمال الفصلي الصادر في 30 أيلول/سبتمبر 2022، لوحظ أن 58 في المائة من المكاتب الميدانية كانت ممتثلة لمعايير الأمن السيبراني، مقارنة بنسبة الأقل من 50 في المائة الملحوظة خلال المراجعة.	لاحظ المجلس التقدم الذي أحرزه الهيئة نحو تحديث وتوثيق الأنشطة المتعلقة بأمن المعلومات. وسيجري التحقق من فعالية التدابير المبلغ بها في زيارة المراجعة المقبلة. ولذلك، تُعتبر هذه التوصية قيد التنفيذ.		X		
27 - 2021		A/77/5/Add.12، الفصل الثاني، الفقرة 130	يوصي المجلس بأن يقوم المكتب القطري لهيئة الأمم المتحدة للمرأة في كولومبيا والمكتب الإقليمي لآسيا والمحيط الهادئ بتجديد شهادة أمن المعلومات في الوقت المناسب، على النحو المنصوص عليه في الإجراء، من أجل التخفيف من المخاطر المتعلقة بأمن المعلومات.	أفادت هيئة الأمم المتحدة للمرأة بأن كلا المكتبين امتثلا للتقييم الإلزامي في عام 2022. وعلاوة على ذلك، أبلغت باتخاذ تدابير لتيسير تقييم المخاطر المتصلة بأمن المعلومات في الاستعراض.	استعرض المجلس المعلومات المقدمة من الهيئة، وقارنها بالمعلومات الواردة في منصة OneApp وتحقق من أن التدابير المبلغ عنها كانت فعالة. ومن ثمّ، يُعتبر أن هذه التوصية قد نُفّذت.	X			
مجموع عدد التوصيات					**27**	**19**	**8**	–	–
النسبة المئوية لمجموع عدد التوصيات					**100**	**70**	**30**	–	–

الفصل الثالث

التصديق على البيانات المالية

رسالة مؤرخة 28 نيسان/أبريل 2023 موجهة إلى رئيس مجلس مراجعي الحسابات من مدير شعبة التنظيم والإدارة في هيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة

عملاً بالقاعدة المالية 1201، أصدّق، في حدود علمي ومعلوماتي واعتقادي، على أن جميع المعاملات المادية قُيِّدت بطريقة سليمة في السجلات المحاسبية وأنها معروضة بطريقة سليمة في البيانات المالية للسنة المنتهية في 31 كانون الأول/ديسمبر 2022 المرفقة.

وأقرُّ بما يلي:

الإدارة مسؤولة عن سلامة وموضوعية المعلومات المالية الواردة في هذه البيانات المالية؛

والبيانات المالية قد أُعدت طبقا للمعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام وتتضمن مبالغ معينة مبنية على أفضل التقديرات والآراء التي خلصت إليها الإدارة؛

والإجراءات المحاسبية ونُظم الرقابة الداخلية ذات الصلة تؤكد بصورة معقولة أن الأصول محفوظة، وأن جميع المعاملات مدرجة في الدفاتر والسجلات بصورة سليمة، وأن السياسات والإجراءات تنفَّذ، بصفة عامة، في إطار الفصل اللازم بين الواجبات. ويستعرض المراجعون الداخليون للحسابات باستمرار نُظم المحاسبة والرقابة؛

وأتاحت الإدارة للمراجعين الداخليين للحسابات إمكانية الاطلاع بصورة كاملة وبحرية على جميع السجلات المحاسبية والمالية.

وتستعرض الإدارة توصيات مجلس مراجعي الحسابات والمراجعين الداخليين. وقد نُقِّحت إجراءات الرقابة الداخلية أو يجري تنقيحها، حسب الاقتضاء، استجابةً لتلك التوصيات.

وقد وصلتني رسالة تصديق من المسؤول المالي الأول في برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تقدّم الضمانات نفسها فيما يخص الإجراءات المحاسبية وما يتصل بها من نُظم الرقابة في البرنامج الإنمائي حيثما تعلّق الأمر بالخدمات المقدمة من البرنامج الإنمائي إلى هيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة (هيئة الأمم المتحدة للمرأة) وفقاً لاتفاقات مستوى الخدمات السارية حالياً.

(توقيع) **معز دريد**
مدير شعبة التنظيم والإدارة
هيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة

الفصل الرابع

التقرير المالي عن السنة المنتهية في 31 كانون الأول/ديسمبر 2022

ألف - مقدمة

1 - تتشرف المديرة التنفيذية لهيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة (هيئة الأمم المتحدة للمرأة) بأن تقدّم التقرير المالي عن السنة المنتهية في 31 كانون الأول/ديسمبر 2022، مشفوعاً بالبيانات المالية المراجعة وتقرير مجلس مراجعي الحسابات. ويُقدَّم هذا التقرير امتثالاً للبندين 12-1 و 26-2 من النظام المالي والقواعد المالية لهيئة الأمم المتحدة للمرأة. وتشمل البيانات المالية السنوية جميع الموارد التي تتولى المديرة التنفيذية المسؤولية عنها.

2 - وقد أُعِدَّت البيانات المالية وفقاً للمعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام وأُحيلت إلى مجلس مراجعي الحسابات في 30 نيسان/أبريل 2023. وتلقّت اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية البيانات المالية للهيئة لسنة 2022، على النحو المطلوب بموجب القاعدة المالية 1202. وأصدر مجلس مراجعي الحسابات رأيه وتقريره عن البيانات المالية لسنة 2022، وكلاهما مقدم أيضاً إلى أعضاء المجلس التنفيذي.

3 - ويشكل تحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين النساء والفتيات وإعمال حقوق الإنسان الخاصة بهن أهدافاً بحد ذاتها، وكذلك شروطاً مسبقة وعناصر محركة للتنمية المستدامة والسلام والأمن وحقوق الإنسان والعمل الإنساني. وقد أكملت الهيئة عامها الثاني عشر من العمل بوصفها هيئةً جامعةً، منذ أن أنشأتها الجمعية العامة بموجب القرار 289/64 ويوفر كل من الجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي ولجنة وضع المرأة التوجيهَ لمهام الدعم المعياري التي تضطلع بها الهيئة؛ في حين يوفر كل من الجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي والمجلس التنفيذي لهيئة الأمم المتحدة للمرأة التوجيهَ للأنشطة التنفيذية التي تقوم بها الهيئة.

باء - تعبئة الموارد وحالة التمويل

4 - لأغراض الفرعين باء وجيم من الفصل الرابع من هذا التقرير المالي، تستند أرقام الإيرادات إلى الاعتراف بالإيرادات وفقاً للتقارير المحاسبية للإدارة بغية تيسير مقارنتها بالميزانية المتكاملة. ويجري تسجيل الإيرادات وإبلاغها وفقا لمتطلبات النظام المالي والقواعد المالية المتعلقة بالتبرعات أو جدول المدفوعات أو الإنجازات المقررة. وهذا يختلف عن الاعتراف بالإيرادات في البيانات المالية، على النحو المبين في الفقرة 40 من الفرع دال ("الأداء المالي").

5 - وفي عام 2022، وعلى الرغم من التحديات العالمية، تلقت هيئةُ الأمم المتحدة للمرأة إيرادات من التبرعات بلغ مجموعها 545,4 مليون دولار، وهو ما يتجاوز 500 مليون دولار للعام الرابع على التوالي. ودل ذلك على الثقة التي يوليها لها شركاؤها الممولون باعتبارها وصيا موثوقا به على مواردهم.

6 - وتموَّل الأنشطة التنفيذية للهيئة بشكل رئيسي من التبرعات (98 في المائة في عام 2022)، التي تتألف من موارد عادية وموارد أخرى. وترد الأنصبة المقررة (2 في المائة في عام 2022) من الأمانة العامة للأمم المتحدة للمساهمة في مهام الدعم المعياري التي تضطلع بها الهيئة.

7 - وتألفت الميزانية المتكاملة للهيئة في عام 2022 من تبرعات تقدر قيمتها الإجمالية بمبلغ 500 مليون دولار، منه مبلغ 200 مليون دولار للموارد العادية ومبلغ 300 مليون دولار للموارد الأخرى. وورد مبلغ مجموعه 153,3 مليون دولار (يقل بمقدار 46,7 مليون دولار عن المبلغ المتوقع) ضمن الموارد العادية، ومبلغٌ مجموعه 382,7 مليون دولار (يزيد بمقدار 82,7 مليون دولار عن المبلغ المتوقع) ضمن الموارد الأخرى.

8 - وكانت الحكومات هي صاحبة الحصة الكبرى في تمويل الهيئة، حيث مثّل ما قدّمته 75 في المائة من مجموع التبرعات. وكانت أكبر 15 جهة حكومية و/أو حكومية دولية من حيث مبالغ التبرعات هي: أستراليا، وألمانيا، وجمهورية كوريا، والدانمرك، والسويد، وسويسرا، وفرنسا، وفنلندا، وكندا، ولكسمبرغ، والنرويج، وهولندا، والولايات المتحدة الأمريكية، واليابان، والمفوضية الأوروبية (بما يشمل مبادرة تسليط الضوء المشتركة بين الاتحاد الأوروبي والأمم المتحدة).

9 - وكانت الجهات المتعددة الأطراف هي ثاني أكبر المساهمين. وما فتئت هذه الفئة تنمو عاما بعد عام، متأثرة إلى حد كبير بالعدد المتزايد من البرامج المشتركة والتعاون مع الوكالات الأخرى. وزاد التمويل المقدم من المؤسسات المالية الدولية، من 0,58 مليون دولار في عام 2021 إلى 5,74 مليون دولار في عام 2022. ومع ذلك، انخفض إجمالي التمويل من الجهات المتعددة الأطراف بنسبة 9,5 في المائة، إذ بلغ 90 مليون دولار.

10 - وتواصل هيئة الأمم المتحدة للمرأة الاستفادة من الجهود الرامية إلى تنويع مصادر تمويلها، مع التركيز على تنمية الشراكات مع القطاع الخاص، بما في ذلك الشركات والمؤسسات، وتعزيز شبكة اللجان الوطنية لزيادة المساهمات المقدمة من الأفراد والقطاع الخاص محليا، والاستفادة من أنشطة الدعوة. وفي عام 2022، جمعت اللجان الوطنية للهيئة 10,05 مليون دولار، بزيادة قدرها 54 في المائة مقارنة بعام 2021، منها 56 في المائة من المانحين الأفراد. وتجسّد ذلك في تحويل 7,3 مليون دولار مباشرة إلى الهيئة، مقارنة بمبلغ قدره 4,9 مليون دولار في عام 2021. ونتج عن إيرادات القطاع الخاص مبلغ إجمالي قدره 27,2 مليون دولار، مقارنة بمبلغ 21,6 مليون دولار في عام 2021، ويعزى ذلك في المقام الأول إلى زيادة بنسبة 63 في المائة في الإيرادات من المؤسسات (من 11,3 مليون دولار في عام 2021 إلى 18,3 مليون دولار في عام 2022) وزيادة بنسبة 27 في المائة في الإيرادات من الشركات (من 5,5 مليون دولار في عام 2021 إلى 6,4 مليون دولار في عام 2022). ومن كبار شركاء التمويل من القطاع الخاص للهيئة مؤسسة بيل وميليندا غيتس، ومؤسسة BHP، ومؤسسة تعزيز المجتمع المفتوح، وشركة De Beers PLC، فضلا عن كل من اللجنة الوطنية لألمانيا واللجنة الوطنية لآيسلندا.

11 - وتُعرب الهيئة عن خالص تقديرها وامتنانها لشركائها الممولين في عام 2022. وهي تعول، مع شروعها في تنفيذ الخطة الاستراتيجية الجديدة للفترة 2022-2025، على شركائها لضمان أن تتوفر لها الموارد الكافية. وستواصل المنظمة تعزيز شراكاتها القائمة في القطاع العام، وتعزيز العلاقات مع الشركاء الناشئين، وتنمية الشراكات مع القطاع الخاص. وتواصل الهيئة أيضاً بذل الجهود من أجل الاستفادة من أعمال التنسيق التي تضطلع بها منظومة الأمم المتحدة من أجل إقامة وتنمية الشراكات مع سائر وكالات الأمم المتحدة والمنظمات الحكومية الدولية، بما في ذلك المؤسسات المالية الدولية، من أجل تسريع خطى التقدم في مجال المساواة بين الجنسين، ومن أجل زيادة إيراداتها من خلال الجهود المشتركة لتعبئة الموارد. وستواصل المنظمة أيضاً الاستفادة من الاستخدام الناجح لمؤشر المساواة بين الجنسين في الصندوق

الاستئماني المتعدد الشركاء لمواجهة جائحة كوفيد-19 والتعافي من آثارها في الدعوة إلى تطبيق الأهداف المالية للمؤشر على آليات التمويل الجماعي الأخرى، بما يزيد التمويل للعمل المتعلق بالمساواة بين الجنسين.

جيم - الإنجازات الرئيسية وبناء المؤسسة والتقدم المحرز فيما يتعلق بالفعالية والكفاءة التنظيميتين في عام 2022

1 - تنفيذ الأولويات الاستراتيجية

12 - واجهت المساواة بين الجنسين وحقوق المرأة تهديدات مستمرة في عام 2022، في سياق أزمة متعددة الأوجه اتسمت بتفاوتات هيكلية تفاقمت بسبب جائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19)، مما أسفر عن تزايد العنف ضد المرأة وتصاعد الاحتياجات الإنسانية المرتبطة بحالات الطوارئ المفاجئة والنزاعات التي طال أمدها. كما أن معارضة المساواة بين الجنسين، التي يشار إليها غالبا باسم "رد الفعل العنيف"، وإن لم تكن جديدة، فقد ازدادت قوةً ووضوحا، مما تسبب في انتكاسات حادة فيما يتعلّق بحقوق المرأة والفتاة في جميع أنحاء العالم. ويطرح تدهور السلام والأمن العالميين، والسياق الأعم، تحديات هائلة أمام تنفيذ البرامج، عاكسا بذلك مسار التقدم المحرز عبر العديد من الأهداف والالتزامات العالمية. وفي حين أُحرز تقدم جيد في الأطر المعيارية العالمية للنهوض بالمساواة بين الجنسين وتفعيلها على الصعيد القطري، بسبل منها جهود التنسيق التي تبذلها منظومة الأمم المتحدة، فإن أحدث الأرقام تشير إلى أن العالم ليس على المسار الصحيح لتحقيق المساواة بين الجنسين بحلول عام 2030. وتعتبر أكثر من 25 في المائة من المؤشرات الجنسانية لأهداف التنمية المستدامة بعيدة كل البعد عن غايات عام 2030، وقد يستغرق الأمر 286 عاما لتحقيق المساواة بين الجنسين.

13 - وفي إطار هذه الخلفية، بدأت هيئة الأمم المتحدة للمرأة تنفيذ خطتها الاستراتيجية للفترة 2022-2025 المصممة للتصدي لهذه التحديات السريعة التطور والمستجدة والمترابطة، وكذلك للحواجز الهيكلية التي تحول دون المساواة بين الجنسين. وقد دعمت الهيئة 100 بلد وإقليم بنفقات مجموعها 540,3 مليون دولار لتحقيق نتائج للنساء والفتيات من خلال نهج متكامل يضم سبع نواتج نُظُمية تساهم في أربعة مجالات للتأثير. وساهم هذا العمل بشكل تراكمي في الحفاظ على المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة كأولوية وطنية ودولية وتيسير الشراكات والتمويل للنهوض بها في مواجهة التراجع العالمي عن حقوق المرأة.

14 - وفي السنة الأولى من الخطة الاستراتيجية لهيئة الأمم المتحدة للمرأة للفترة 2022-2025 قدمت الهيئة الدعم إلى 100 بلد وإقليم، منها بلدان مرتفعة الدخل، لتعزيز المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة. وحققت الهيئة أداءً جيدا (وصل إلى 90 في المائة على الأقل من الإنجاز المقرر لعام 2022) بالنسبة إلى 77 في المائة من المؤشرات، وذلك بالاستعانة بالبيانات المتوافرة على مستوى مخرجات نتائج التنمية.

15 - وفي مجال الحوكمة والمشاركة في الحياة العامة، شهدت المرأة زيادة طفيفة في التمثيل كرئيسة دولة أو حكومة، من 26 بلدا في عام 2021 إلى 31 بلدا في عام 2022. واستفادت هيئة الأمم المتحدة للمرأة من ولايتها الثلاثية في تسريع التقدم، بسبل منها إنشاء منصات مثل منبر الجمعية العامة للقيادات النسائية، الذي يعمل على تحديد حلول شاملة للتحديات المعقدة التي تؤثر على الحوكمة والقيادة على أساس تشاركي. وقد أدمج المنظور الجنساني في 62 في المائة من القرارات التي اتخذتها الجمعية العامة ومجلس الأمن ومجلس حقوق الإنسان. وعلى الصعيد القطري، قدمت 100 في المائة من أفرقة الأمم المتحدة القطرية تقارير إلى اللجنة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة (19 تقريرا). ودعمت الهيئة اعتماد

وتعديل و/أو تنفيذ قوانين وسياسات وخطط وميزانيات، مما أدى إلى اعتماد أو تعديل 157 قانونا للنهوض بالمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة في ست مناطق. واعتمد ما مجموعه 156 سياسة واستراتيجية وخطة وطنية/محلية متعددة القطاعات مراعية للمنظور الجنساني في 42 بلدا. وتعززت قدرة أكثر من 000 86 امرأة وفتاة على المشاركة في الحياة العامة وممارسة مهارتهن القيادية من خلال الدعم الذي حصلن عليه من الهيئة. ووضع 64 بلدا قوانين وسياسات وميزانيات ونظما مالية مراعية للمنظور الجنساني تمكّن الحكومات من تتبع الموارد العامة وتوجيهها على نحو أفضل. وطبّق ما مجموعه 254 شريكا حكوميا المعارف والمهارات والقدرات التقنية المكتسبة حديثا لتعميم مراعاة المنظور الجنساني بفعالية في القوانين والسياسات والمعايير المالية، في مجالات منها الضرائب والتجارة واللامركزية.

16 - وفيما يتعلق بالتمكين الاقتصادي للمرأة، اكتسبت الجهود الرامية إلى تحويل اقتصاد الرعاية زخما. وقدمت هيئة الأمم المتحدة للمرأة الدعم إلى الحكومات لمعالجة مسألة تمويل البنية التحتية للرعاية وخدماتها على نطاق واسع في 26 بلدا، مما أدى إلى توسيع نطاق الحصول على خدمات الرعاية وتيسير مشاركة المرأة وعودتها إلى العمل المدفوع الأجر. وساعدت الهيئة في بناء 15 نظاما من نظم الحماية الاجتماعية الوطنية المراعية للمنظور الجنساني مما قلّص الفجوات بين الجنسين وعزّز جهود الاستجابة لكوفيد-19 والتعافي منه. وعلاوة على ذلك، قامت الهيئة، بالشراكة مع اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي وحكومة الأرجنتين، بدعم 30 حكومة، وحشدت الدعم من 17 كيانا من كيانات الأمم المتحدة و 14 منظمة حكومية دولية والعديد من منظمات المجتمع المدني، وقد تُوِّجت هذه الجهود باعتماد التزام بوينس آيرس الذي أقر الرعاية كحق من حقوق الإنسان.

17 - وكثفت هيئة الأمم المتحدة للمرأة جهودها لإنهاء العنف ضد المرأة بالعمل جنبا إلى جنب مع الشركاء لتغيير المعايير الاجتماعية ومنع العنف وزيادة وصول الناجيات إلى خدمات شاملة ومتعددة القطاعات. وفي 41 بلدا، عملت الهيئة مع 868 حكومة وطنية ودون وطنية ومنظمات مجتمع مدني ومؤسسات خاصة من أجل تعزيز توفير الخدمات والسلع و/أو الموارد الأساسية بغية القضاء على العنف ضد المرأة. وجرى تفعيل الجهود المبذولة لمنع أشكال العنف المتقاطعة والتصدي لها، في سياقات منها تغير المناخ والبيئة الرقمية، من خلال تحالف عمل جيل المساواة المعني بالعنف الجنساني، وتحالف عمل جيل المساواة المعني بالعمل النسائي من أجل العدالة المناخية، وكذلك من خلال صندوق الأمم المتحدة الاستئماني لدعم الإجراءات المتخذة للقضاء على العنف ضد المرأة. وفي 34 بلدا، وسعت الهيئة نطاق عملها على منع العنف الجنسي والتصدي له في الأماكن العامة و/أو الخاصة، حيث ركز 31 بلدا على مبادرات جديدة لأصحاب مصلحة متعددين بشأن التحرش الجنسي والتكيف مع البيئات الحضرية في 18 بلدا. ووضع 16 بلدا سياسات للقضاء على العنف ضد النساء والفتيات، مع التركيز بشدة على الوقاية، بسبل منها التصدي للأعراف الاجتماعية الضارة. ووضعت ونُفِّذت 44 مبادرة برمجة لمنع العنف ضد النساء والفتيات في سياقات مختلفة لدعم التغييرات الإيجابية بشأن المعايير الجنسانية/الاجتماعية، بما في ذلك من خلال التعامل مع الرجال والفتيان والمؤسسات الدينية.

18 - وازداد بشكل ملحوظ عمل هيئة الأمم المتحدة للمرأة في سبيل اتقاء النزاعات والأزمات والكوارث والاستجابة لها وبناء السلام. وفي عام 2022، أصبحت الهيئة عضوا كامل العضوية في اللجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات، وذلك تقديرا لمشاركتها في أكثر من 40 حالة من حالات الأزمات، ولدورها التنسيقي الحيوي في تعزيز ومواصلة المساءلة نحو تنفيذ الالتزامات الجنسانية التي تنظم العمليات الإنسانية. وعززت

الهيئة الشراكات في القيام بتقديم المساعدة التقنية بشأن المسائل الجنسانية ومسائل الحماية، مساعدةً بذلك في توسيع نطاق البصمة الإنسانية لمنظومة الأمم المتحدة على القيام بفعالية بتحقيق نتائج للنساء والفتيات. وضمت 87 في المائة من خطط الاستجابة الإنسانية التي تنفذها الأفرقة القطرية للعمل الإنساني، والتي شاركت فيها الهيئة، خطواتٍ للنهوض بنواتج المساواة بين الجنسين فاقت الإنجاز المقرر البالغ 75 في المائة. ومن خلال الذراع التشغيلي للهيئة، قُدّمت خدمات ومعلومات إلى أكثر من 000 800 امرأة وفتاة، مما قلل من لجوئهن لآليات التكيف السلبية لتلبية الاحتياجات العاجلة والمنقذة للحياة. ودعمت الهيئة ما مجموعه 330 1 منظمة نسائية في 40 سياقا من سياقات الأزمات للمشاركة في آليات التنسيق والاستجابة في مجالي العمل الإنساني واللاجئين، والنهوض بخطة "التوطين" المشتركة، والمساءلة أمام السكان المتضررين. وظل العمل الذي تقوم به الهيئة لتعزيز قدرة المرأة على الصمود في مواجهة الكوارث يتوسع، حيث وصل إلى 61 بلدا (51 بلدا في عام 2021).

19 - وواصلت هيئة الأمم المتحدة للمرأة قيادة التنسيق بشأن المرأة والسلام والأمن، من خلال العمل كأمانة لجميع آليات التنفيذ العالمية الرئيسية بما فيها فريق الخبراء غير الرسمي المعني بالمرأة والسلام والأمن التابع لمجلس الأمن، وشبكة مراكز التنسيق المعنية بالمرأة والسلام والأمن التي تقودها الدول الأعضاء، بالإضافة إلى صندوق المرأة للسلام والعمل الإنساني وصندوق مبادرة إلسي لتعزيز مشاركة المرأة في القوات النظامية لعمليات السلام، وكلاهما وسع نطاق تأثيره في عام 2022. واضطلعت الهيئة، في عام 2022، بمبادرات تركز على المرأة والسلام والأمن في أكثر من 70 بلدا، وقادت الجهود المتعددة أصحاب المصلحة، مما أسفر عن وضع وتنفيذ أكثر من 100 خطة عمل وطنية بشأن المرأة والسلام والأمن حتى الآن، وهو ما أفضى إلى نتائج ملموسة بشأن النهوض بالمرأة في هذه المجالات. وجرى دعم 33 عملية لبناء السلام تشمل الشابات في تسعة بلدان بالتعاون مع صندوق الأمم المتحدة للسكان. وجاوز صندوق بناء السلام هدفه المتعلق بتخصيص نسبة 30 في المائة من التمويل لمسألة المساواة بين الجنسين وذلك بتخصيص 47 في المائة من الموارد للمشاريع التي تدعم المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة.

20 - وتمكنت أكثر من 5 ملايين امرأة، من بينهن ناجيات من العنف ومشردات داخليا ولاجئات، من الحصول على معلومات وسلع وموارد وخدمات، أو أي منها، من خلال منصات وبرامج تدعمها هيئة الأمم المتحدة للمرأة، تتعلق بسبل كسب العيش والخدمات المالية والحماية الاجتماعية والمساعدة القانونية. وجرى تنفيذ أكثر من 140 مبادرة عالمية لدعم منظمات حقوق المرأة والشابات والمراهقات في قيادة الدعوة من أجل المساواة بين الجنسين، وصرف ما يقرب من 59 مليون دولار لمنظمات المجتمع المدني العاملة في مجال المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة، من خلال صناديق منها صندوق الأمم المتحدة الاستئماني لدعم الإجراءات المتخذة للقضاء على العنف ضد المرأة وصندوق المرأة للسلام والعمل الإنساني.

21 - وعززت 46 آلية تنسيق مشتركة بين الوكالات النظم الإحصائية مما أسهم في زيادة البيانات المستخدمة في رصد المؤشرات الجنسانية لأهداف التنمية المستدامة من 42 إلى 50 في المائة. وأظهرت النظم الإحصائية في 43 بلدا استخدام البيانات الجنسانية المتعلقة بأهداف التنمية المستدامة في صنع القرارات بشأن السياسات المراعية للمنظور الجنساني. ونفذ 76 فريقا قطريا تابعا للأمم المتحدة خطة العمل على نطاق منظومة الأمم المتحدة القطرية (سجل أداء أفرقة الأمم المتحدة القطرية في إطار خطة العمل على نطاق المنظومة) (وهو ما يمثل زيادة في عدد الأفرقة من 38 فريقا في عام 2020 و 61 فريقا في عام 2021).

22 - ومن الناحية الجغرافية، استأثرت منطقة آسيا والمحيط الهادئ بأعلى مستوى من النفقات (92,1 مليون دولار)، تلتها منطقة شرق وجنوب أفريقيا (82,3 مليون دولار). ومن الناحية المواضيعية، وُجّه أكبر قدر من الإنفاق إلى مجال وصول المرأة على نحو منصف إلى الخدمات والسلع والموارد (97,9 مليون دولار) من بين مجالات النواتج، تلته الأطر المعيارية العالمية والقوانين والسياسات والمؤسسات المراعية للمنظور الجنساني (90,6 مليون دولار). ومن الناحية الوظيفية، استمر تقديم خدمات تنمية القدرات والمساعدة التقنية في معظم البلدان، إلى جانب أنشطة الدعوة والاتصالات والتعبئة الاجتماعية (في 78 و 77 بلدا على التوالي).

2 - الفعالية والكفاءة التنظيميتان

23 - واصلت هيئة الأمم المتحدة للمرأة تركيزها على التميّز التشغيلي، مدركة أن تعزيز الكفاءة والفعالية التنظيميتين أمر أساسي لضمان التأثير على نطاق واسع في تحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة.

24 - وتحقيقا لهذه الغاية، أطلقت الهيئة الاستعراض الفصلي للأعمال في عام 2022، وهو أداة داخلية لإدارة الأداء تغطي الفعالية والكفاءة التنظيميتين، وتحفز الأداء وثقافة الإدارة الاستباقية واتخاذ القرارات، مما يتيح قدرا أكبر من الاستجابة والمرونة.

25 - وبُذلت جهود لدعم خط الدفاع الثاني، وتعزيز صورة إدارة المخاطر من خلال إصدار أول بيان على الإطلاق يتعلق بتقبل المخاطر المؤسسية؛ وزيادة الالتزام بالشفافية من خلال إطلاق بوابة الشفافية، ومواصلة النشر من خلال المبادرة الدولية للشفافية في المعونة؛ ووضع آلية جديدة لاستيعاب توصيات مراجعة الحسابات. وكان عام 2022 عاما مهما بسبب طرح النظام المركزي الجديد لتخطيط الموارد، Quantum. وأدت هذه التغييرات إلى نتائج إيجابية في تنفيذ توصيات مراجعي الحسابات القائمة منذ أجل طويل (تحقيق إنجازين مقررين توأمين بنسبة 15 في المائة على التوالي للتوصيات الداخلية والخارجية على السواء)، والإدارة المركزية للمخاطر.

26 - وفي عام 2022، زادت هيئة الأمم المتحدة للمرأة عدد الشراكات النشطة مع القطاعين العام والخاص والمشاركة مع المؤسسات المالية الدولية والشركاء غير التقليديين، بسبل منها تعبئة التبرعات الفردية من أجل تحقيق المساواة بين الجنسين. وجمعت اللجان الوطنية لهيئة الأمم المتحدة للمرأة أمولا تزيد بنسبة 49 في المائة في عام 2022 مقارنة بالعام 2021 (50 في المائة من التبرعات الفردية). وعمقت الهيئة بشكل كبير مشاركتها مع مختلف الشباب والمراهقين في مجال برمجتها، من خلال العمل عن كثب مع جهات التنسيق المعنية بالشباب في البلدان المستفيدة من البرامج في جميع المناطق الست. وعلى الرغم من التحديات العالمية بما في ذلك تراجع حقوق المرأة، تلقت الهيئة دعما ماليا مستمرا من 188 شريكا (بزيادة عن 179 شريكا في عام 2021)، مع التزام 21 شريكا حكوميا بتمويل متعدد السنوات (17 شريكا في عام 2021). وتلقت الهيئة تبرعات قدرها 545,4 مليون دولار، بما يفوق خط الأساس البالغ 500 مليون دولار للسنة الرابعة على التوالي. وشهدت الهيئة أول انخفاض في التبرعات في عام 2022، إلا أنه كان ضئيلا (أقل من 1 في المائة)، ويرجع ذلك إلى حد كبير إلى أسعار الصرف غير المؤاتية والمدفوعات المتأخرة المتعلقة بتغيير أولويات المعونة. غير أن الموارد العادية انخفضت بنسبة 7 في المائة عن السنة السابقة، فوصلت بذلك نسبة الموارد العادية إلى الموارد الأخرى 28,1 في المائة، وهو اتجاه تنازلي غير مؤات يلزم عكس مساره.

27 - ويتمثل أحد التحولات المهمة في الخطة الاستراتيجية لهيئة الأمم المتحدة للمرأة للفترة 2022-2025 في التصميم المتجدد على التركيز على النتائج الميدانية وتقديم الخدمات التي تركز على الميدان، وضمان توافر الموارد والخبرات والسلطة على المستويين الإقليمي والقطري. وبينما حققت الهيئة إنجازها المقرر البالغ 73,5 في المائة في إعادة توزيع الوظائف في اتجاه الميدان، فإنها لم تف بالإنجاز المقرر المتعلق باستدامة المكاتب القطرية. وجرى تجاوز الإنجازات المقررة لمبادرات تبادل المعارف الأقاليمية (17)، بينما تحققت الإنجازات المقررة فيما يتعلق بتحسين أساليب العمل (5). وتواصل الهيئة إظهار التزامها بتنفيذ زيادة استخدام الأماكن المشتركة في صميم منظومة الأمم المتحدة إلى نسبة 72 في المائة، متجاوزةً الإنجاز المقرر البالغ 71 في المائة فيما يتصل بمؤشر الاستعراض الشامل للسياسات الذي يجري كل أربع سنوات.

28 - وتضمّنت الخطة الاستراتيجية لهيئة الأمم المتحدة للمرأة للفترة 2022-2025 لأول مرة مؤشرات محددة بشأن الأشخاص المُمَكَّنين، تضم الموارد البشرية، والعمليات، والتنوع، والإدماج، وحماية الموظفين ورفاههم. وبالإضافة إلى التصدي داخليا للاستغلال والانتهاك الجنسيين والتحرش الجنسي، واصلت هيئة الأمم المتحدة للمرأة مشاركتها النشطة في أنشطة مشتركة بين الوكالات، بوسائل منها تقديم الدعم التقني لفرقة العمل المعنية بالتحرش الجنسي التابعة لمجلس الرؤساء التنفيذيين في منظومة الأمم المتحدة المعني بالتنسيق بشأن النهوض بنهج يركز على الضحايا، وتشجيع تغيير السلوك، وقياس البيانات والنتائج، وتعزيز التعاون. ووسّع نطاق التدريب ليشمل جميع فئات الموظفين، بشأن مواضيع منها العلاقات في مكان العمل ومعايير السلوك، وتنمية المهارات القيادية واستعراض نموذج 360 درجة لتقييم أداء الموظفين والتوجيه لفائدة 200 مدير، وتعميم إدماج منظور الإعاقة. وتحققت الإنجازات المقررة فيما يتصل بتسريع التوظيف والتنوع. وعززت الهيئة التعاون والتنسيق فيما بين كيانات الأمم المتحدة لمعالجة أوجه التقاطع بين نوع الجنس والإعاقة، وعقدت اجتماعا للفريق العامل التابع للأمم المتحدة والمشترك بين الوكالات المعني بالمساواة بين الجنسين وإدماج منظور الإعاقة. وقدم الدعم لمبادرات البرمجة المشتركة والدعوة بشأن إدماج منظور الإعاقة في أكثر من 20 فريقا قطريا من أفرقة الأمم المتحدة القطرية من خلال توفير التوجيه في مجال السياسات وتقديم المساعدة التقنية.

29 - وعززت هيئة الأمم المتحدة للمرأة التخطيط الاستراتيجي على الصعد العالمي والإقليمي والقطري من خلال تبسيط مختلف عمليات التخطيط والرصد. وواصلت الهيئة الاستفادة من التقييمات العالية الجودة لتوليد الأدلة والدروس المستفادة، ودعم التعلم وصنع القرار على مستوى المؤسسة. وفي عام 2022، منحت جهات تقييم خارجية 86 في المائة من تقارير التقييم درجة "جيد فما فوق" (لا تزال هذه النسبة أقل من الإنجاز المقرر البالغ 90 في المائة).

3 - الشفافية والمساءلة

30 - ظلت شعبة خدمات التقييم المستقل ومراجعة الحسابات مستقلة عن إدارة هيئة الأمم المتحدة للمرأة من الناحية التشغيلية ومن ناحية تحديد نطاق عملها والإبلاغ عنه. وعملت بصورة منتظمة بوصفها مراقبا مبادرا ومستشارا في فريق الإدارة العليا، واللجنة المعنية باستعراض سير العمل، ومجلس المشاريع لتنفيذ النظام المركزي لتخطيط الموارد، وغير ذلك من المحافل. وتقدم اللجنة الاستشارية المعنية بالرقابة أيضاً تقريراً إلى المجلس التنفيذي في دورته السنوية عن المشورة التي تقدمها إلى المديرة التنفيذية. وتسهم اللجنة الاستشارية في تعزيز ثقافة الرقابة. ويساعد أعضاؤها المديرة التنفيذية في الاضطلاع بمهامها الرقابية.

31 - استخدمت هيئة الأمم المتحدة للمرأة الدروسَ والتوصياتِ المستخلصة من التقييمات وعمليات المراجعة الداخلية للحسابات في تنفيذ خطتها الاستراتيجية للفترة 2022-2025. وقد نجمت عنها رؤى استرشدت بها الهيئة في عملية صنع القرار الاستراتيجي وتعزيز التعلُّم المؤسسي وقيادة التغيير من خلال الأدلة التي وفّرتها التقييمات. وفي عام 2022، أكملت دائرة التقييم المستقل تقييمين مؤسسيين وبدأت وأجرت خمس تقييمات ودراسات مؤسسية. وفي إطار الجهود المتواصلة لتحسين نطاق شمول تقييمات الهيئة وحسن توقيتها ونوعيتها، أجرت دائرة التقييم المستقل تحليلا لتحديد الفجوات في الأدلة استعرضت فيه الأدلة التقييمية القائمة، وحددت فيه المجالات ذات الأهمية الاستراتيجية لهيئة الأمم المتحدة للمرأة أثناء تنفيذ الخطة الاستراتيجية للفترة 2022-2025.

32 - وفي عام 2022، ظل التقدم العام في مؤشرات الأداء الرئيسية لوظيفة التقييم في هيئة الأمم المتحدة للمرأة ثابتا. وقد كان لدى ما مجموعه 98 في المائة من المكاتب القطرية والإقليمية التابعة للهيئة موظف واحد أو جهة تنسيق واحدة على الأقل للرصد والتقييم، كما أنجزت 93 في المائة من المكاتب القطرية والإقليمية تقييما واحدا على الأقل بين عامي 2018 و 2022. وكان يجري تنفيذ ما مجموعه 92 في المائة من التقييمات المقررة. ومن بين 42 تقييما للهيئة أُنجزت في عام 2022، منحت جهات تقييم خارجية 86 في المائة من تقارير التقييم درجة "جيد فما فوق". وأُنجزت خمسة تقييمات إقليمية وثمانية من تقييمات الحافظات القُطْرية، بينما شرع في سبعة تقييمات إقليمية وسبعة من تقييمات الحافظات القُطْرية. وبشكل عام، كان العدد الكلي للتقييمات الاستراتيجية، وخاصة التقييمات التي قادتها الدائرة، أعلى في عام 2022 مقارنة بالسنوات السابقة. وفي عام 2022، بلغت نسبة التقييمات المشتركة العام 29 في المائة من إجمالي التقييمات التي أُجريت على مدار العام. ووقت إعداد التقرير، كانت جميع التقييمات المنجزة قد تلقت ردا من الإدارة، وبلغت نسبة تنفيذ الإجراءات الإدارية المتفق عليها فيما يتعلق بالتقييمات التي أُنجزت في السنة السابقة 91 في المائة. وأفاد ما مجموعه 87 في المائة من المكاتب ذات الصلة بأنها تستخدم التقييمات.

33 - وفي عام 2022، واصلت دائرة التقييم المستقل دعم تنمية قدرات التقييم الداخلي وتبادل المعارف الموضوعية والتواصل من أجل استخدامها في التقييم. وقد درب أخصائيو التقييم الإقليميون أكثر من 130 موظفا من هيئة الأمم المتحدة للمرأة وأصحاب المصلحة الرئيسيين. وقُدم تدريب على المستوى القطري لتعزيز فهم أصحاب المصلحة الرئيسيين لمبادئ الرصد والتقييم وممارسات التقييم التي تتبعها الهيئة. وفي عام 2022، سُجلت أكثر من 700 28 مشاهدة لنظام المساءلة عن استعمال التقييمات وتتبعه على الصعيد العالمي (نظام GATE) وأكثر من 800 28 مشاهدة لصفحات التقييم الخاصة بالهيئة.

34 - وتناولت عمليات المراجعة الداخلية للحسابات عموما الحوكمة وإدارة المخاطر والرقابة في المكاتب المختارة أو حيثما كانت ذات صلة بنظم هيئة الأمم المتحدة للمرأة وعملياتها. وفي عام 2022، أجرت دائرة المراجعة الداخلية 14 عملية من عمليات المراجعة الداخلية وتقديم الخدمات الاستشارية فيما يتعلق بخطة المراجعة لعام 2022، وصدر 11 تقريرا نهائيا بحلول منتصف آذار/مارس 2023 وتم ترحيل 3 عمليات للمراجعة الداخلية إلى وقت لاحق من عام 2023. وقُيِّم اثنان من المكاتب التي خضعت للمراجعة على أنها "مرضية"، وستة على أنها "بحاجة إلى بعض التحسينات"، وواحد على أنه "بحاجة إلى تحسينات كبيرة"، في حين كانت عمليتا المراجعة المتعلقتان بالمكتبين المتبقيين عمليتين استشاريتين، استُخدمت فيهما منهجية تقييم مختلفة.

35 - وكان الرأي العام السنوي لدائرة المراجعة الداخلية للحسابات لعام 2022، استنادا إلى أعمال المراجعة *الداخلية* للحسابات التي أُجريت في عام 2022، أن عمليات الحوكمة وإدارة المخاطر والرقابة في هيئة الأمم المتحدة للمرأة قائمة وفاعلة بوجه عام ولكنها بحاجة إلى بعض التحسين. ولاحظت الدائرة الجهودَ التي بذلتها الهيئة لتعزيز الحوكمة وإدارة المخاطر في عام 2022. وفي الوقت نفسه، حددت مهام مراجعة الحسابات والمهام الاستشارية التي اضطلعت بها الدائرة خلال عام 2022 بعض مجالات التحسين الشاملة التي استدعت اهتمام الإدارة التنفيذية. ويرد موجز لهذه المجالات في التقرير السنوي لعام 2022 عن خدمات المراجعة *الداخلية* للحسابات والتحقيقات. وترد التحديثات المتعلقة بإجراءات الإدارة لمعالجة مجالات التحسين الشاملة هذه في رد الإدارة على التقرير السنوي لعام 2022 عن خدمات المراجعة الداخلية للحسابات والتحقيقات. وبلغت النسبة المئوية لتوصيات المراجعة الداخلية للحسابات غير المنفذة منذ أمد طويل 15 في المائة. ومن التوصيات غير المنفذة منذ فترة طويلة، كانت هناك 9 توصيات من عام 2019، و 13 توصية من عام 2020، و 30 توصية من عام 2021، منها 17 ذات أولوية عالية و 35 ذات أولوية متوسطة.

36 - وفي عام 2022، واصلت هيئة الأمم المتحدة للمرأة العمل فيما يتعلق بالشفافية المالية من خلال الإبلاغ عن جميع معايير البيانات المالية الستة المبينة في مبادرة مكعب البيانات. وبلغت درجة تقييم الهيئة بمقياس المبادرة الدولية للشفافية في المعونة 85 لعام 2022.

4 - توصيات المراجعة الخارجية للحسابات

37 - واصلت هيئة الأمم المتحدة للمرأة العمل في عام 2022 بضوابط إدارية وداخلية قوية، وتلقت للمرة الحادية عشرة على التوالي رأياً غير مشفوع بتحفظات عن بياناتها المالية من مجلس مراجعي الحسابات. وهذا يؤكد أن البيانات المالية تمتثل للمعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام وأن المعاملات التي جرى فحصها في إطار عملية مراجعة الحسابات كانت متفقة، من جميع الجوانب الهامة، مع النظام المالي والقواعد المالية لهيئة الأمم المتحدة للمرأة.

38 - وتلتزم إدارة هيئة الأمم المتحدة للمرأة بتنفيذ توصيات المراجعة الخارجية للحسابات الصادرة عن مجلس مراجعي الحسابات، وقد حققت إنجازات كبيرة في عام 2022. واتساقا مع أداء العام الماضي، لم تكن هناك لدى الهيئة أي توصيات متبقية من توصيات المراجعة الخارجية للحسابات القائمة منذ أمد طويل، ولم يتبق سوى 10 توصيات من توصيات المراجعة الخارجية للحسابات تستدعي البت فيها. وبتت الهيئة في 11 توصية من أصل 19 توصية من توصيات مراجعة الحسابات الصادرة لعام 2021 و 21 توصية من أصل 23 توصية من توصيات مراجعة الحسابات الصادرة عن المجلس لعام 2020. ومن المقرر أن يُبت في التوصيتين المعلقتين المتبقيتين لعام 2020 في غضون عام 2023. ولم يتبق أي توصية من توصيات مراجعة الحسابات المعلقة أقدم من عام 2020. وفي أيار/مايو 2023، أنجزت الإدارة 52 في المائة من التوصيات المعلقة. وفي حين تسعى الإدارة جاهدة إلى زيادة معدل التنفيذ، فإن البت في العديد من توصيات مراجعة الحسابات المتبقية مرهون باستقرار النظام المركزي لتخطيط الموارد المنفذ حديثا.

دال - الأداء المالي

موجز النتائج المالية

39 - خلال عام 2020، وبناء على توصية من مراجعي الحسابات الخارجيين، نقحت هيئة الأمم المتحدة للمرأة سياستها المتعلقة بالاعتراف بالإيرادات. وفي إطار السياسة السابقة، كانت الهيئة تعترف بالإيرادات استنادا إلى مواعيد الاستحقاق في خطة السداد الواردة في الاتفاقات المبرمة مع الجهات المانحة، والتي كانت تُستخدم كوسيلة بديلة لتحديد الفترة التي كان يجري فيها الاضطلاع بالأنشطة البرنامجية واستيفاء الشروط. وفي إطار السياسة الجديدة، يُعترف بالإيرادات كاملةً، بما في ذلك المساهمات المتعددة السنوات، عند توقيع الاتفاق، إذ يُعتبر أن الاتفاقات تتضمن أحكاما وقيودا بدلا من شروط. وفي الحالات التي تتضمن فيها الاتفاقاتُ المتعلقة بالمساهمات شروطا، تعترف الهيئة بخصم، ويُؤجَّل الاعتراف بالإيرادات إلى حين استيفاء هذه الشروط. وتعترف الهيئة بالأصول عندما يجري الإقرار بالإشراف على الموارد نتيجة لأحداث سابقة. ويبدأ نفاذ الاتفاقات بمجرد التوقيع.

40 - ويرد فيما يلي موجز لأهم النتائج المالية لسنة 2022:

(أ) بلغ إجمالي الإيرادات 671,1 مليون دولار، بانخفاض قدره 10,4 ملايين دولار عن مبلغ عام 2021 البالغ 681,5 مليون دولار. وهذه هي المرة الرابعة التي بلغت فيها الإيرادات التي حققتها الهيئة من المساهمات منذ إنشائها هدف الإيرادات المتمثل في 500 مليون دولار المحدد في عام 2011 وتجاوزته؛

(ب) انخفضت التبرعات بمقدار 10,3 مليون دولار، أو بنسبة 15 في المائة. ومثّل التمويل الوارد من مبادرة تسليط الضوء 8,8 في المائة من مجموع الموارد الأخرى؛

(ج) زادت الموارد العادية بمقدار 13,5 مليون دولار، أو 6,5 في المائة، ووقعت 6 من الدول الأعضاء الـ 20 الأكثر مساهمةً اتفاقات متعددة السنوات في عام 2022 يُعترف فيها بالإيرادات في السنة التي يوقّع فيها الاتفاق؛

(د) زاد مجموع الأصول بنسبة 9,9 في المائة، ليصل إلى 1,3 بليون دولار، ويتألف من حسابات مستحقة القبض ومن أرصدة نقدية واستثمارات كانت قد تراكمت لأن المساهمات في الموارد العادية والموارد الأخرى التي حُصّلت تجاوزت المصروفاتِ المدفوعة في السنة المالية؛

(هـ) تراجعت الخصوم المتعلقة باستحقاقات الموظفين بنسبة 20 في المائة، لتصل إلى 108,1 ملايين دولار. والخصوم المتعلقة باستحقاقات موظفي هيئة الأمم المتحدة للمرأة ممولة تمويلا كاملا.

الفائض

41 - بالنظر إلى أن مجموع إيرادات هيئة الأمم المتحدة للمرأة بلغ 671,1 مليون دولار ومجموع مصروفاتها 540,3 مليون دولار، تكون الهيئة قد سجلت فائضا قدره 130,8 مليون دولار للسنة المنتهية في 31 كانون الأول/ديسمبر 2022، مقارنة بفائض قدره 150,7 مليون دولار في عام 2021. وساهمت الموارد الأخرى بمبلغ 62,1 مليون دولار، أو 47,5 في المائة من إجمالي الفائض البالغ 130,8 مليون دولار.

الأداء المالي حسب مصدر التمويل

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

	الموارد العادية	*الموارد الأخرى*	*الموارد المقررة*	*المبالغ الملغاة*	*2022*	*2021*
مجموع الإيرادات	230 094	457 995	10 667	(27 650)	671 066	681 468
مجموع المصروفات	160 215	395 833	11 853	(27 650)	540 251	530 742
الفائض/(العجز) للسنة	**69 879**	**62 122**	**(1 186)**	**–**	**130 815**	**150 726**

الإيرادات

42 - يعزى النقصـــان في التبرعات المقدمة من الجهات المانحة في عام 2022 والبالغ 10,3 ملايين دولار إلى زيادة في الموارد العادية قدرها 13,5 مليون دولار ونقصـــان في الموارد الأخرى قدره 23,1 مليون دولار. ونتجت الزيادة في الموارد العادية أساسا عن اتفاقات متعددة السنوات وقعتها الجهات المانحة الرئيسية في عام 2022 وهي اتفاقات يُعترف بالإيرادات المتصـــلة بها في الســـنة التي يوقّع فيها الاتفاق. ويعزى الانخفاض في الموارد الأخرى جزئيا إلى إنهاء مبادرة تســـليط الضـــوء والزيادة قصـــيرة الأجل في موارد عام 2021 للأنشطة المتعلقة بكوفيد-19.

تحليل الإيرادات

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

	الموارد العادية	*الموارد الأخرى*	*الموارد المقررة*	*المبالغ الملغاة*	*2022*	*2021*
المساهمات	219 522	428 073	9 392	–	656 987	667 325
إيرادات الاستثمار	8 329	433	–	–	8 762	8 958
الإيرادات الأخرى	2 243	29 406	1 275	(27 650)	5 274	4 931
إيرادات المعاملات التبادلية	–	43	–	–	43	254
المجموع	**230 094**	**457 995**	**10 667**	**(27 650)**	**671 066**	**681 468**

43 - يشمل مجموع الإيرادات لعام 2022 الإيرادات الواردة والمستحقة القبض، وفقا للمعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام. ولا يســـري مبدأ المطابقة بين الإيرادات والمصـــروفات على المعاملات غير التبادلية (انظر الملاحظتين 2 و 3 على البيانات المالية).

الشكل الأول من الفصل الرابع

الإيرادات حسب طبيعتها في عام 2022

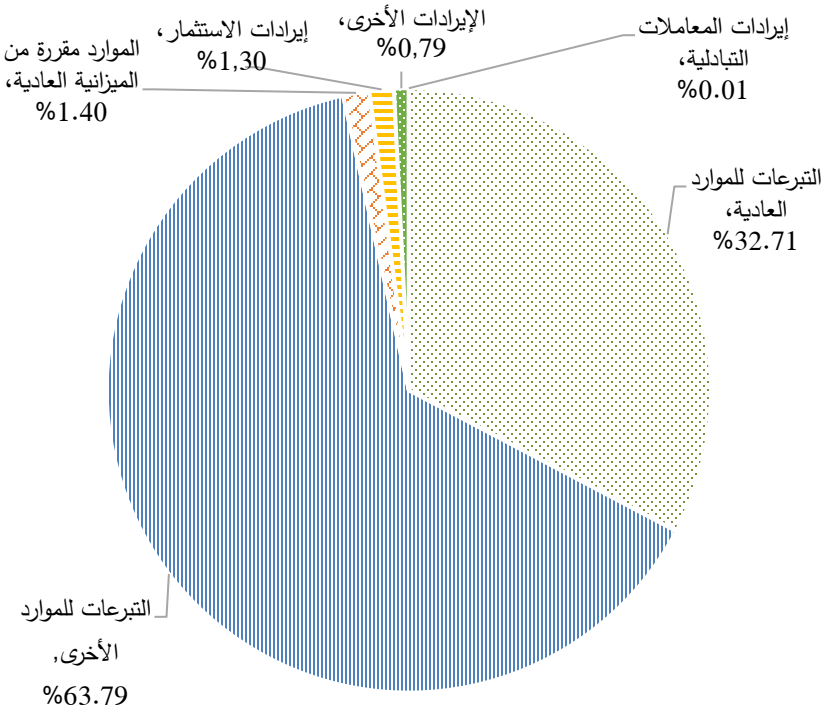

44 - في الشكل الأول من الفصل الرابع، من مجموع الإيرادات البالغ 671,1 مليون دولار (2021: 681,5 مليون دولار)، مثلت التبرعات ما قدره 657,0 مليون دولار (2021: 667,3 مليون دولار) وتألفت مما يلي:

(أ) تبرعات مقدمة للموارد العادية قدرها 219,5 مليون دولار، أو 32,7 في المائة (2021: 206,1 مليون دولار، أو 30,2 في المائة)، وهي مساهمات غير مخصصة وتموِّل الاحتياجات التشغيلية للهيئة ومشاريعها وبرامجها؛

(ب) تبرعات مقدمة للموارد الأخرى قدرها 428,1 مليون دولار، أو 63,8 في المائة (2021: 451,2 مليون دولار، أو 66,2 في المائة)، وهي مساهمات مخصصة لبرامج ومشاريع معينة.

45 - موارد مقررة من الميزانية العادية للأمم المتحدة قدرها 9,4 ملايين دولار، أو 1,4 في المائة (2021: 10,1 ملايين دولار، أو 1,5 في المائة)، وهي تمول العمل المعياري والحكومي الدولي للهيئة.

الشكل الثاني من الفصل الرابع

التبرعات حسب نوع الجهة المانحة في عام 2022

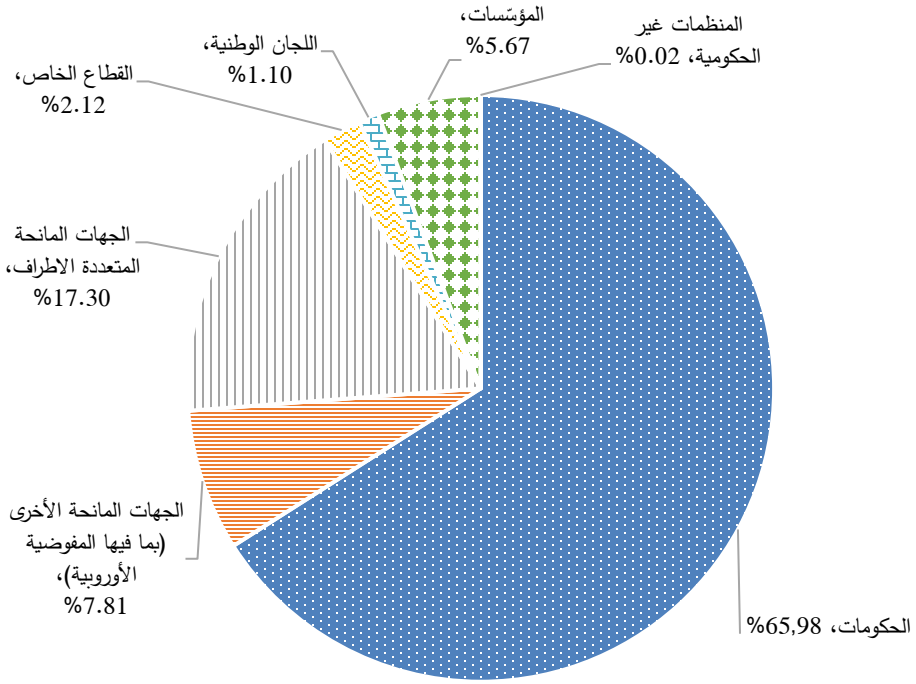

46 - يبيّن الشكل الثاني من الفصل الرابع توزيع الإيرادات المتأتية من التبرعات لعام 2022 حسب نوع الجهة المانحة، على النحو التالي:

(أ) يُستمد معظم إيرادات الهيئة من الحكومات والوكالات الحكومية الدولية (الجهات المانحة الأخرى)، التي ساهمت بمبلغ 484,7 مليون دولار، أو 73,8 في المائة من الإيرادات (2021: 530,9 مليون دولار، أو 79,3 في المائة)؛

(ب) ساهمت الجهات المانحة المتعددة الأطراف بمبلغ 113,7 ملايين دولار، أو 17,3 في المائة (2021: 110,4 ملايين دولار، أو 16,5 في المائة)؛

(ج) ساهم القطاع الخاص واللجان الوطنية والمؤسسات والجهات المانحة الأخرى بمبلغ 58,6 مليون دولار، أو 8,9 في المائة (2021: 26,0 مليون دولار، أو 3,9 في المائة)؛

الشكل الثالث من الفصل الرابع

اتجاه الإيرادات المتأتية من التبرعات

(بملايين دولارات الولايات المتحدة)

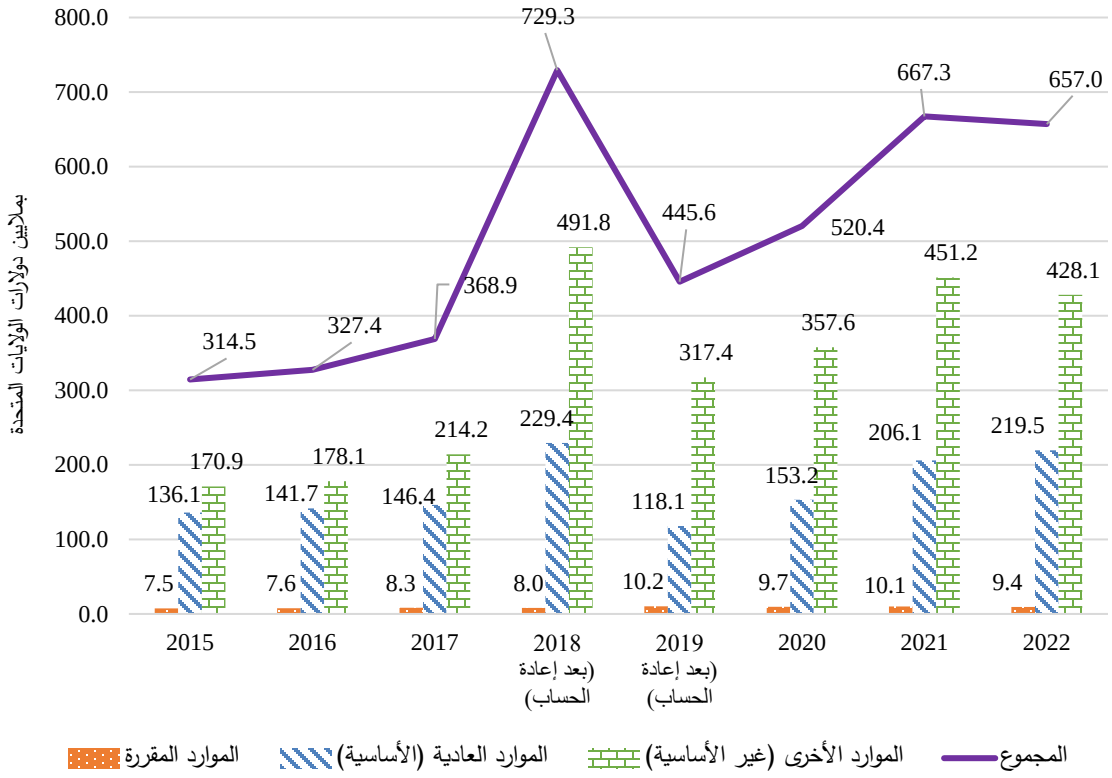

ملاحظة: غيّرت الهيئة، في عام 2020، سياستها المحاسبية المتعلقة بالاعتراف بالإيرادات. وأُعيد حساب مبالغ عامي 2018 و 2019 لإظهار هذا التغيير في السياسات. انظر الملاحظة 3 على البيانات المالية.

النفقات

47 - يبلغ مجموع المصروفات لعام 2022 ما قدره 540,3 مليون دولار (2021: 530,7 مليون دولار)، وهي تمثل المصروفات المتكبدة، المدفوعة منها والمستحقة الدفع. ومن مجموع المصروفات، تمثل الموارد العادية 160,2 مليون دولار، أو 29,7 في المائة (2021: 152,6 مليون دولار، أو 28,8 في المائة)، وتمثل الموارد الأخرى (بعد خصم قيمة البنود الملغاة) 368,2 مليون دولار، أو 68,2 في المائة (2021: 392,3 ملايين دولار، أو 73,9 في المائة)، وتمثل المصروفات المقررة 11,8 مليون دولار، أو 2,2 في المائة (2021: 11,2 مليون دولار، أو 2,1 في المائة). وتشمل المصروفات من الموارد الأخرى للسنة مصروفات تنفيذ البرامج والمشاريع خلال السنة من الميزانيات غير المنفقة لعام 2021 وميزانيات السنة الجارية.

48 - وقد أظهر تحليل المصروفات لعام 2022 مقارنة بعام 2021 زيادات في استحقاقات الموظفين والسفر، وقابلتها انخفاضات في جميع فئات المصروفات الأخرى.

تحليل النفقات

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

	الموارد العادية	*الموارد الأخرى*	*الموارد المقررة*	*المبالغ الملغاة*	*2022*	*2021*
استحقاقات الموظفين	97 808	67 692	10 363	–	175 863	166 458
الخدمات التعاقدية	22 990	142 581	176	–	165 747	170 257
المِنَح والتحويلات الأخرى	153	18 515	–	–	18 668	22 072
اللوازم والصيانة	5 023	15 031	143	–	20 197	23 279
تكاليف التشغيل	22 754	116 976	1 080	(27 650)	113 160	122 332
تكاليف السفر	6 412	26 260	66	–	32 738	16 589
الاستهلاك والإهلاك	2 087	946	2	–	3 035	2 767
تكاليف التمويل	56	127	–	–	183	407
المصروفات الأخرى	2 932	7 705	23	–	10 660	6 581
المجموع	**160 215**	**395 833**	**11 853**	**(27 650)**	**540 251**	**530 742**

الشكل الرابع من الفصل الرابع

اتجاه المصروفات حسب طبيعتها

(بالنسبة المئوية من مجموع المصروفات)

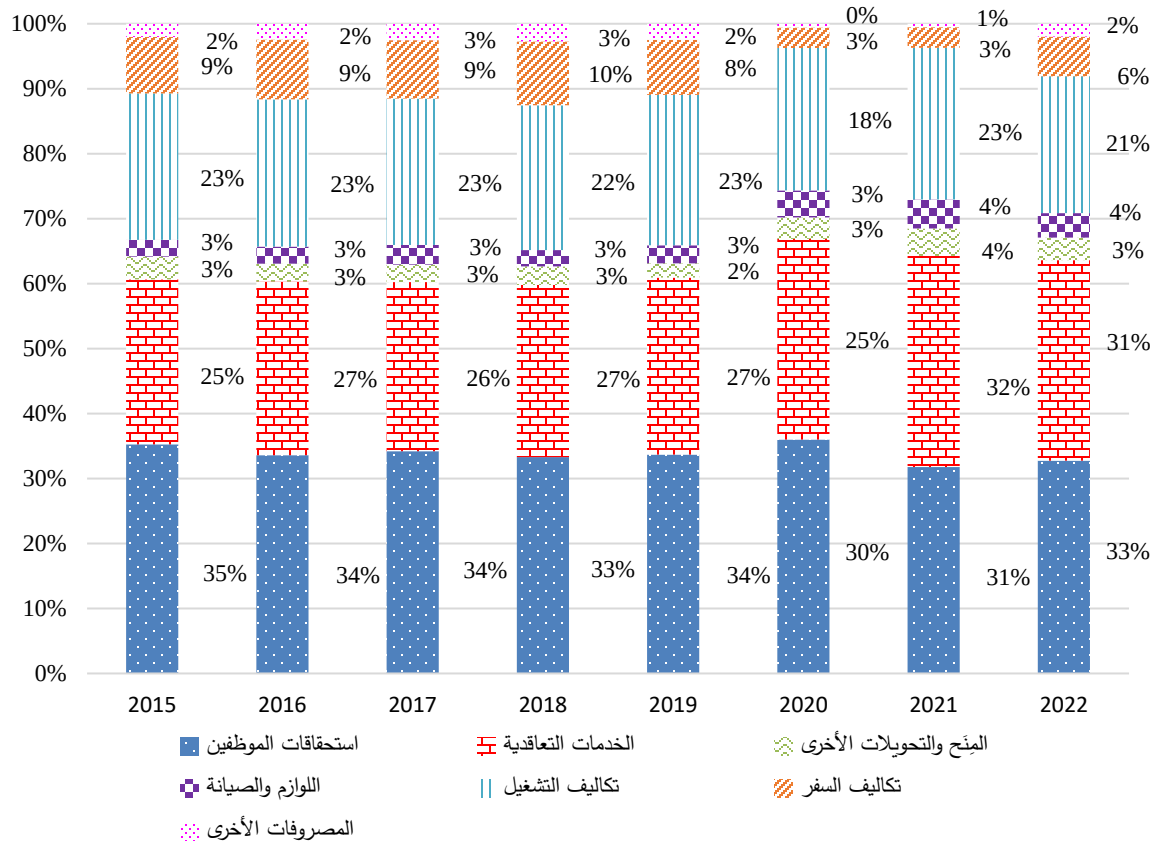

صافي الأصول والخصوم

المركز المالي حسب مصدر التمويل

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

	الموارد العادية	*الموارد الأخرى*	*الموارد المقررة*	*2022*	*2021*
مجموع الأصول	481 795	847 210	(4 309)	1 324 696	1 205 685
مجموع الخصوم	125 750	8 343	–	134 093	173 562
مجموع صافي الأصول/حقوق الملكية	**356 045**	**838 867**	**(4 309)**	**1 190 603**	**1 032 123**

49 - يشمل مجموعُ صافي الأصول/حقوق الملكية حسب القطاع (انظر الملاحظة 5 على البيانات المالية) ما يلي:

(أ) الموارد العادية: الأرصدة النقدية اللازمة لتمويل العمليات في الأشهر القليلة الأولى من السنة المالية الجديدة، ريثما تتلقى الهيئة تبرعات جديدة من الحكومات المانحة، وأموالا للوفاء باستحقاقات الموظفين والخصوم المتعلقة بها، والأرصدة النقدية غير المنفقة للسنوات السابقة؛

(ب) الموارد الأخرى: الميزانيات غير المنفقة التي تخص المشاريع والبرامج المخصصة، والتي ستُقيَّد كمصروفات في الفترات المقبلة وفقا للاتفاقات المبرمة مع الجهات المانحة.

الشكل الخامس من الفصل الرابع

مجموع الأصول والخصوم وصافي الأصول، 2015-2021

(بملايين دولارات الولايات المتحدة)

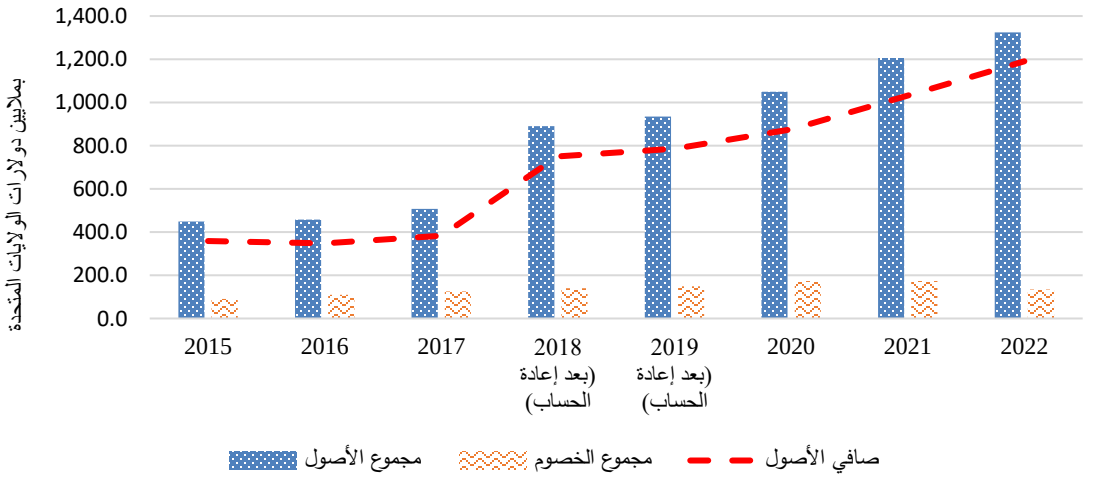

ملاحظة: غيّرت الهيئة، في عام 2020، سياستها المحاسبية المتعلقة بالاعتراف بالإيرادات. وأُعيد حساب مبالغ عامي 2018 و 2019 لإظهار هذا التغيير في السياسات. انظر الملاحظة 3 على البيانات المالية.

50 - ويشمل مجموع صافي الأصول/حقوق الملكية حسب القطاع كذلك البنود الأخرى المتعلقة بالمركز المالي حسب القطاع حتى 31 كانون الأول/ديسمبر 2022، بما في ذلك ما يلي:

(أ) أصول متداولة قدرها 682,8 مليون دولار تتجاوز الخصوم المتداولة البالغة 47 مليون دولار بمقدار 635,8 مليون دولار، مما يدل على أن نسبة السيولة لدى الهيئة عالية جدا (نسبة الأصول المتداولة لعام 2022: 14,5: 1؛ مقابل 10,0: 1 في عام 2021)، في ظل موارد عادية تبلغ قيمتها 215,2 مليون دولار وموارد أخرى بقيمة 471,9 مليون دولار في صورة أصول متداولة؛

(ب) استثمارات وأرصدة من النقدية ومكافئات النقدية تبلغ قيمتها 760,4 مليون دولار (2021: 745,6 مليون دولار)، وتشمل أرصدة نقدية واستثمارات قصيرة الأجل بقيمة 352,3 ملايين دولار لفترة أقل من 12 شهرا، واستثمارات طويلة الأجل بقيمة 408,1 مليون دولار؛

(ج) حسابات مستحقة القبض أو اتفاقات تبرعات غير مسددة تبلغ 485,6 مليون دولار (2021: 381,3 مليون دولار)، ومنها 68,7 في المائة من موارد أخرى للمشاريع والبرامج المخصصة؛

(د) استحقاقات للموظفين (التزامات تعاقدية تجاه الموظفين، الحاليين منهم والمتقاعدين) بمبلغ 108,1 مليون دولار (2021: 135,1 مليون دولار) يحدد قيمتها الخبير الاكتواري. وتتعلق الخصوم الرئيسية بالتأمين الصحي بعد انتهاء الخدمة بقيمة 77,2 ملايين دولار (2021: 103,5 مليون دولار)، وهي ممولة بالكامل (2021: ممولة بالكامل). وتبلغ حصة الخصوم المتعلقة بالتأمين الصحي بعد انتهاء الخدمة لفئة الموظفين العاملين الذين لم يتأهلوا بعد بشكل كامل للاستفادة من ذلك التأمين 50,4 مليون دولار، أو 65,3 في المائة من مجموع الخصوم المستحقة للتأمين الصحي بعد انتهاء الخدمة؛

(هـ) الاحتياطيات وهي تشمل احتياطيات تشغيلية قدرها 26,5 مليون دولار، واحتياطيات للإيواء الميداني قدرها 1 مليون دولار، إلى جانب 26,5 مليون دولار أخرى من الاحتياطيات التشغيلية مدرجة في الفائض المتراكم، على النحو الذي أقره المجلس التنفيذي في مقرره 8/2012.

الشكل السادس من الفصل الرابع

خصوم التأمين الصحي بعد انتهاء الخدمة، 2015-2021

(بملايين دولارات الولايات المتحدة)

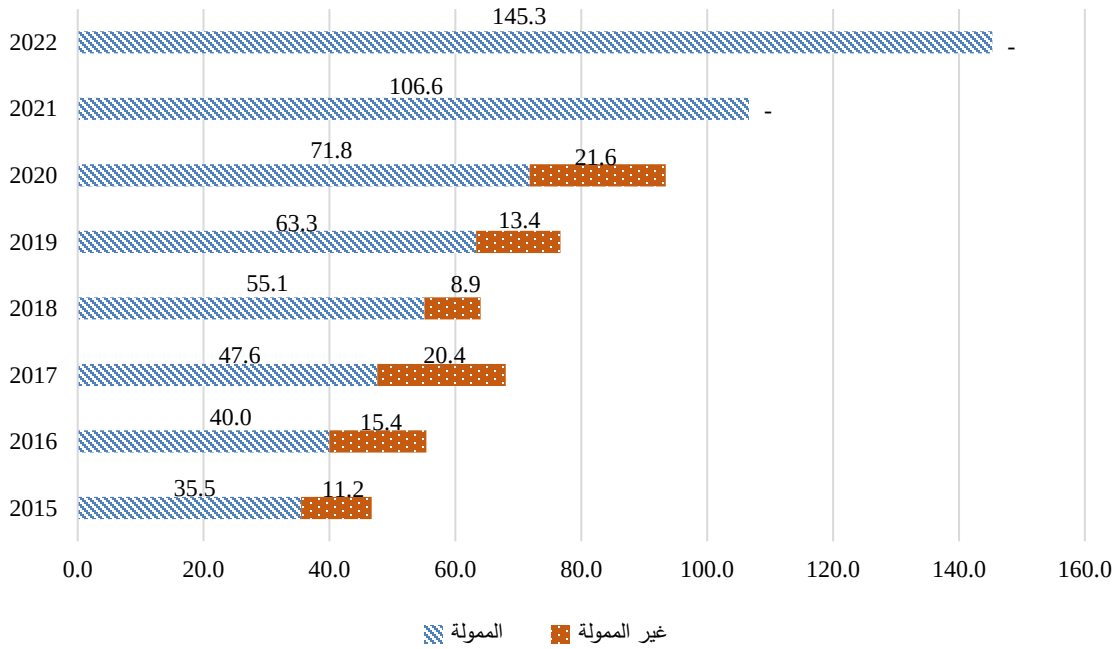

أداء الميزانية

51 - تورد خطة الموارد المتكاملة والميزانية المتكاملة تقديرات الموارد المالية للخطة الاستراتيجية، وتغطي كلا من الموارد العادية (الأساسية) والموارد الأخرى (غير الأساسية) للفترة 2022–2023. ويجري إعداد الميزانية المتكاملة وتقديمها كل سنتين. وقد مثّلت سنة 2022 حوالي 50 في المائة من تقديرات الميزانية المتكاملة لفترة السنتين 2022–2023

52 - وتُعد ميزانية الهيئة على أساس نقدي معدَّل وتُعرض في البيانات المالية بوصفها البيان الخامس، المقارنة بين المبالغ المدرجة في الميزانية والمبالغ الفعلية على أساس قابل للمقارنة، مع إضافة الموارد المقررة (الميزانية العادية). وتيسيراً للمقارنة بين الميزانية والبيانات المالية التي تُعد وفقا للمعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام، تُدرج في الملاحظة 25 على البيانات المالية تسوية للميزانية حسب بيان التدفقات النقدية.

الشكل السابع من الفصل الرابع

استخدام الميزانية لسنة 2022

(بملايين دولارات الولايات المتحدة)

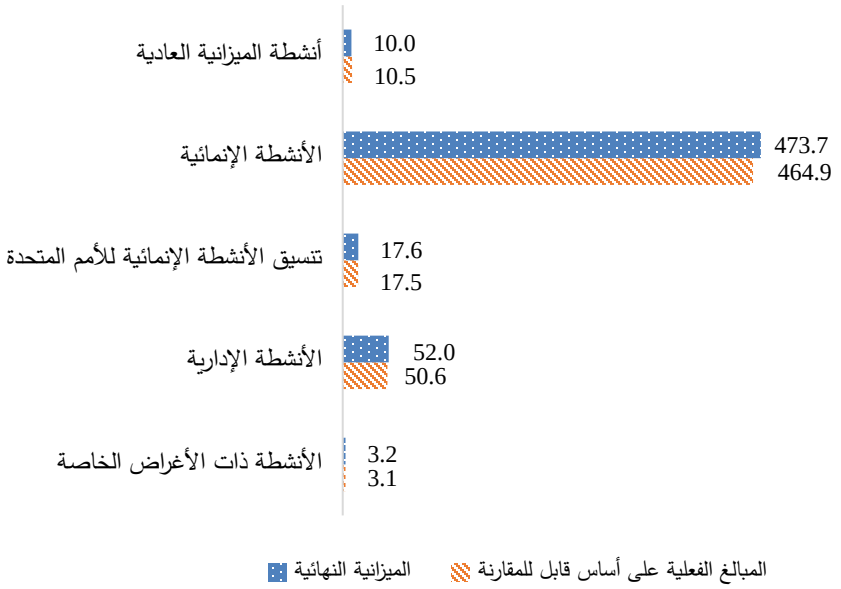

الاستنتاج

53 - أغلقت هيئة الأمم المتحدة للمرأة حساباتها لعام 2022 بوضع مالي جيد من خلال دعم شركائها الممولين وممارسات الإدارة المالية والضوابط الداخلية السليمة.

الفصل الخامس

البيانات المالية للسنة المنتهية في 31 كانون الأول/ديسمبر 2022

هيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة

أولا - بيان المركز المالي في 31 كانون الأول/ديسمبر 2022

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

	المرجع	*31 كانون الأول/ديسمبر 2022*	*31 كانون الأول/ديسمبر 2021*
الأصول			
الأصول المتداولة			
النقدية ومكافئات النقدية	الملاحظة 6	122 040	101 227
الاستثمارات	الملاحظة 7	230 278	193 284
الحسابات المستحقة القبض	الملاحظة 8	264 179	212 881
السلف	الملاحظة 9	56 413	48 480
الأصول الأخرى	الملاحظة 10	9 886	18 423
مجموع الأصول المتداولة		**682 796**	**574 295**
الأصول غير المتداولة			
الاستثمارات	الملاحظة 7	408 120	451 044
الحسابات المستحقة القبض	الملاحظة 8	221 392	168 376
الأصول الأخرى	الملاحظة 10	15	7
الممتلكات والمنشآت والمعدات	الملاحظة 11	12 365	11 954
الأصول غير الملموسة	الملاحظة 12	8	9
مجموع الأصول غير المتداولة		**641 900**	**631 390**
مجموع الأصول		**1 324 696**	**1 205 685**
الخصوم			
الخصوم المتداولة			
الحسابات المستحقة الدفع	الملاحظة 13	2 179	12 351
استحقاقات الموظفين	الملاحظة 14	21 290	20 216
الخصوم الأخرى	الملاحظة 15	23 487	25 129
مجموع الخصوم المتداولة		**46 956**	**57 696**
الخصوم غير المتداولة			
استحقاقات الموظفين	الملاحظة 14	86 803	114 881
الخصوم الأخرى	الملاحظة 15	334	985
مجموع الخصوم غير المتداولة		**87 137**	**115 866**
مجموع الخصوم		**134 093**	**173 562**

	المرجع	31 كانون الأول/ديسمبر 2022	31 كانون الأول/ديسمبر 2021
صافي الأصول		**1 190 603**	**1 032 123**
صافي الأصول/حقوق الملكية			
الفائض/(العجز) المتراكم	الملاحظة 16	1 165 925	996 390
الاحتياطيات	الملاحظة 17	24 678	35 733
مجموع صافي الأصول/حقوق الملكية		**1 190 603**	**1 032 123**

تشكل الملاحظات المرفقة جزءا لا يتجزأ من هذه البيانات المالية.

هيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة

ثانيا – بيان الأداء المالي للسنة المنتهية في 31 كانون الأول/ديسمبر 2022

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

	المرجع	*2022*	*2021*
الإيرادات			
التبرعات	الملاحظة 18		657 247
الأنصبة المقررة	الملاحظة 19	9 392	10 078
إيرادات الاستثمار	الملاحظة 20	8 762	8 958
الإيرادات الأخرى	الملاحظة 21	5 274	4 931
إيرادات المعاملات التبادلية	الملاحظة 22	43	254
مجموع الإيرادات		**671 066**	**681 468**
المصروفات			
استحقاقات الموظفين	الملاحظة 23	175 863	166 458
الخدمات التعاقدية	الملاحظة 23	165 747	647 595
المِنَح والتحويلات الأخرى	الملاحظة 23	18 668	22 072
اللوازم والصيانة	الملاحظة 23	20 197	23 279
تكاليف التشغيل	الملاحظة 23	113 160	122 332
تكاليف السفر	الملاحظة 23	32 738	16 589
الاستهلاك والإهلاك	الملاحظة 23	3 035	2 767
تكاليف التمويل	الملاحظة 23	183	407
المصروفات الأخرى	الملاحظة 23	10 660	6 581
مجموع المصروفات		**540 251**	**530 742**
الفائض/(العجز) للسنة		**130 815**	**150 726**

تشكل الملاحظات المرفقة جزءا لا يتجزأ من هذه البيانات المالية.

هيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة

ثالثا – بيان التغيرات في صافي الأصول/حقوق الملكية للسنة المنتهية في 31 كانون الأول/ديسمبر 2022

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

	المرجع	*2022*	*2021*
صافي الأصول/حقوق الملكية في بداية السنة		**1 032 123**	**875 839**
الحركة خلال السنة			
الفائض/(العجز) في السنة الجارية		130 815	150 726
المبالغ المردودة إلى الجهات المانحة	الملاحظة 16	(2 410)	(4 224)
التغيرات في القيمة العادلة للاستثمارات المتاحة للبيع	الملاحظة 17	(11 055)	(1 489)
المكاسب/(الخسائر) الاكتوارية	الملاحظة 16	41 130	11 271
صافي الأصول/حقوق الملكية في نهاية السنة		**1 190 603**	**1 032 123**

تشكل الملاحظات المرفقة جزءا لا يتجزأ من هذه البيانات المالية.

هيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة

رابعا – بيان التدفقات النقدية للسنة المنتهية في 31 كانون الأول/ديسمبر 2022

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

	المرجع	*2022*	*2021*
التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية			
صافي الفائض/(العجز) للسنة		130 815	150 726
إيرادات الفوائد		(8 740)	(8 352)
إهلاك الاستثمارات		477	(158)
إيرادات الأرباح		(499)	(448)
(الأرباح)/الخسائر غير المتحققة في أسعار الصرف		(3 096)	67
مصروفات الاستهلاك والإهلاك	الملاحظة 23	3 035	2 767
(الزيادة)/النقصان في الحسابات المستحقة القبض		(104 314)	(125 507)
(الزيادة)/النقصان في الأصول الأخرى		9 552	(11 032)
(الزيادة)/النقصان في المخزونات		–	–
(الزيادة)/النقصان في السلف		(7 933)	(5 829)
الزيادة/(النقصان) في الحسابات المستحقة الدفع		(10 172)	(4 712)
الزيادة/(النقصان) في استحقاقات الموظفين		(27 004)	2 391
الزيادة/(النقصان) في الخصوم الأخرى		(2 293)	2 263
(المكاسب)/الخسائر الناجمة عن بيع الممتلكات والمنشآت والمعدات		176	(41)
المبالغ المردودة إلى الجهات المانحة	الملاحظة 16	(2 410)	(4 224)
التغيرات في القيمة العادلة للاستثمارات المتاحة للبيع		252	222
المكاسب/(الخسائر) الاكتوارية	الملاحظة 16	41 130	11 271
صافي النقدية المتأتية من الأنشطة التشغيلية		**18 976**	**9 404**
التدفقات النقدية المتأتية من أنشطة الاستثمار			
المشتريات من الممتلكات والمنشآت والمعدات		(3 678)	(3 171)
المشتريات من الأصول غير الملموسة		(5)	(4)
عائدات المبيعات من الممتلكات والمنشآت والمعدات		63	107
مشتريات الاستثمارات – المحتفظ بها حتى تاريخ الاستحقاق	الملاحظة7-1	(230 751)	(617 947)
آجال استحقاق الاستثمارات – المحتفظ بها حتى تاريخ الاستحقاق	الملاحظة7-1	227 968	545 020
الفوائد المقبوضة		7 250	8 365
الأرباح المقبوضة		488	453
حركة الاستثمارات – المتاحة للبيع[أ]		(2 594)	(5 718)
صافي النقدية المتأتية من أنشطة الاستثمار		**(1 259)**	**(72 895)**
صافي (النقصان)/الزيادة في النقدية ومكافئات النقدية		**17 717**	**(63 491)**

	المرجع	*2022*	*2021*
النقدية ومكافئات النقدية في بداية السنة		101 227	164 785
تأثير التغيرات في أسعار الصرف على النقدية ومكافئات النقدية		3 096	(67)
النقدية ومكافئات النقدية في نهاية السنة	الملاحظة 6	**122 040**	**101 227**

(أ) يشمل هذا المبلغ صافي مشتريات السندات بقيمة (1,771) مليون دولار واستثمارات في أسهم رأس المال بقيمة (0,883) مليون دولار.

تشكل الملاحظات المرفقة جزءا لا يتجزأ من هذه البيانات المالية.

هيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة

خامسا – بيان المقارنة بين الميزانية والمبالغ الفعلية للسنة المنتهية في 31 كانون الأول/ديسمبر 2022

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

	2022			
	الميزانية الأصلية	*الميزانية النهائية*	*المبالغ الفعلية على أساس قابل للمقارنة*	*الفرق بين الميزانية النهائية والمبالغ الفعلية*
أنشطة الميزانية العادية	9 957	9 957	10 553	(596)
الأنشطة الإنمائية				
البرنامج	418 100	451 175	442 621	8 554
فعالية التنمية	27 050	22 561	22 284	277
المجموع الفرعي	**445 150**	**473 736**	**464 905**	**8 831**
تنسيق الأنشطة الإنمائية للأمم المتحدة	**17 350**	**17 602**	**17 463**	**139**
الأنشطة الإدارية				
الأنشطة المتكررة	48 600	46 339	45 233	1 106
المجموع الفرعي	**48 600**	**46 339**	**45 233**	**1 106**
أنشطة الرقابة والضمان المستقلة				
التقييم	3 200	2 872	2 853	19
مراجعة الحسابات والتحقيقات	2 900	2 826	2 537	289
المجموع الفرعي	**6 100**	**5 698**	**5 390**	**308**
الأنشطة ذات الأغراض الخاصة				
الاستثمارات الرأسمالية: تحويل تكنولوجيا المعلومات والاتصالات	2 500	2 500	2 500	–
إدارة التغيير	150	300	300	–
الاستثمارات الرأسمالية: الامتثال للمعايير الأمنية الدنيا للعمل	450	400	345	55
المجموع الفرعي	**3 100**	**3 200**	**3 145**	**55**
الميزانية الإجمالية	**530 257**	**556 532**	**546 689**	**9 843**
مجموع الميزانية المؤسسية	**102 200**	**95 400**	**93 515**	**1 885**

تشكل الملاحظات المرفقة جزءا لا يتجزأ من هذه البيانات المالية؛ انظر أيضا الملاحظة 25.

هيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة
ملاحظات على البيانات المالية

الملاحظة 1
الكيان المحاسبي

تأسست هيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة (هيئة الأمم المتحدة للمرأة) بموجب قرار الجمعية العامة 289/64 المؤرخ 2 تموز/يوليه 2010، وشرعت في ممارسة أعمالها في كانون الثاني/يناير 2011. وانطلاقا من الرؤية التي بلورها ميثاق الأمم المتحدة بشأن المساواة، تعمل الهيئة من أجل القضاء على التمييز ضد النساء والفتيات؛ وتمكين المرأة اقتصاديا؛ وتحقيق المساواة بين المرأة والرجل بوصفهما شريكين في مجالات التنمية وحقوق الإنسان والعمل الإنساني والسلام والأمن ومستفيدين من ثمارها.

والهيئة مكلفة بدعم الهيئات الحكومية الدولية، مثل لجنة وضع المرأة، في صياغة السياسات ووضع القواعد والمعايير العالمية. وتقوم الهيئة بتعبئة الإرادة السياسية والموارد لمساعدة الدول الأعضاء في تطبيق تلك المعايير، وهي تقف على أهبة الاستعداد لتقديم الدعم التقني والمالي المناسب للبلدان التي تطلبه ولإقامة الشراكات الناجحة مع المجتمع المدني. وعلاوة على ذلك، أُنيط بالهيئة أن تُخضِع منظومة الأمم المتحدة للمساءلة بشأن التزامها بالمساواة بين الجنسين من خلال برنامج العمل المنفذ على نطاق المنظومة.

ويدير الهيئة مجلسها التنفيذي الذي يتألف من ممثلي الدول الأعضاء. ويرشد المجلس التنفيذي الهيئة بشأن توجهها الاستراتيجي وسياساتها من أجل ضمان تنفيذ المديرة التنفيذية ووكيلة الأمين العام لجميع الجوانب التنفيذية لأنشطة الهيئة بفعالية.

وتتخذ الهيئة من نيويورك مقرا لها وتعمل على توسيع نطاق وجودها على الصعيدين الإقليمي والقطري. ويتألف الهيكل الإقليمي للهيئة من 6 مكاتب إقليمية، و 63 مكتبا قطريا، ويخدم 52 بلدا إضافيا من خلال أشكال وجود تتعلق بإصلاح الأمم المتحدة (بما في ذلك أشكال غير مقيمة من تنفيذ البرامج وتنسيقها من أجل المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة. وتقدم الهيئة خدماتها إلى الجهات المانحة والشركاء عبر مكاتب الاتصال التابعة لها في أبو ظبي وأديس أبابا وبروكسل وجنيف وطوكيو وكوبنهاغن.

الملاحظة 2
السياسات المحاسبية الهامة

(أ) أساس إعداد البيانات المالية والإذن بإصدارها

الإذن بالإصدار

وفقا للبند 1-12 من النظام المالي لهيئة الأمم المتحدة للمرأة، تكون المديرة التنفيذية مسؤولة عن تقديم البيانات المالية للهيئة. ويصدق مدير شعبة التنظيم والإدارة، في حدود علمه ومعلوماته واعتقاده، على أن جميع المعاملات المادية قُيِّدت بطريقة سليمة في السجلات المحاسبية وأنها معروضة بطريقة سليمة في البيانات المالية والجداول الداعمة. وفي 28 نيسان/أبريل 2023، أذنت المديرة التنفيذية بأن تُقدَّم هذه البيانات المالية للمراجعة.

بيان الامتثال للمعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام

أُعدّت البيانات المالية لهيئة الأمم المتحدة للمرأة على أساس الاستحقاق وعلى أساس استمرارية الأعمال، وفقا للمعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام والنظام المالي والقواعد المالية للهيئة.

أساس الاعتراف بالإيرادات والمصروفات

في إطار المحاسبة على أساس الاستحقاق، يُعترف بالإيرادات والمصروفات (باستثناء تلك المرتبطة بمعاملات غير تبادلية) في البيانات المالية في الفترة التي تتعلق بها.

الإيرادات

يُعترف بالتبرعات للموارد العادية كإيرادات عندما يكون هناك اتفاق موقع أو خطاب تعاون (من مسؤول مكلف من حكومة ما)، غير التعهد بالتبرع، أو على أساس نقدي في وقت تَلَقِّي الأموال. وفي حال تَلَقِّي اتفاق موقع أو خطاب تعاون من جهة مانحة، بما في ذلك الاتفاقات المتعددة السنوات، يُعترف بالإيرادات بالكامل في وقت توقيع الاتفاق المتعلق بالمساهمات شريطة ألا يتضمن الاتفاق أية شروط تتعلق بالأداء. وفي الحالات التي تتضمن فيها الاتفاقاتُ المتعلقة بالمساهمات شروطا، تعترف الهيئة بخصم، ويُؤجَّل الاعتراف بالإيرادات إلى حين استيفاء هذه الشروط. وتعترف الهيئة بالأصول عندما يجري الإقرار بالإشراف على الموارد نتيجة لأحداث سابقة. ويبدأ نفاذ الاتفاقات بمجرد التوقيع.

ويُعترف بالتبرعات للموارد الأخرى كإيرادات عندما يرد من الجهة المانحة اتفاق موقع خلال السنة المالية، على أساس القيمة العادلة للمنفعة المتلقاة، ما لم يوجد أي شرط يؤجل هذا الاعتراف. وفي حال تَلَقِّي اتفاق موقع من جهة مانحة، بما في ذلك الاتفاقات المتعددة السنوات، يُعترف بالإيرادات بالكامل في وقت توقيع الاتفاق المتعلق بالمساهمات شريطة ألا يتضمن الاتفاق أية شروط تتعلق بالأداء. وفي الحالات التي تتضمن فيها الاتفاقاتُ المتعلقة بالمساهمات شروطا، تعترف الهيئة بخصم، ويُؤجَّل الاعتراف بالإيرادات إلى حين استيفاء هذه الشروط. وتعترف الهيئة بالأصول عندما يجري الإقرار بالإشراف على الموارد نتيجة لأحداث سابقة. ويبدأ نفاذ الاتفاقات بمجرد التوقيع.

وتصدر الأنصبة المقررة باعتبارها مخصصات سنوية من الميزانية العادية للأمم المتحدة، حيث تُحدَّد وتُعتمَد لفترة الميزانية المؤلفة من سنتين. وبعد ذلك تُوزَّع مبالغ هذه الأنصبة على السنتين ويُعترف بها على أساس شهري.

وباستثناء الخدمات، يجرى الاعتراف ضمن المصروفات والمساهمات، وفقا للقيمة العادلة، بالتبرعات العينية التي تدعم العمليات والأنشطة المعتمدة دعما مباشرا، وتؤثر في الميزانية، ويمكن قياسها بشكل موثوق. وتشمل هذه التبرعات استخدام الأماكن والمرافق.

ولا يُعترف بالتبرعات العينية المقدمة في صورة خدمات، وإنما يُفصَح عما ينجم عنها من وفورات مقدرة في التكاليف في الملاحظة 18.

وتُقدَّر قيمة الممتلكات والمنشآت والمعدات المتبرع بها بالقيمة السوقية العادلة، ويُعترف بها ضمن الأصول الثابتة والمساهمات. وتُقدَّر قيمة حق الانتفاع بأصل ما بالقيمة السوقية العادلة لهذا الحق. وتُعرَض كإيراد متأت من المساهمات أي زيادة في القيمة السوقية العادلة لحق الانتفاع عن المبالغ الفعلية المدفوعة،

ويُعرَض معها مصروف مقابل. وعند تَلقِّي أصول منقولة في صورة تبرعات عينية والإفصاح في الاتفاقات عن شروط تُلزِم بإعادة الأصول في حالة الإخلال بها، يتم الاعتراف الأولي بالالتزام ضمن الخصوم. وعندما تُستوفى هذه الشروط، يتم الاعتراف بالإيراد. وعندما يُفصَح في الاتفاقات عن قيود لا تقضي بإعادة الأصول، يُعترف بالإيراد بمجرد تَلقِّي تأكيد المساهمات.

ويُعترف بالإيرادات المتأتية من المعاملات التبادلية عندما يكون من المرجح أن تتدفق في المستقبل منافع اقتصادية أو إمكانات خدمة إلى هيئة الأمم المتحدة للمرأة وعندما يمكن قياس هذه المنافع بشكل موثوق. وينبغي قياس الإيرادات بالقيمة العادلة للمقابل المقبوض أو المستحق القبض. وعندما يكون المقابل نقدا أو بمبلغ نقدي، يكون القياس على أساس هذا المبلغ.

المصروفات

يُعترف بالمصروفات عند تسليم السلع وتقديم الخدمات. ويُعترف بمصروفات المشاريع بمجرد أن تستلم هيئة الأمم المتحدة للمرأة تقارير مالية من شركائها تثبت إنجاز أنشطة المشاريع.

ووفقا للمعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام، لا يسري مبدأ المطابقة بين الإيرادات والمصروفات على المعاملات غير التبادلية. وينصب تركيز المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام على المركز المالي، وهو ما يتجلى في الاعتراف بالأصول عندما يكون هناك قدر كاف من الإشراف عليها، وبالخصوم عندما تُستوفى معايير الاعتراف بالخصوم. ونتيجة لذلك، تسفر زيادة الإيرادات عن المصروفات عن وجود فائض (أو تؤدي زيادة المصروفات عن الإيرادات إلى عجز) ويُرحَّل هذا أو ذاك إلى الفائض أو العجز المتراكم. ويمثل الفائض المتراكم الحصة التي لم تُنفَق من المساهمات التي ستستخدمها الهيئة في المستقبل في تلبية احتياجاتها التشغيلية.

(ب) المعاملات بالعملات الأجنبية

دولار الولايات المتحدة هو العملة الوظيفية وعملة العرض في تقارير هيئة الأمم المتحدة للمرأة. وعندما تُجرى المعاملات بعملات غير دولار الولايات المتحدة، تُحوَّل المبالغ إلى دولار الولايات المتحدة بسعر الصرف السائد المعمول به في الأمم المتحدة في تاريخ إجراء المعاملة. وتُحوَّل الأصول والخصوم النقدية المقومة بعملات أخرى غير دولار الولايات المتحدة إلى دولارات الولايات المتحدة بسعر الصرف السائد المعمول به في الأمم المتحدة الساري في تاريخ الإبلاغ. أما الأصول والخصوم غير النقدية التي تُقوم بعملة أخرى غير دولار الولايات المتحدة والتي يجري قياسها بتكلفتها الأصلية، فتُحوَّل بسعر الصرف الساري في تاريخ إجراء المعاملة. وتقيد المكاسب والخسائر المترتبة على تغير أسعار الصرف، المتحققة وغير المتحققة على السواء، التي تنتج عن هذه المعاملات، في بيان الأداء المالي.

(ج) الأدوات المالية

يُعترف بالأدوات المالية عندما تصبح هيئة الأمم المتحدة للمرأة طرفا في الأحكام التعاقدية للأداة إلى أن ينتهي أجل الحق في تَلقِّي تدفقات نقدية من تلك الأصول أو تُنقل حيازتها، وتكون الهيئة قد نقلت فعليا جميع المخاطر والمنافع المتصلة بالملكية.

تصنيف الأصول المالية

تُصنِّف هيئة الأمم المتحدة للمرأة الأصول المالية ضمن الفئات التالية: أصول محتفظ بها حتى تاريخ الاستحقاق؛ وأصول متاحة للبيع؛ وقروض وحسابات مستحقة القبض؛ وأصول مُقيَّمة بالقيمة العادلة من خلال الفائض أو العجز في بيان الأداء المالي. ويَعتمِد التصنيف على الغرض من اقتناء الأصول المالية ويتم تحديده وقت الاعتراف الأول بها، ويُعاد تقييمه عند كل تاريخ إبلاغ. وتقاس جميع الأصول المالية أولا بالقيمة العادلة. وتعترف الهيئة مبدئيا بالقروض والحسابات المستحقة القبض في التاريخ الذي نشأت فيه. ويُعترَف مبدئيا بجميع الأصول المالية الأخرى في تاريخ التداول، وهو التاريخ الذي تصبح فيه الهيئة طرفا في الأحكام التعاقدية الخاصة بالأداة المالية.

وتُصنَّف الأصول المالية التي يتجاوز أجل استحقاقها 12 شهرا من تاريخ الإبلاغ في البيانات المالية تحت بند الأصول غير المتداولة، وتُسجَّل الأصول المقومة بعملات أجنبية بما يعادل قيمتها بدولار الولايات المتحدة وفقا لأسعار الصرف السائدة المعمول بها في الأمم المتحدة في تاريخ الإبلاغ، مع الاعتراف بالمكاسب والخسائر في الفائض أو العجز في بيان الأداء المالي.

وتُقيَّم جميع فئات الأصول المالية في كل تاريخ من تواريخ الإبلاغ لتحديد ما إذا كانت هناك أدلة موضوعية على اضمحلال قيمة أي استثمار أو مجموعة استثمارات. ومن بين الأدلة على اضمحلال قيمة الأصول تَخلُّف الطرف الآخر أو عجزه عن السداد، أو حدوث تراجع مستديم في قيمة الأصول. ويُعترف بخسائر اضمحلال القيمة بفائض أو عجز في بيان الأداء المالي (مباشرة أو باستخدام حساب للمخصصات) في السنة التي تنشأ فيها.

الأصول المالية المحتفظ بها حتى تاريخ الاستحقاق

تمثل الأصول المالية المحتفظ بها حتى تاريخ الاستحقاق أصولا مالية ذات مدفوعات ثابتة أو يمكن تحديدها، ولها تواريخ استحقاق ثابتة، وتعتزم الهيئة الاحتفاظ بها حتى تاريخ استحقاقها ولديها القدرة على ذلك. وهي تُسجَّل أولا بالقيمة العادلة مضافا إليها تكاليف المعاملات، ويُعترف بها لاحقا بالتكلفة المهلكة المحسوبة باستخدام طريقة سعر الفائدة الساري. وقد صَنفت الهيئة جزءا من حافظتها الاستثمارية في فئة الأصول المحتفظ بها حتى تاريخ الاستحقاق.

الأصول المالية المتاحة للبيع

الأصول المالية المتاحة للبيع هي إما أصول مالية مدرجة في هذه الفئة أو غير مصنفة تحت أي فئة أخرى. وتُسجَّل هذه الأصول مبدئيا بقيمتها العادلة مضافا إليها تكاليف المعاملات، ويُبلَّغ عنها لاحقا بالقيمة العادلة، على أن يصاحب ذلك اعتراف مباشر في صافي الأصول/حقوق الملكية بما ينتج عن ذلك من مكاسب أو خسائر في القيمة العادلة. وتُحتسب الفائدة على الأصول المالية المتاحة للبيع باستخدام طريقة سعر الفائدة الساري. وعند إلغاء الاعتراف بالأصول المالية المتاحة للبيع، يُعاد تصنيف الربح أو العجز المتراكم في صافي الأصول/حقوق الملكية كفائض أو عجز في بيان الأداء المالي. وتستند القيم العادلة المستخدمة للقياس لاحقا إلى أسعار السوق التي يعرضها الموردون ذوو السمعة الجيدة.

النقدية ومكافئات النقدية

تشمل فئة النقدية ومكافئات النقدية الاستثمارات النقدية والقصيرة الأجل العالية السيولة التي يسهل تحويلها إلى مبالغ نقدية محددة، والتي تنخفض مخاطر حدوث تغير في قيمتها، باستثناء مخاطر اضمحلال القيمة بالنسبة للعملات المقيدة الاستخدام. وتضم الأدوات المالية المصنفة باعتبارها مكافِئات للنقدية أي استثمارات يحين تاريخ استحقاقها بعد ثلاثة أشهر أو أقل من تاريخ اقتنائها.

القروض والحسابات المستحقة القبض

القروض والحسابات المستحقة القبض هي أصول مالية ذات مدفوعات ثابتة أو يمكن تحديدها غير معروضة في سوق نشطة. وهي تُسجَّل أولا بالقيمة العادلة مضافا إليها تكاليف المعاملات، ويُبلَّغ عنها لاحقا بالتكلفة المهلكة المحسوبة باستخدام طريقة سعر الفائدة الساري. ويُعترف بإيرادات الفوائد على أساس التناسب الزمني بتطبيق طريقة سعر الفائدة الساري على الأصول المالية المعنية. وحتى 31 كانون الأول/ديسمبر 2022، لم تكن لهيئة الأمم المتحدة للمرأة أي قروض.

وتُدرَج الحسابات المستحقة القبض بالقيمة العادلة، التي تشمل القيمة الإسمية مطروحا منها مخصص يُرصد للمبالغ التقديرية التي يتعذر تحصيلها. ويوضع المخصص حين يتوافر دليل موضوعي، مبني على استعراض المبالغ غير المسددة في تاريخ الإبلاغ، على أن الهيئة لن تتمكن من تحصيل كافة المبالغ المستحقة وفقا للآجال الأصلية للمبالغ المستحقة القبض.

وتُدرَج السلف والحسابات المستحقة القبض الأخرى بالقيمة العادلة، التي تشمل القيمة الإسمية مطروحا منها مخصص يُرصد للمبالغ التقديرية التي يتعذر تحصيلها. وتمثل السلف مدفوعات نقدية مصروفة مقدماً للشركاء المتعاقد معهم في سياق تنفيذ البرامج. ويُعترف بهذه السلف بالقيمة العادلة كمبالغ مستحقة القبض. ويُعترف بهذا المصروف في بيان الأداء المالي عندما تتلقى الهيئة تقريرا ماليا من الشريك يثبت إنجاز الأنشطة. وتشمل السلف أيضا المدفوعات نيابة عن وكالات الأمم المتحدة، وتُصرف للموظفين أيضا مدفوعات نقدية مقدماً يُعترف بها بالقيمة العادلة كمبالغ مستحقة القبض.

ويُعترف بهذا المصروف لدى تصفية السلفة من خلال تقديم مطالبة أو تسديد السلفة. وتمثل المبالغ الأخرى المستحقة القبض مدفوعات مسبقة تتعلق بعقود لم يجرِ بعدُ تسليم السلع أو تقديم الخدمات المتعلقة بها.

الأصول المالية المقيَّمة بالقيمة العادلة من خلال الفائض أو العجز

تُحدَّد الأصول المالية المقيَّمة بالقيمة العادلة من خلال الفائض أو العجز على هذا النحو عند الاعتراف الأولي بها أو يُحتفظ بها للتداول. وهي تُسجَّل أولا بقيمتها العادلة مضافا إليها أي تكاليف للمعاملات. وتُحسب الأصول بالقيمة العادلة في كل تاريخ إبلاغ، ويُعترف بأي مكاسب أو خسائر في القيمة العادلة تحدث نتيجة لذلك من خلال الفائض والعجز. وتُستخدم المشتقات لإدارة مخاطر صرف العملات الأجنبية، ويتم التعاقد بشأنها مع نظراء ذوي جدارة ائتمانية وفقا للمبادئ التوجيهية للاستثمار الخاصة ببرنامج الأمم المتحدة الإنمائي. وتصنف الهيئةُ المشتقات بوصفها أصولا مالية بالقيمة العادلة من خلال الفائض والعجز في بيان الأداء المالي. ويتم الحصول على القيمة العادلة للمشتقات من النظراء وتُقارَن بالتقييمات الداخلية التي تقوم على أساليب وتقنيات التقييم المعترف بها عموما كمعايير في هذا القطاع.

وتُصنَّف الأصول المدرجة في هذه الفئة بوصفها أصولا متداولة إذا كان يُتوقع أن تتحقق في غضون 12شهرا من تاريخ الإبلاغ. ولا تُخضِع الهيئة هذه المشتقات لأي معالجة محاسبية تحوطية.

(د) المخزونات

تُدرج المخزونات المحتفظ بها لتوزيعها دون مقابل بسعر التكلفة الأدنى وبتكلفة الاستبدال الحالية. وبما أنه لا تتأتى إيرادات من توزيع المخزونات، فإنه يُعترف بالمصروف لدى توزيع السلع. وتتألف المواد المنشورة المجانية، التي تُعرَّف كمخزونات، من المنشورات التقنية التي تتصل مباشرة بالعمليات البرنامجية والمعيارية، وتخضع لإشراف الهيئة. ولكي تُعرَّف هذه المنشورات بوصفها مخزونات، يجب أيضا أن تكون صالحة للاستخدام لفترة طويلة بأن يظل محتواها مفيدا وساري المفعول لمدة تتجاوز 12 شهرا. أما المنشورات التي يصدرها الشركاء ويتم الاحتفاظ بها لتوزيعها أو التي يستخدمها الشركاء، فإنها لا تُعتبر خاضعة لإشراف الهيئة، وبالتالي فهي ليست من المخزونات. ولا تُصنَّف ضمن المخزونات المواد المجانية المنشورة والكتيبات المستخدمة في الحملات التي تعدها الهيئة لأغراض الإعلان والإعلام الترويجي فقط. فهذه المواد لا تصلح عادة للاستخدام لفترة طويلة، وتستخدم عموما في غضون فترة 12 شهرا، لأنها تُنتَج من أجل مناسبة تُنظَّم لمرة واحدة أو غرض لا يتكرر، وبالتالي ستنخفض إلى حد كبير قيمة أي مواد متبقية في نهاية السنة. وبناء على ذلك، فإن تكلفة المواد المنشورة والكتيبات المستخدمة في الحملات لأغراض الإعلان والإعلام الترويجي يُعترف بها كمصروف لدى تكبدها.

وتُسجَّل المخزونات المحتفظ بها بغرض البيع بسعر التكلفة أو صافي القيمة القابلة للتحقيق، أيهما أقل. وصافي القيمة القابلة للتحقيق هو سعر البيع المقدَّر في المسار العادي للعمليات، مخصوما منه تقديرات التكاليف اللازمة للإنجاز، وتقديرات التكاليف اللازمة للبيع أو المبادلة أو التوزيع. وتُحدَّد التكلفة باستخدام طريقة الوارد أولا يُصرَف أولا المستخدمة في تقييم المخزونات. وتتألف تكلفة المخزونات من جميع تكاليف الشراء وتكاليف التحويل وغيرها من التكاليف المتكبدة لإيصال المخزونات إلى موقعها الحالي وحالتها الراهنة. وتُقاس تكلفة المخزونات المقتناة من خلال معاملة غير تبادلية (مثل السلع المتبرع بها) بالقيمة العادلة في تاريخ الاقتناء. وحتى 31 كانون الأول/ديسمبر 2022، لم يكن لدى هيئة الأمم المتحدة للمرأة أي مخزونات محتفظ بها بغرض البيع، ولم تقتنِ أي مخزونات من خلال معاملة غير تبادلية.

(هـ) الممتلكات والمنشآت والمعدات

تُقيَّد الممتلكات والمنشآت والمعدات بالتكلفة الأصلية مطروحا منها الاستهلاك المتراكم وأي خسائر ناتجة عن اضمحلال القيمة. والعتبة التي تجري عندها رسملة الممتلكات والمنشآت والمعدات الخاضعة لإشراف هيئة الأمم المتحدة للمرأة هي تلك التي يبلغ عندها مجموع التكلفة 000 1 دولار على الأقل للوحدة. ويُحتسب استهلاك الممتلكات والمنشآت والمعدات على مدى العمر الإنتاجي التقديري لكل أصل من الأصول باستخدام طريقة القسط الثابت، باستثناء الأراضي، التي لا تخضع للاستهلاك. وتشمل التكلفةُ الأصلية النفقاتِ التي تُعزى مباشرة إلى اقتناء الأصول. وتُدرَج التكاليف اللاحقة ضمن القيمة الدفترية للأصل أو يُعترف بها كأصل مستقل، حسب الاقتضاء، على ألا يحدث هذا إلا إذا كان من المحتمل أن تعود الفوائد الاقتصادية المرتبطة بهذا البند في المستقبل إلى الهيئة، وإذا كان ممكنا قياس التكلفة بشكل موثوق. ويُعدّ تقدير العمر الإنتاجي للأصل مسألة تقديرية، تستند إلى ما اكتسبته الهيئة من خبرة من الأصول المشابهة.

وتبعا لذلك، فإن العمر الإنتاجي لأصل ما قد يكون أقصر من عمره الاقتصادي. وتُحمَّل تكاليف الإصلاح والصيانة على بيان الأداء المالي خلال الفترة المالية التي يجري فيها تكبد هذه التكاليف.

وتُعتبر الهيئة على أنها تشرف على أصل ما إذا كان بإمكانها استخدام الأصل أو الاستفادة منه بشكل أو بآخر تحقيقا لأهدافها، وإذا كان بإمكانها منع أي أطراف أخرى من الوصول إلى الأصل أو تنظيمُ هذا الوصول. وتنطبق هذه الحالة عندما تتولى الهيئة تنفيذ المشروع مباشرة. أما أصول المشاريع التي لا تخضع لإشراف الهيئة، فتُحمَّل كمصروفات لدى تكبدها. ويُعترف بالتحسينات التي يتم إدخالها على الأصول المستأجرة بوصفها أصولا في الحالات التي تكون فيها التكلفة الإجمالية 000 1 دولار أو أكثر، وتُقيَّم بحسب التكلفة، وتُخصم قيمة استهلاكها على مدى العمر الإنتاجي المتبقي للتحسينات أو مدة عقد الإيجار، أيهما أقل. وتجرى استعراضات اضمحلال القيمة لجميع الأصول مرة في السنة على الأقل.

وترد في الجدول أدناه مدد العمر الإنتاجي التقديري لفئات الممتلكات والمنشآت والمعدات مقاسة بالسنين.

الفئة	*العمر الإنتاجي التقديري*
الأراضي	لا ينطبق
المباني	
الدائمة	50
المؤقتة	10
الأثاث والتجهيزات الثابتة	10
معدات الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات	6-8
المركبات	9
الآلات والمعدات	7
المعدات الأمنية	5

(و) الأصول غير الملموسة

تُقيَّد الأصول غير الملموسة ذات العمر الافتراضي المحدد بسعر التكلفة مخصوما منه الإهلاك المتراكم وأي خسائر ناتجة عن اضمحلال القيمة. وتجري رسملة الأصول غير الملموسة شريطة أن يمتد عمرها الإنتاجي أكثر من سنة واحدة، وأن تتجاوز تكلفتها 000 5 دولار للأصل المقتنى خارجيا و 000 100 دولار للأصل المعد داخليا. ويُحتسب الإهلاك على أساس القسط الثابت لجميع الأصول غير الملموسة ذات العمر الافتراضي المحدد وفقا لعمرها الإنتاجي. وحيثما يكون العمر الإنتاجي للأصل غير الملموس غير محدد، لا يجري إهلاكه، وإنما يجري استعراضه لاحتساب اضمحلال القيمة عن طريق مقارنة قيمة خدمته القابلة للاسترداد مع قيمته الدفترية.

ويُعترف بالتكاليف المتكبدة لإعداد وتخصيص البرامجيات السحابية كخدمة (SaaS) ولدفع رسوم الاشتراك التي تتيح استخدامها باعتبارها مصروفات تشغيل عند الحصول على الخدمات، لأن النظم المستخدمة لا تفي بالمعايير التي تفرض الاعتراف بها كأصول يتم التحكم فيها.

ويعترف بالتكاليف المتكبدة لاستحداث الشفرة البرامجية التي تعزز قدرات النظم المتاحة في المقرات أو تعدلها أو تنشئ قدرات إضافية، والتي تفي بمعايير الاعتراف بالأصول غير الملموسة بوصفها أصولا برامجية غير ملموسة وتُهلك على مدى العمر الإنتاجي المتبقي للبرامجيات على أساس القسط الثابت.

ولتقييم ما إذا كانت تكاليف دمج البرامجيات التي يتم التحكم فيها وربطها بحلول توفير البرامجيات كخدمة تفي بمعايير الاعتراف لرسملتها كأصول برامجية غير ملموسة، قد يكون من الضروري اتخاذ قرارات هامة، منها القرار بشأن ما إذا كان من الممكن قياس الأصول المنفصلة بشكل موثوق.

وترد في الجدول أدناه مدد العمر الإنتاجي التقديري لفئات الأصول غير الملموسة مقاسة بالسنين.

الفئة	*العمر الإنتاجي التقديري*
الأصول المقتناة خارجيا	5
الأصول المعدّة داخليا	5
حقوق التأليف والنشر وبراءات الاختراع	3

(ز) عقود الإيجار

تُصنَّف عقود الإيجار التي يحتفظ فيها المؤجر بجزء كبير من المخاطر والمنافع الملازمة للملكية بوصفها عقود إيجار تشغيلي. وتُحمَّل المدفوعات المسددة بموجب عقود الإيجار التشغيلي على بيان الأداء المالي على أساس القسط الثابت على مدى فترة عقد الإيجار. ويُفصَح في الملاحظة 27 عن قيمة مدفوعات الإيجار التي ستُسدَّد مستقبلا ضمن مدة عقد الإيجار الحالية.

وتُصنَّف عقود الإيجار التي يحتفظ فيها المستأجر بجزء كبير من المخاطر والمنافع الملازمة للملكية بوصفها عقود إيجار تمويلي. ولم تبرِم هيئة الأمم المتحدة للمرأة أي عقد إيجار تمويلي.

(ح) استحقاقات الموظفين

تعترف هيئة الأمم المتحدة للمرأة بالاستحقاقات التالية للموظفين:

(أ) استحقاقات الموظفين القصيرة الأجل المستحقة الدفع كاملةً في غضون 12 شهرا بعد نهاية الفترة المحاسبية التي يقدم فيها الموظفون الخدمات ذات الصلة؛

(ب) استحقاقات الموظفين الطويلة الأجل التي يحل موعد تسويتها بعد فترة تزيد على 12 شهرا من أداء الموظف للخدمة ذات الصلة، وتشمل:

'1' استحقاقات ما بعد انتهاء الخدمة (انظر المعاشات التقاعدية والتأمين الصحي بعد انتهاء الخدمة أدناه)؛

'2' استحقاقات الموظفين الأخرى الطويلة الأجل؛

(ج) استحقاقات إنهاء الخدمة.

وتُقاس استحقاقات الموظفين القصيرة الأجل بقيمتها الإسمية استنادا إلى المستحقات المتراكمة بالمعدلات الحالية للأجور. ويمكن أن تشمل هذه الاستحقاقات، في نهاية العام، الأجر ورصيد الإجازات السنوية والالتزام المتصل بإجازة زيارة الوطن وغير ذلك من الاستحقاقات القصيرة الأجل.

وتشمل استحقاقات ما بعد انتهاء الخدمة خطط المعاشات التقاعدية، والرعاية الطبية بعد انتهاء الخدمة، واستحقاقات الإعادة إلى الوطن، وأي مبالغ إجمالية أخرى مستحقة الدفع بعد انتهاء الخدمة. وتُصنَّف خطط استحقاقات ما بعد انتهاء الخدمة إما بوصفها خطط اشتراكات محددة أو خطط استحقاقات محددة.

وهيئة الأمم المتحدة للمرأة هي إحدى المنظمات الأعضاء المشارِكة في الصندوق المشترك للمعاشات التقاعدية لموظفي الأمم المتحدة الذي أنشأته الجمعية العامة لتوفير استحقاقات التقاعد والوفاة والعجز وما يرتبط بذلك من استحقاقات أخرى للموظفين. وصندوق المعاشات التقاعدية هو خطة مموَّلة محددة الاستحقاقات يشارك فيها أرباب عمل متعددون. وكما يرد في المادة 3 (ب) من النظام الأساسي للصندوق، يُفتح باب العضوية في الصندوق للوكالات المتخصصة ولسائر المنظمات الدولية أو الحكومية الدولية المشارِكة في النظام الموحد للمرتبات والبدلات وغيرها من شروط الخدمة في الأمم المتحدة والوكالات المتخصصة.

وتُعرِّض الخطةُ المنظماتِ المشارِكة فيها لمخاطر اكتوارية ترتبط بموظفي المنظمات الأخرى المشارِكة في الصندوق، الحاليين منهم والسابقين، مما يترتب عليه عدم وجود أساس متسق وموثوق لتخصيص الالتزام وأصول الخطة والتكاليف لفرادى المنظمات المشارِكة في الخطة. وليس بوسع الهيئة وصندوق المعاشات التقاعدية، على غرار المنظمات الأخرى المشارِكة في الصندوق، تحديد الحصة النسبية للهيئة في التزام الاستحقاقات المحددة وأصول الخطة والتكاليف المرتبطة بالخطة بدرجة كافية من الموثوقية للأغراض المحاسبية. ومن ثم فقد تعاملت الهيئة مع هذه الخطة كما لو كانت خطة محددة الاشتراكات تمشيا مع متطلبات المعيار 39 من المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام: استحقاقات الموظفين. ويُعترف باشتراكات الهيئة في صندوق المعاشات التقاعدية خلال الفترة المالية بوصفها مصروفات في بيان الأداء المالي.

وتقدم خطة التأمين الصحي بعد انتهاء الخدمة دعما لتغطية خدمات التأمين الصحي للمتقاعدين ومعاليهم، وفقا لنفس شروط خطط التأمين الصحي السارية على الموظفين العاملين، على أساس توافر اشتراطات محددة للأهلية. وخطة التأمين الصحي بعد انتهاء الخدمة هي خطة محددة الاستحقاقات.

وتشمل فئة استحقاقات الموظفين الأخرى الطويلة الأجل استحقاقاتِ الموظفين التي لا تصبح مستحقة القبض كليا في غضون 12 شهرا بعد انقضاء الفترة المالية، وتُدرَج ضمنها التعويضات الطويلة الأجل في حالة الوفاة أو الإصابة أو المرض.

وتشمل استحقاقات إنهاء الخدمة عموما تعويضاتِ ترك العمل طوعا، ويُتوقع أن يجري تسويتها في غضون 12 شهرا من فترة الإبلاغ.

(ط) الخصوم المالية

الخصوم المالية الأخرى

يُعترف بالخصوم المالية الأخرى مبدئيا بالقيمة العادلة مخصوما منها تكاليف المعاملات، وتُقاس بعد ذلك بالتكلفة المهلكة باستخدام طريقة سعر الفائدة السارية. ويُعترف بالخصوم المالية التي تم الدخول فيها لمدة تقل عن 12 شهرا بقيمتها الاسمية.

أما الحسابات المستحقة الدفع والمستحقات المترتبة على شراء سلع وخدمات، فيُعترف بها مبدئيا بالقيمة العادلة، ثم تقاس بعد ذلك بالتكلفة المهلكة عندما يجري تسليم السلع أو تقديم الخدمات وقبولها من جانب الهيئة. وتُدرَج الخصوم بالقيمة المدونة في الفواتير، مطروحا منها أي خصم مُنِح عند الدفع، في تاريخ الإبلاغ. وتُحسَب الخصوم بطريقة تقديرية في حالة عدم توافر فواتير في تاريخ الإبلاغ.

وتشمل الخصوم الأخرى الإيرادات المؤجلة، التي تمثل أموالا من الجهات المانحة التي اعتُرف بها في بيان المركز المالي، وتُدرَج كإيرادات، حسب طبيعة الاتفاق، عند استيفاء الشروط (إن وجدت). أما الحسابات المستحقة الدفع الأخرى، فتمثل خدمات واجبة السداد المقدمة من الأمم المتحدة ووكالاتها.

الخصوم المالية المقيَّمة بالقيمة العادلة بفائض أو عجز

تُحدَّد الخصوم المالية المقيَّمة بالقيمة العادلة من خلال الفائض أو العجز على هذا النحو عند الاعتراف الأولي بها أو يُحتفظ بها للتداول. وهي تُسجَّل أولا بقيمتها العادلة، مضافا إليها أي تكاليف للمعاملات. وتُحسب الخصوم بالقيمة العادلة مرة أخرى في كل تاريخ إبلاغ، ويُعترف بأي مكاسب أو خسائر في القيمة العادلة تحدث نتيجة لذلك من خلال الفائض والعجز.

وتصنف الهيئةُ المشتقات خصوما مالية بالقيمة العادلة من خلال الفائض والعجز في بيان الأداء المالي. وتُستخدم المشتقات لإدارة مخاطر صرف العملات الأجنبية، ويتم التعاقد بشأنها مع نظراء ذوي جدارة ائتمانية. وهي تشمل المشتقات التي تكون جزءا من ودائع لأجل تسمح بقيام الأطراف المقابلة بتسديد الأداة المالية بعملة بديلة مقابل الحصول على عائد أعلى. ويتم الحصول على القيمة العادلة للمشتقات من النظراء وتُقارَن بالتقييمات الداخلية التي تقوم على أساليب وتقنيات التقييم المعترف بها عموما كمعايير في هذا القطاع. وتصنَّف الخصوم المدرجة في هذه الفئة بوصفها خصوما متداولة إذا كان يُتوقع تسويتها في غضون 12 شهرا من تاريخ الإبلاغ. وحتى 31 كانون الأول/ديسمبر 2022، لم تكن الهيئة تحتفظ في هذه الفئة بأي مراكز مفتوحة للمشتقات المالية بالعملات الأجنبية، ولم تكن لديها أي مشتقات ضمنية تستلزم محاسبة مستقلة بالقيمة العادلة من خلال الفائض أو العجز في بيان الأداء المالي. ولا تطبق الهيئةُ المحاسبةَ التحوطية على المشتقات.

(ي) المخصصات والخصوم الاحتمالية والأصول الاحتمالية

تُرصد مخصصات لتغطية الخصوم والرسوم في المستقبل في الحالات التي تتحمل فيها الهيئة التزاما قانونيا أو ضمنيا راهنا نتيجة لأحداث سابقة، ويكون من المحتمل أن يُطلب إلى الهيئة تسوية ذلك الالتزام، ويكون من الممكن تقدير قيمته بشكل موثوق.

ويُفصَح عن الالتزامات الأخرى، التي لا تستوفي معايير الاعتراف بالخصوم، في الملاحظات على البيانات المالية بوصفها خصوما احتمالية، إذا كان التثبت من وجودها يتم فقط من خلال وقوع أو عدم وقوع حدث واحد أو أكثر من الأحداث المستقبلية غير المؤكدة التي لا تخضع كليا لسيطرة الهيئة، وعندما يتسنى تقدير قيمة الالتزام بشكل موثوق.

وتمثل الأصولُ الاحتمالية الأصولَ التي يمكن أن تنشأ عن أحداث سابقة والتي لا يمكن التثبت من وجودها إلا بوقوع أو عدم وقوع حدث واحد أو أكثر من الأحداث المستقبلية غير المؤكدة التي لا تخضع

كليا لسيطرة الهيئة. ولا يُعترف بالأصول الاحتمالية ولكن يُفصَح عنها عندما يكون من المرجح أن تتدفق إلى الصندوق منافع اقتصادية أو إمكانات خدمة.

(ك) الالتزامات

الالتزامات هي مصروفات تتكبدها الهيئة في المستقبل بناء على عقود دخلت فيها بحلول تاريخ الإبلاغ وليست للهيئة إلا صلاحية محدودة للغاية، إن وُجدت، تجيز لها تجنبها في مسار عملياتها العادي. وتشمل هذه الالتزامات ما يلي: الالتزامات الرأسمالية (مبالغ العقود المتعلقة بالمصروفات الرأسمالية التي لم تُسدَّد أو تُستحق بحلول تاريخ الإبلاغ)، وعقود توريد السلع والخدمات التي ستتلقاها الهيئة في فترات مقبلة، ودفعات الإيجار الدنيا غير القابلة للإلغاء، والالتزامات الأخرى غير القابلة للإلغاء. ولا يُعترف بقيمة الالتزامات حتى 31 كانون الأول/ديسمبر 2022 في بيان المركز المالي، بل يُفصَح عنها في الملاحظات على البيانات المالية. وتستثنى من هذا الإفصاح الالتزامات المتصلة بعقود التوظيف.

(ل) المعايير المحاسبية الجديدة

في عام 2022، لم تعتمد الهيئة أي معايير محاسبية جديدة. ويرد أدناه موجز للمعايير المحاسبية التي نشرها مجلس المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام التي دخلت حيز النفاذ اعتباراً من 1 كانون الثاني/يناير 2023 أو بعده:

'1' المعيار 41: الأدوات المالية، صدر في عام 2018 وسيبدأ نفاذه في 1 كانون الثاني/يناير 2023 في ضوء تأثير جائحة كوفيد-19 على الجهات المعنية. ويحل المعيار 41 محل المعيار 29: الأدوات المالية: الاعتراف والقياس. ويحدد المعيار الجديد متطلبات جديدة لتصنيف الأدوات المالية والاعتراف بها وقياسها لتحل محل المتطلبات المنصوص عليها في المعيار 29، ويجري حاليا تقييم أثره على البيانات المالية للهيئة بعد اعتماده. وتتوقع الهيئة أن يتطلب المعيار الجديد تغييرا في تصنيف وقياس بعض الأصول المالية المصنفة والمقاسة حاليا بالقيمة العادلة مع تسجيل التغيرات في صافي الأصول/حقوق الملكية بالقيمة العادلة من خلال الفائض والعجز؛

'2' المعيار 42: الاستحقاقات الاجتماعية، صدر في عام 2019 وسيبدأ نفاذه في 1 كانون الثاني/يناير 2023 في ضوء تأثير جائحة كوفيد-19 على الجهات المعنية. ومن غير المتوقع أن يسري المعيار 42 على الهيئة في المستقبل المنظور؛

'3' المعيار 43: عقود الإيجار، صدر في عام 2022 وسيبدأ نفاذه في 1 كانون الثاني/يناير 2025 لكي يتاح لمعدي المعايير ما يلزم من الوقت لوضع المعايير الأخرى التي هي قيد الإعداد في صيغتها النهائية، بما في ذلك المعيار 41: الأدوات المالية، والمعيار 47: الإيرادات، اللذان قد تدخل عليهما تعديلات تكون مترتبة على المعيار 43. ويجري تقييم الأثر على البيانات المالية للهيئة، وكذلك على التنفيذ؛

'4' أصدر مجلس المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام المعيار 44: الأصول غير المتداولة المحتفظ بها لأغراض البيع والعمليات الملغاة، وسيبدأ نفاذه في 1 كانون الثاني/يناير 2025. ويتضمن المعيار 44 متطلبات إضافية من القطاع العام، ولا سيما الكشف عن القيمة العادلة للأصول المحتفظ بها لأغراض البيع التي تقاس بقيمتها الدفترية عندما تكون القيمة الدفترية أقل

من قيمتها العادلة بصورة جوهرية. ومن غير المتوقع أن يكون للمعيار 44 أثر على البيانات المالية للهيئة. وسيُنجز التقييم الرسمي بحلول التاريخ الإلزامي للإصدار؛

'5' في عام 2022، وضع مجلس المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام معيارا جديدا يتعلق بالممتلكات والمنشآت والمعدات في صيغته النهائية وسيصدر في عام 2023. والمعيار 45: الممتلكات والمنشآت والمعدات، الذي سيحل محل المعيار 17: الممتلكات والمنشآت والمعدات، سيضيف توجيهات للقطاع العام بشأن الأصول التراثية والأصول من الهياكل الأساسية، ويتماشى مع مبادئ القياس الجديدة الواردة في المعيار 46 الجديد: القياس. ويوضح المعيار 46 مفهوم التكلفة المفترضة، بما في ذلك انطباقه على الممتلكات والمنشآت والمعدات المحتفظ بها لأغراض القدرة التشغيلية، ويستعيض عن أساس القياس القائم على تكلفة الاستبدال بأساس قياس قائم على القيمة العملياتية الحالية، وهو أساس قياس للقطاع العام؛

'6' في آذار/مارس 2023، أقر مجلس المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام المعيار 46: القياس، الذي يجمع التوجيهات المتعلقة بالقياس معا في معيار واحد، ويوفر أساسَ قياسٍ خاصًّا بالقطاع العام وقائما على القيمة الحالية للأصول المحتفظ بها لأغراض قدرتها التشغيلية، ويوفر توجيهات عامة إضافية بشأن القيمة العادلة. وتكتمل بذلك المرحلة الأولية من المشروع المتعلق بالقياس، وينظر المجلس حاليا في الأثر الأوسع نطاقا لهذه التوجيهات الجديدة على جميع المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام في المشروع الجاري المتعلق بالقياس – مرحلة التطبيق. وسيبدأ نفاذ المعيار 46 اعتبارا من 1 كانون الثاني/يناير 2025. وسيُنجز التقييم الرسمي مع حلول التاريخ الإلزامي للإصدار؛

'7' في آذار/مارس 2023، أقر مجلس المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام المعيار47: الإيرادات، وهو معيار وحيد لحساب معاملات الإيرادات في القطاع العام. ويحل المعيار 47 محل معايير الإيرادات الثلاثة القائمة (المعيار 9 والمعيار 11 والمعيار 23) ويقدم نماذج للمحاسبة من شأنها تحسين الإبلاغ المالي. وسيبدأ نفاذ المعيار 47 اعتبارا من 1 كانون الثاني/يناير 2026. وتتوقع الهيئة أن يكون لهذا المعيار تأثير على الاعتراف بالتبرعات وتعمل على إجراء التقييم بشأنه؛

'8' في آذار/مارس 2023، أقر مجلس المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام المعيار 48: مصروفات التحويل، الذي يوفر توجيهات تتعلق بأحد أوجه الإنفاق الرئيسية بالنسبة للحكومات وكيانات القطاع العام الأخرى. ويسد المعيار 48 ثغرةً كانت تؤدي من قبل إلى غموض السياسات المحاسبية في القطاع العام وعدم اتساقها. وسيبدأ نفاذ المعيار 48 اعتبارا من 1 كانون الثاني/يناير 2026. وتتوقع الهيئة أن يكون لهذا المعيار تأثير على الاعتراف بمصروفات البرامج وستبدأ في إجراء التقييم بشأنه في عام 2023؛

'9' أقر مجلس المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام مسودة عرض المعيار 84: عقود الإيجار الميسرة والأصول العينية الخاضعة لحق الاستخدام (تعديلات على المعيار 43 والمعيار 23). وجرى نشر مسودة عرض المعيار 84 في كانون الثاني/يناير 2023 للتعليق عليها. وفيما يتعلق بالمحاسبة المتعلقة بعقود الإيجار الميسرة، بالنسبة للمستأجرين، وافق المجلس على تقييم الأصول

الخاضعة لحق الاستخدام بالقيمة العادلة عند الاعتراف الأول. وستقوم الهيئة باستعراض مسودة العرض وتقييم أثرها على بياناتها المالية.

الملاحظة 3

التغير في السياسة المحاسبية

ستعتمد الهيئة عتبة رسملة جديدة للممتلكات والمنشآت والمعدات، تخضع لإشراف الهيئة اعتبارا من 1 كانون الثاني/يناير 2023. وستزيد عتبة الرسملة الجديدة من 000 1 دولار إلى 500 2 دولار لكل وحدة بالنسبة إلى الممتلكات والمنشآت والمعدات، باستثناء عتبة الرسملة لتحسينات الأصول المُستأجَرة، التي ستزيد من 000 1 دولار إلى 000 10دولار. ولم يتم إدخال أي تغييرات على عتبة رسملة الأصول غير الملموسة.

الملاحظة 4

التقديرات والاجتهادات المحاسبية الهامة

ينطوي إعداد البيانات المالية وفقا للمعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام بالضرورة على استخدام تقديرات محاسبية والاستعانة بافتراضات الإدارة واجتهاداتها. وتشمل المجالات التي تتسم فيها التقديرات أو الافتراضات أو الاجتهادات بأهمية بالنسبة للبيانات المالية للهيئة، على سبيل المثال لا الحصر، الالتزامات المتعلقة باستحقاقات ما بعد انتهاء الخدمة، والمخصصات، والمخاطر المالية المتصلة بالحسابات المستحقة القبض والسُلف، والرسوم المستحقة، والأصول والخصوم الاحتمالية، ومدى اضمحلال قيمة الحسابات المستحقة القبض والسُلف والاستثمارات والممتلكات والمنشآت والمعدات. وقد تختلف النتائج الفعلية عن تلك التقديرات. ويُعتَرَف بالتغيرات التي تطرأ على التقديرات في الفترة التي تصبح فيها معروفة.

الملاحظة 5

الإبلاغ القطاعي

الإبلاغ القطاعي ضروري لتقييم الأداء السابق للهيئة واتخاذ قرارات بشأن تخصيص موارده في المستقبل. وتعترف الهيئة بالاستحقاقات التالية للموظفين:

(أ) قطاع الموارد العادية (الأساسية/غير المخصصة) الذي يعكس معاملات الأموال المتبرع بها للهيئة لكي تُستخدم في إنجاز ولاية الهيئة وفقا للسلطة التقديرية لمديرتها التنفيذية؛

(ب) قطاع الموارد الأخرى (غير الأساسية/المخصصة) الذي يمثل الأموال المخصصة المتبرع بها للهيئة من أجل إنجاز مشاريع محددة؛

(ج) قطاع الموارد المقررة (الميزانية العادية) الذي يمثّل المبالغ المقررة على الدول الأعضاء والتي تحولها الجمعية العامة إلى الهيئة.

ويُفصَح عن المعاملات المشتركة بين القطاعات ضمن الإبلاغ القطاعي ولكنها تحذف في بيان الأداء المالي.

بيان المركز المالي حسب القطاع في 31 كانون الأول/ديسمبر 2022

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

	لعام 2022				31 كانون الأول/ ديسمبر 2021
	الموارد العادية	الموارد الأخرى	الموارد المقررة	المجموع	
الأصول					
الأصول المتداولة					
النقدية ومكافئات النقدية	51 655	75 438	(5 053)	122 040	101 227
الاستثمارات	93 585	136 693	–	230 278	193 284
الحسابات المستحقة القبض	58 529	205 123	527	264 179	212 881
السُلف	3 323	53 068	22	56 413	48 480
الأصول الأخرى	8 152	1 540	194	9 886	18 423
الأصول المتداولة	**215 244**	**471 862**	**(4 310)**	**682 796**	**574 295**
الأصول غير المتداولة					
الاستثمارات	165 860	242 260	–	408 120	451 044
الحسابات المستحقة القبض	93 025	128 367	–	221 392	168 376
الأصول الأخرى	7	8	–	15	7
الممتلكات والمنشآت والمعدات	7 656	4 708	1	12 365	11 954
الأصول غير الملموسة	3	5	–	8	9
الأصول غير المتداولة	**266 551**	**375 348**	**1**	**641 900**	**631 390**
مجموع الأصول	**481 795**	**847 210**	**(4 309)**	**1 324 696**	**1 205 685**
الخصوم					
الخصوم المتداولة					
الحسابات المستحقة الدفع	839	1 340	–	2 179	12 351
استحقاقات الموظفين	21 290	–	–	21 290	20 216
الخصوم الأخرى	16 818	6 669	–	23 487	25 129
الخصوم المتداولة	**38 947**	**8 009**	–	**46 956**	**57 696**
الخصوم غير المتداولة					
استحقاقات الموظفين	86 803	–	–	86 803	114 881
الخصوم الأخرى	–	334	–	334	985
الخصوم غير المتداولة	**86 803**	**334**	–	**87 137**	**115 866**
مجموع الخصوم	**125 750**	**8 343**	–	**134 093**	**173 562**
صافي الأصول	**356 045**	**838 867**	**(4 309)**	**1 190 603**	**1 032 123**
صافي الأصول/حقوق الملكية					
الفائض/(العجز) المتراكم	226 577	779 155	(3 123)	1 002 609	856 107
الفائض/(العجز) في السنة الجارية	69 879	62 122	(1 186)	130 815	150 726

	لعام 2022				31 كانون الأول/ديسمبر 2021
	الموارد العادية	*الموارد الأخرى*	*الموارد المقررة*	*المجموع*	
المكاسب/(الخسائر) الاكتوارية	34 911	–	–	34 911	(6 219)
المبالغ المردودة إلى الجهات المانحة	–	(2 410)	–	(2 410)	(4 224)
الاحتياطات	24 678	–	–	24 678	35 733
مجموع صافي الأصول/حقوق الملكية	**356 045**	**838 867**	**(4 309)**	**1 190 603**	**1 032 123**

يشمل مجموع صافي الأصول/حقوق الملكية وفقا لبيان المركز المالي حسب القطاع ما يلي:

(د) الموارد العادية: الأرصدة النقدية اللازمة لتمويل العمليات في الأشهر القليلة الأولى من السنة المالية الجديدة، ريثما تتلقى الهيئة تبرعات جديدة من الحكومات المانحة، واستحقاقات الموظفين الممولة والخصوم المتعلقة بها، والأرصدة النقدية غير المنفقة للسنوات السابقة؛

(هـ) الموارد الأخرى: الميزانيات غير المنفقة التي تخص المشاريع والبرامج المخصصة، والتي ستُقيَّد كمصروفات في الفترات المقبلة وفقا للاتفاقات المبرمة مع الجهات المانحة.

ويرد في الجدول أدناه موجز لما تكبدته الهيئة من تكاليف، من الموارد العادية والموارد الأخرى، لاقتناء ممتلكات ومنشآت ومعدات وأصول غير ملموسة.

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

	لعام 2022			2021
	الموارد العادية	*الموارد الأخرى*	*المجموع*	
الممتلكات والمنشآت والمعدات	2 885	793	3 678	3 171
الأصول غير الملموسة	5	–	5	4
المجموع	**2 890**	**793**	**3 683**	**3 175**

بيان الأداء المالي حسب القطاع للسنة المنتهية في 31 كانون الأول/ديسمبر 2022

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

	لعام 2022					31 كانون الأول/ديسمبر 2021
	الموارد العادية	*الموارد الأخرى*	*الموارد المقررة*	*المبالغ الملغاة*	*المجموع*	
الإيرادات						
التبرعات	219 522	428 073	9 392	–	656 987	667 325
إيرادات الاستثمار	8 329	433	–	–	8 762	8 958
الإيرادات الأخرى	2 243	29 406	1 275	(27 650)	5 274	4 931
إيرادات المعاملات التبادلية	–	43	–	–	43	254
مجموع الإيرادات	**230 094**	**457 955**	**10 667**	**(27 650)**	**671 066**	**681 468**

	لعام 2022				*31 كانون الأول/ ديسمبر 2021*
	الموارد العادية	*الموارد الأخرى*	*الموارد المقررة*	*المبالغ الملغاة*	*المجموع*
المصروفات					
استحقاقات الموظفين	97 808	67 692	10 363	–	175 863	166 458
الخدمات التعاقدية	22 990	142 581	176	–	165 747	170 257
المِنَح والتحويلات الأخرى	153	18 515	–	–	18 668	22 072
اللوازم والصيانة	5 023	15 031	143	–	20 197	23 279
تكاليف التشغيل	22 754	116 976	1 080	(27 650)	113 160	122 332
تكاليف السفر	6 412	26 260	66	–	32 738	16 589
الاستهلاك والإهلاك	2 087	946	2	–	3 035	2 767
تكاليف التمويل	56	127	–	–	183	407
المصروفات الأخرى	2 932	7 705	23	–	10 660	6 581
مجموع المصروفات	**160 215**	**395 833**	**11 853**	**(27 650)**	**540 251**	**530 742**
الفائض/(العجز) للسنة	**69 879**	**62 122**	**(1 186)**	**–**	**130 815**	**150 726**

تمثل البنود الملغاة التكاليفَ غير المباشـــرة التي تتحملها الهيئة فيما يتعلق بإدارة الموارد الأخرى، وتحسـب على أسـاس معدل اسـترداد التكاليف البالغ 8 في المائة، الذي حدده المجلس التنفيذي لهيئة الأمم المتحدة للمرأة في مقرره 2/2013 المؤرخ 8 شـباط/فبراير 2013، والمطبق اعتبارا من 1 كانون الثاني/يناير 2014 (7 في المائة في السـنوات السـابقة). وقد اعتُرِفَ بهذه التكاليف غير المباشـرة المتكبدة خلال السـنة باعتبارها زيادة في الإيرادات المتأتية من اسـترداد التكاليف، وتتكون هذه المبالغ في نهاية السـنة من البنود الملغاة.

الملاحظة 6
النقدية ومكافئات النقدية

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

	31 كانون الأول/ ديسمبر 2022	*31 كانون الأول/ ديسمبر 2021*
النقدية المودعة في حسابات مصرفية	4 256	3 854
المصروفات النثرية	178	20
سوق النقد	115 333	95 232
الودائع لأجل	2 273	2 121
المجموع	**122 040**	**101 227**

تتكون النقدية ومكافِئات النقدية من الأرصـدة التي تحتفظ بها المكاتب الميدانية، وأرصـدة حسـابات سوق النقد، والودائع لأجل التي يقل أجل استحقاقها عن ثلاثة أشهر. ويُحتفظ بالنقدية اللازمة لأغراض الصرف

الفوري في صورة نقدية وفي حسابات مصرفية. وتُتاح حسابات سوق النقد والودائع في غضون مهلة قصيرة. وتتصل النقدية ومكافِئات النقدية بكل من الموارد العادية والموارد الأخرى. وتضم الأدوات المالية المصنفة باعتبارها مكافِئات للنقدية أي استثمارات يحين تاريخ استحقاقها بعد ثلاثة أشهر أو أقل من تاريخ اقتنائها.

الملاحظة 7

الاستثمارات

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

	31 كانون الأول/ ديسمبر 2022	*31 كانون الأول/ ديسمبر 2021*
الاستثمارات المتداولة		
الاستثمارات – المحتفظ بها حتى تاريخ الاستحقاق	230 022	192 815
الاستثمارات – المتاحة للبيع	256	469
مجموع الاستثمارات المتداولة	**230 278**	**193 284**
الاستثمارات غير المتداولة		
الاستثمارات – المحتفظ بها حتى تاريخ الاستحقاق	356 135	390 559
الاستثمارات – المتاحة للبيع	51 985	60 485
مجموع الاستثمارات غير المتداولة	**408 120**	**451 044**
مجموع الاستثمارات	**638 398**	**644 328**

تشمل الاستثمارات الأصولَ المحتفظ بها حتى تاريخ الاستحقاق التي يديرها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، والأصول المتاحة للبيع التي توجد بحوزة مديري استثمارات خارجيين يتولون إدارتها.

ولم تكن لدى الهيئة استثمارات مضمحلة القيمة خلال السنة. وتتناول الملاحظة 24 مدى تعرض الهيئة لمخاطر الائتمان، ومخاطر السوق، ومخاطر العملات، وأنشطتها في مجال إدارة المخاطر المتعلقة بالأصول المالية، بما في ذلك الاستثمارات.

ويغطي ما بحوزة الهيئة من نقدية ومكافِئات نقدية واستثمارات تمويلَ استحقاقات التأمين الصحي بعد انتهاء الخدمة واستحقاقات الإعادة إلى الوطن واستحقاقات الوفاة بما قدره 112,8 مليون دولار، وفقا للملاحظة 14، والاحتياطي التشغيلي، بما قدره 26,5 مليون دولار، واحتياطي الإقامة الميدانية بما قدره مليون دولار، وفقا للملاحظة 17. وتتصل الاستثمارات بكل من الموارد العادية والموارد الأخرى.

7-1 - الاستثمارات - الأصول المالية المحتفَظ بها حتى تاريخ الاستحقاق

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

	الرصيد الختامي 31 كانون الأول/ ديسمبر 2021	*المشتريات*	*الاستثمارات المستحقة*	*الإهلاك*	*غير متحققة المكاسب/ الخسائر*	*إعادة تصنيف الاستثمارات غير المتداولة إلى استثمارات متداولة*	*الرصيد الختامي 31 كانون الأول/ ديسمبر 2022*	*القيمة العادلة*
الاستثمارات المتداولة								
صكوك سوق النقد	104 969	29 863	(125 000)	76	–	15 000	24 908	24 872
السندات والأذون	87 846	27 977	(102 500)	(486)	–	192 276	205 113	200 635
المجموع الفرعي	**192 815**	**57 840**	**(227 500)**	**(410)**	**–**	**207 276**	**230 021**	**225 507**
الاستثمارات غير المتداولة								
صكوك سوق النقد	–	15 000	–	–	–	(15 000)	–	–
السندات والأذون	390 559	157 911	–	(59)	–	(192 276)	356 135	335 912
المجموع الفرعي	**390 559**	**172 911**	–	**(59)**	**–**	**(207 276)**	**356 135**	**335 912**
مجموع الاستثمارات المحتفظ بها حتى تاريخ الاستحقاق	**583 374**	**230 751**	**(227 500)**	**(469)**	**–**	**–**	**586 156**	**561 419**

تسجل الأصول المالية المحتفظ بها حتى تاريخ الاستحقاق في الدفاتر بتكلفتها المهلكة المحسوبة بطريقة سعر الفائدة الساري. وفي 31 كانون الأول/ديسمبر 2022، كانت القيمة العادلة لتلك الأصول تقل عن القيمة الدفترية بما قدره 24,7 مليون دولار. وتستند القيم العادلة إلى أسعار السوق التي يعرضها الموردون ذوو السمعة الجيدة. وبلغ متوسط عائدات الاستثمار في عام 2022 نسبة 1,04 في المائة (2021: 0,5 في المائة).

7-2 الاستثمارات - الأصول المالية المتاحة للبيع

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

	31 كانون الأول/ ديسمبر 2022	*31 كانون الأول/ ديسمبر 2021*
الاستثمارات المتداولة		
السندات	260	466
السندات - تسويات القيمة العادلة	(4)	3
مجموع الاستثمارات المتداولة	**256**	**469**
الاستثمارات غير المتداولة		
حصص الملكية	31 122	30 299
حصص الملكية - تسويات القيمة العادلة	103	8 244
السندات	23 993	22 016
السندات - تسويات القيمة العادلة	(3 233)	(74)

	31 كانون الأول/ ديسمبر 2022	31 كانون الأول/ ديسمبر 2021
مجموع الاستثمارات غير المتداولة	**51 985**	**60 485**
مجموع الاستثمارات المتاحة للبيع	**52 241**	**60 954**

يعرض الجدول أدناه التسلسل الهرمي للقيمة العادلة للأدوات المالية للهيئة المتاحة للبيع والمسجلة بالقيمة العادلة في 31 كانون الأول/ديسمبر 2022.

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

	المستوى 1	المستوى 2	المستوى 3	31 كانون الأول/ ديسمبر 2022	31 كانون الأول/ ديسمبر 2021
الأصول المالية المتاحة للبيع					
حصص الملكية	31 225	–	–	31 225	38 543
السندات	21 016	–	–	21 016	22 411
المجموع	**52 241**		**–**	**52 241**	**60 954**

وتحدِّد المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام مستويات التسلسل الهرمي الثلاثةَ للقيمة العادلة استنادا إلى أهمية المدخلات المستخدمة في إجراء التقييم على النحو التالي:

(أ) المستوى 1: الأسعار المعروضة غير المعدلة في الأسواق النشطة للأصول أو الخصوم المتطابقة؛

(ب) المستوى 2: المدخلات من غير الأسعار المعروضة المندرجة في المستوى 1 التي يمكن رصدها بالنسبة للأصل أو الخصم، سواء بصورة مباشرة (أي كأسعار) أو غير مباشرة (أي مشتقة من الأسعار)؛

(ج) المستوى 3: مدخلات الأصول أو الخصوم غير المستندة إلى بيانات سوقية يمكن رصدها (مدخلات غير قابلة للرصد).

وتمثل الأصول المالية المتاحة للبيع استثمارات يُديرها مديرو استثمارات خارجيون لأغراض التأمين الصحي بعد انتهاء الخدمة (انظر الملاحظتين 7 و 24).

الملاحظة 8
الحسابات المستحقة القبض

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

	31 كانون الأول/ ديسمبر 2022	31 كانون الأول/ ديسمبر 2021
الحسابات المتداولة المستحقة القبض		
المساهمات المستحقة القبض	264 610	213 166

	31 كانون الأول/ ديسمبر 2022	*31 كانون الأول/ ديسمبر 2021*
مخصوما منها: مخصَّص اضمحلال قيمة المبالغ المستحقة القبض	(431)	(285)
المجموع الفرعي	**264 179**	**212 881**
الحسابات غير المتداولة المستحقة القبض		
المساهمات المستحقة القبض	221 392	168 376
المجموع الفرعي	**221 392**	**168 376**
مجموع الحسابات المستحقة القبض	**485 571**	**381 257**

تمثل المساهمات المستحقة القبض إيرادات غير تبادلية لم تُحَصَّل تعهدت الجهات المانحة، بما فيها كيانات أخرى تابعة للأمم المتحدة، تقديمها إلى هيئة الأمم المتحدة للمرأة. ويُحسب مخصص اضمحلال قيمة المبالغ المستحقة القبض على أساس التحليل الزمني للرصيد المستحق وإمكانية تحصيله.

الملاحظة 9
السُّلَف

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

	31 كانون الأول/ ديسمبر 2022	*31 كانون الأول/ ديسمبر 2021*
السُّلف المقدمة إلى وكالات الأمم المتحدة	5 510	6 322
السُّلف المقدمة إلى شركاء آخرين	48 554	39 965
مبينة حسب نوع الأموال:		
الموارد العادية	213	439
الموارد الأخرى		
تقاسم التكاليف	33 034	32 389
صندوق الأمم المتحدة الاستئماني لدعم الإجراءات المتخذة للقضاء على العنف ضد المرأة	15 307	7 137
صندوق المساواة بين الجنسين	–	–
مخصوما منها: مخصص اضمحلال قيمة السُّلف المقدمة إلى الشركاء	(242)	(190)
المجموع الفرعي	**53 822**	**46 097**
السلف المقدمة إلى الموظفين	2 591	2 383
مجموع السُّلف	**56 413**	**48 480**

تتعلق السلف بالتحويلات إلى وكالات الأمم المتحدة وغيرها من الشركاء فيما يتصل بتنفيذ البرامج، وإلى الموظفين. ويُعتَرف بهذه السُّلف باعتبارها أصولا ويُشار إليها بالتكلفة الأصلية مخصوما منها مخصص اضمحلال القيمة.

وتُخفض السُلف المقدمة إلى الشركاء ويُعتَرَف بالمصروفات عند استلام تقارير مصروفات مصدّقة من الشركاء. وحتى 31 كانون الأول/ديسمبر 2022، كان عمر 98,7 في المائة تقريبا من مجموع السُلف المستحقة المقدمة إلى الشركاء أقل من 12 شهرا، وهي متصلة بتنفيذ الأنشطة البرنامجية.

وتشمل السُلفُ المقدمة إلى الموظفين السُلفَ المتعلقة بالمرتبات وإيجارات المساكن، ومنحة التعليم المدفوعة مقدما، التي تسوَّى عموما في غضون 12 شهرا.

الملاحظة 10
الأصول الأخرى

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

	31 كانون الأول/ ديسمبر 2022	*31 كانون الأول/ ديسمبر 2021*
الأصول المتداولة		
الفوائد والأرباح الموزعة المستحقة القبض	2 150	1 127
المصروفات المدفوعة مسبقا	13	–
الأصول من المشتقات	9	139
المبالغ المستحقة القبض من وكالات الأمم المتحدة		
صندوق الأمم المتحدة للسكان	–	102
برنامج الأمم المتحدة الإنمائي	1 341	10 773
الحسابات المتنوعة المستحقة القبض	6 373	6 282
المجموع الفرعي	**9 886**	**18 423**
الأصول غير المتداولة		
وديعة الضمان	15	7
المجموع الفرعي	**15**	**7**
مجموع الأصول الأخرى	**9 901**	**18 430**

تشمل الحسابات المتنوعة المستحقة القبض ضريبة القيمة المضافة/ضريبة المبيعات، والضرائب المستحق ردُّها من الأمم المتحدة، والمبالغ الأخرى المستحقة القبض، والنفقات المدفوعة مسبقا.

الملاحظة 11
الممتلكات والمنشآت والمعدات

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

	المبنى	معدات الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات	الأثاث والتجهيزات	المركبات	الآلات/ المعدات الثقيلة	المعدات الأمنية	تحسينات الأماكن المستأجرة	تشييد الأصول الثابتة	المجموع
في 31 كانون الأول/ديسمبر 2021									
التكلفة	2 519	12 549	1 374	11 036	1 394	964	3 102	42	32 980
الاستهلاك المتراكم	(1 195)	(7 620)	(941)	(7 027)	(940)	(806)	(2 497)	–	(21 026)
صافي القيمة الدفترية	**1 324**	**4 929**	**433**	**4 009**	**454**	**158**	**605**	**42**	**11 954**
الحركات في السنة المنتهية في 31 كانون الأول/ديسمبر 2022									
المبالغ المضافة	20	2 176	64	970	169	23	355	42	3 819
المدفوعات المستحقة	–	(2)	–	–	–	–	–	–	(2)
تسويات التكلفة	(20)	(48)	–	(106)	(2)	–	37	–	(139)
حالات التقاعد	–	(855)	(335)	(246)	(116)	(14)	(111)	–	(1 677)
تكلفة إعادة تصنيف الأصول	–	(2)	(5)	–	2	5	–	–	–
حالات التقاعد – الاستهلاك المتراكم	–	791	274	201	54	14	109	–	1 443
الاستهلاك	(199)	(1 434)	(75)	(854)	(110)	(57)	(304)	–	(3 033)
صافي القيمة الدفترية الختامية في 31 كانون الأول/ديسمبر 2022	**1 125**	**5 555**	**356**	**3974**	**451**	**129**	**691**	**84**	**12 365**
في 31 كانون الأول/ديسمبر 2022									
التكلفة	2 519	13 818	1 098	11 654	1 447	978	3 383	84	34 981
الاستهلاك المتراكم	(1 394)	(8 263)	(742)	(7 680)	(996)	(849)	(2 692)	–	(22 616)
صافي القيمة الدفترية	**1 125**	**5 555**	**356**	**3 974**	**451**	**129**	**691**	**84**	**12 365**

تُستعرض الأصول سنويا للتأكد مما إذا كان هناك أي اضمحلال في قيمتها، ولم تسجل الهيئة حتى 31 كانون الأول/ديسمبر 2022 أي اضمحلال في قيمة الممتلكات والمنشآت والمعدات. وتوجد لدى الهيئة ممتلكات ومنشآت ومعدات مستهلكة بالكامل لا تزال قيد الاستخدام، بلغت تكلفتها 8,3 ملايين دولار في 31 كانون الأول/ديسمبر 2022.

الملاحظة 12
الأصول غير الملموسة

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

	البرامجيات المقتناة من الخارج	*المجموع*
في 31 كانون الأول/ديسمبر 2021		
التكلفة	416	416
الإهلاك المتراكم	(407)	(407)
صافي القيمة الدفترية	**9**	**9**
الحركات في السنة المنتهية في 31 كانون الأول/ديسمبر 2022		
المبالغ المضافة	27	27
تسويات التكلفة	(22)	(22)
التقاعد	(4)	(4)
الإهلاك	(2)	(2)
صافي القيمة الدفترية الختامية في 31 كانون الأول/ديسمبر 2022	**8**	**8**
في 31 كانون الأول/ديسمبر 2022		
التكلفة	417	417
الإهلاك المتراكم	(409)	(409)
صافي القيمة الدفترية	**8**	**8**

الملاحظة 13
الحسابات المستحقة الدفع

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

	31 كانون الأول/ديسمبر 2022	*31 كانون الأول/ديسمبر 2021*
المبالغ المستحقة الدفع لأطراف ثالثة	4	9 169
المبالغ المستحقة الدفع لوكالات الأمم المتحدة		
صندوق الأمم المتحدة للسكان	16	_
جامعة الأمم المتحدة	1	_
الاستحقاقات	2 158	3 182
مجموع الحسابات المستحقة الدفع	**2 179**	**12 351**

تتعلق الحسابات المستحقة الدفع لأطراف ثالثة بالمبالغ المستحقة عن السلع والخدمات التي وردت فواتير عنها. وتمثل المبالغ المستحقة الدفع لوكالات الأمم المتحدة النفقات المتكبدة باسم الهيئة التي تُسوى في السنة التالية.

وفي 31 كانون الأول/ديسمبر 2022، بلغت الحسابات المستحقة الدفع لأطراف ثالثة 0,004 مليون دولار (2021: 9,2 ملايين دولار). ونظرا للانتقال إلى نظام محاسبي جديد في 1 كانون الثاني/يناير 2023، تم التعجيل بسداد المدفوعات المتعلقة بالسلع المسلَّمة والخدمات المقدمة لعام 2022 بشكل استثنائي قبل آخر يوم مصرفي في 30 كانون الأول/ديسمبر 2022. وكان هذا تدبيرا وقائيا، حيث كان من المتوقع أن يكون هناك تأخيرات في معاملات الدفع.

وتمثل المستحقات تقديرات قيمة السلع أو الخدمات التي تلقتها الهيئة ولم ترد فواتير عنها بعد، والتي نشأت عنها خصوم ويمكن تقديرها بطريقة معقولة.

الملاحظة 14
استحقاقات الموظفين

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

	31 كانون الأول/ ديسمبر 2022	*31 كانون الأول/ ديسمبر 2021*
استحقاقات الموظفين المتداولة		
الإجازات السنوية المستحقة	17 966	16 865
إجازات زيارة الوطن المستحقة	1 855	1 855
التأمين الصحي بعد انتهاء الخدمة	610	464
استحقاقات الإعادة إلى الوطن	830	1 001
استحقاقات الوفاة	29	31
المجموع الفرعي	**21 290**	**20 216**
استحقاقات الموظفين غير المتداولة		
التأمين الصحي بعد انتهاء الخدمة	76 586	103 042
استحقاقات الإعادة إلى الوطن	9 914	11 461
استحقاقات الوفاة	303	378
المجموع الفرعي	**86 803**	**114 881**
مجموع استحقاقات الموظفين	**108 093**	**135 097**

(أ) استحقاقات الموظفين المتداولة

يشمل الجزءُ المتداول من استحقاقات الموظفين الإجازات السنوية وإجازات زيارة الوطن المحسوبة وفقا للنظامين الأساسي والإداري لموظفي الأمم المتحدة. ويشمل هذا البند أيضا الأجزاءَ المتداولة من الاستحقاقات المتعلقة بالتأمين الصحي بعد انتهاء الخدمة، واستحقاقات الإعادة إلى الوطن، واستحقاقات الوفاة، على النحو الذي يحدده التقييم الاكتواري.

وازدادت الخصوم المتداولة المتعلقة باستحقاقات الموظفين بمقدار 1,1 مليون دولار (2021: 1,2 مليون دولار). وازدادت أرصدة الإجازات السنوية بمقدار 1,1 مليون دولار (2021: 1,7 مليون دولار).

(ب) استحقاقات الموظفين غير المتداولة

يتضمن الجزءُ غير المتداول من استحقاقات الموظفين الأجزاءَ غير المتداولة من استحقاقات التأمين الصحي بعد انتهاء الخدمة، واستحقاقات الإعادة إلى الوطن، واستحقاقات الوفاة، على النحو الذي يحدده التقييم الاكتواري.

التقييمات الاكتوارية

يتولى خبراء اكتواريون مستقلون تحديد الخصوم الناشئة عن استحقاقات ما بعد انتهاء الخدمة، وتُحدَّد استحقاقات الموظفين وفقا للنظامين الإداري والأساسي لموظفي الأمم المتحدة.

وقد أُعدّ التقييم الاكتواري لاستحقاقات التأمين الصحي بعد انتهاء الخدمة، واستحقاقات الإعادة إلى الوطن، واستحقاقات الوفاة، لغرض توفير النتائج للإفصاح والإبلاغ الماليين في 31 كانون الأول/ديسمبر 2022 وفقا للمعيار 39 من المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام: استحقاقات الموظفين.

التأمين الصحي بعد انتهاء الخدمة

توفر الهيئة استحقاقات التأمين الطبي بعد انتهاء الخدمة للمستحقين من موظفيها السابقين ومُعاليهم في شكل أقساط تسدد لإحدى خطط التأمين الطبي والتأمين ضد الحوادث. والموظفون السابقون المستحقون هم الموظفون البالغون من العمر 55 عاما وأكثر الذين أمضوا خمس سنوات أو أكثر في الخدمة بالنسبة للموظفين المعينين قبل 1 تموز/يوليه 2007، أو 10 سنوات أو أكثر في الخدمة بالنسبة للموظفين المعينين في 1 تموز/يوليه 2007 أو بعده، وكانوا مشمولين قبل التقاعد بالتأمين الصحي القائم على الاشتراكات.

ويشمل الجزءُ غير المتداول من التأمين الصحي بعد انتهاء الخدمة، البالغ 76,6 مليون دولار، التزاما يتعلق بالموظفين العاملين الذين لم يستوفوا بعد كامل شروط الاستحقاق قدره 50,5 مليون دولار، ويمثل الموظفين العاملين الذين لم يستوفوا بعد شروط الاستحقاق في تاريخ التقييم، ويحدَّد على أساس افتراض أن بعض الموظفين من كل فئة سيتركون الخدمة في الهيئة قبل استيفاء شرطي السن ومدة الخدمة. وأسفر التقرير الاكتواري لعام 2022 عن تسجيل مكاسب اكتوارية كبيرة نشأت عن الزيادة في معدل الخصم المكافئ ونسبته: 5,37 في المائة (2021: 3,37 في المائة).

وبلغ تمويل الخطة 93 مليون دولار حتى 31 كانون الأول/ديسمبر 2022، وبدأت خطة تمويل لتوفير نسبة 8 في المائة اعتبارا من 1 كانون الثاني/يناير 2014. وتُستثمر الأصول المحتفظ بها لدعم هذه الخطة بشكل منفصل في حساب لاستثمارات التأمين الصحي بعد انتهاء الخدمة يُشرف عليه مديرو صناديق خارجيون، فضلا عن النقدية ومكافئات النقدية للهيئة، والاستثمارات المحتفظ بها حتى تاريخ الاستحقاق (انظر الملاحظتين 7 و 24).

وتُحسب القيمة الحالية لالتزامات الاستحقاقات المحددة للتأمين الطبي بعد انتهاء الخدمة باستخدام طريقة تقدير المبالغ المستحقة حسب الوحدة، ويشمل ذلك خصم تقديرات التدفقات النقدية الخارجة في المستقبل.

استحقاقات الإعادة إلى الوطن

توفر الهيئة استحقاقات الإعادة إلى الوطن عند انتهاء الخدمة (منحة الإعادة إلى الوطن وتكاليف السفر ونقل الأمتعة الشخصية) للمستحقين من موظفيها السابقين ومُعاليهم عند انتهاء خدمتهم. والموظفون المستحقون هم الموظفون المعينون دوليا الذين انفصلوا عن الخدمة الفعلية بعد فترة سنة أو أكثر من الخدمة المؤهِّلة، الذين كانوا مقيمين في آخِر مركز عمل خارج البلد الذي يحملون جنسيته، ولم يكونوا قد فُصِلوا من دون سابق إنذار أو لم تُنهَ خدمتهم بسبب التخلي عن الوظيفة.

ويشمل الجزءُ غير المتداول من استحقاقات الإعادة إلى الوطن بعد انتهاء الخدمة، البالغ 9,9 ملايين دولار، التزاما يتعلق بالموظفين العاملين الذين لم يستوفوا بعد كامل شروط الاستحقاق قدره 9,4 ملايين دولار، ويمثل الموظفين العاملين الذين لم يستوفوا بعد شروط الاستحقاق في تاريخ التقييم، ويحدَّد على أساس افتراض أن بعض الموظفين من كل فئة سيتركون الخدمة في الهيئة قبل استيفاء شرطي السن ومدة الخدمة. وأسفر التقرير الاكتواري لعام 2022 عن تسجيل مكاسب اكتوارية كبيرة نشأت عن الزيادة في معدل الخصم المكافئ ونسبته: 5,14 في المائة (2021: 2,81 في المائة).

وبلغ تمويل الخطة 19,4 مليون دولار حتى 31 كانون الأول/ديسمبر 2022، وبدأت خطة تمويل لتوفير نسبة 3,75 في المائة اعتبارا من 1 كانون الثاني/يناير 2014. وتندرج الأصول المحتفظ بها لدعم هذه الخطة ضمن مجموع استثمارات الهيئة (انظر الملاحظة 7).

استحقاقات الوفاة

استحقاقات الوفاة هي خطة محددة الاستحقاقات في فترة ما بعد الخدمة. وينشأ الالتزام بتوفير هذا الاستحقاق عندما يلتحق الموظفون المستحقون بالخدمة. ويُدفع هذا الاستحقاق عند وفاة موظف يخلف وراءه زوجا أو طفلا معالا. وتحق للموظفين العاملين على أساس التفرغ المستمر أو بعقود محددة المدة أو العاملين بمقتضى عقود مستمرة أو دائمة استحقاقات الوفاة، شريطة أن يكونوا متزوجين أو مُعيلين لأطفال عند وفاتهم. ولا يدفع استحقاق عن الموظفين غير المتزوجين و/أو الذين لا يعيلون أطفالا معترفا بهم. والخطة ممولة بالكامل بمبلغ قدره 0,4 مليون دولار في 31 كانون الأول/ديسمبر 2022، وتندرج الأصول المحتفظ بها لدعم هذه الخطة ضمن مجموع استثمارات الهيئة (انظر الملاحظة 7).

وفيما يلي بيان الحركة في القيمة الحالية للاستحقاقات المحددة وفقا للتقييم الاكتواري:

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

	التأمين الصحي بعد انتهاء الخدمة	*استحقاقات الإعادة إلى الوطن*	*استحقاقات الوفاة*
صافي التزام الاستحقاقات المحددة في بداية السنة	**103 506**	**12 462**	**409**
زيادة قيمة الالتزام			
تكلفة الخدمات	9 160	1 563	13
الفوائد على الالتزامات	3 484	336	10
الخسائر/(المكاسب) الاكتوارية	(38 474)	(2 588)	(68)
التغير في الافتراضات الديمغرافية	0	0	0

	التأمين الصحي بعد انتهاء الخدمة	*استحقاقات الإعادة إلى الوطن*	*استحقاقات الوفاة*
التسويات القائمة على التجربة	0	0	0
نقصان قيمة الالتزام			
مدفوعات الاستحقاقات	(480)	(1 029)	(32)
صافي الخصوم المعترف بها في نهاية السنة	**77 196**	**10 744**	**332**

وتقدر مدفوعات الاستحقاقات المبينة في الجدول أعلاه على أساس التقييمات الاكتوارية التي أجريت في نهاية عام 2022. وحتى 31 كانون الأول/ديسمبر 2022، كانت مدفوعات الاستحقاقات الفعلية التي سددتها هيئة الأمم المتحدة للمرأة تتعلق بالتأمين الصحي بعد انتهاء الخدمة البالغة 0,4 مليون دولار، وباستحقاقات الإعادة إلى الوطن البالغة 0,5 مليون دولار. وفي عام 2022، لم تسجل أي مدفوعات لاستحقاقات الوفاة.

وترد فيما يلي مبالغ المصروفات السنوية لعام 2022 المقيدة في بيان الأداء المالي:

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

	التأمين الصحي بعد انتهاء الخدمة	*استحقاقات الإعادة إلى الوطن*
تكلفة الخدمات	9 160	1 563
الفوائد على الالتزامات	3 484	336
مجموع المصروفات المعترف بها	**12 644**	**1 899**

الافتراضات الاكتوارية

قُدرت قيمة التزامات نهاية الخدمة باستخدام منحنيات العائد التي قدمتها شركة أون هويت (Aon Hewitt) في 31 كانون الأول/ديسمبر 2022 بغية الحفاظ على الاتساق في الافتراضات الاكتوارية على نطاق منظومة الأمم المتحدة. وجرت التقييمات الاكتوارية باستخدام كامل منحنيات أسعار الخصم، وبعد الحصول على النتائج، حُددت أسعار خصم معادِلة وحيدة لكل خطة لأغراض الإفصاح. ومعدلات أسعار الخصم المعادِلة الوحيدة المحددة لكل خطة هي كما يلي:

أسعار الخصم المعادِلة الوحيدة	*2022*	*2021*
التأمين الصحي بعد انتهاء الخدمة	5,37 في المائة	3,37 في المائة
استحقاقات الإعادة إلى الوطن	5,14 في المائة	2,81 في المائة
استحقاقات الوفاة	5,07 في المائة	2,63 في المائة

وأجرى الخبير الاكتواري استعراضا لعدد من المصادر، مع افتراض معدل تضخم طويل الأجل قدره 2,50 في المائة. وترد فيما يلي الافتراضات الاكتوارية الأخرى:

معدلات اتجاه تكاليف الرعاية الصحية (تختلف حسب خطة التأمين الطبي)	2,55 في المائة إلى 4,15 في المائة
معدل الزيادة في المرتبات (يختلف حسب العمر وفئة الموظفين)	3,9 في المائة إلى 9,3 في المائة
تكاليف المطالبات لكل فرد (تختلف حسب العمر)	087 1 دولار إلى 341 16 دولار

وتحدد الاستحقاقات في إطار خطط التأمين الصحي بعد انتهاء الخدمة على أساس نسبة عدد سنوات الخدمة من تاريخ التعيين حتى تاريخ بلوغ الاستحقاق الكامل، وفقا لطريقة القسط الثابت. وكانت استحقاقات الإعادة إلى الوطن واستحقاقات الوفاة تستند في الماضي إلى طريقة القسط الثابت. واعتبارا من 1 كانون الثاني/يناير 2019، تُحدد هذه الاستحقاقات استنادا إلى صيغة الاستحقاق، وهو ما يتسق مع النهج المتبع في وكالات الأمم المتحدة الأخرى، ويتوافق مع الفقرة 72 من المعيار 39: استحقاقات الموظفين. ويُفصح عن أثر هذا التغير على أنه تغير في المنهجية، ويدرج في مجموع تكلفة الاستحقاقات المحددة المقيدة في بيان الأداء المالي.

وتستند الافتراضات المتعلقة بالوفيات في المستقبل لعام 2022 إلى الافتراضات المفصلة لمعدلات الوفيات والتقاعد والانسحاب المستخدمة في أحدث تقييمات نظام الصندوق المشترك للمعاشات التقاعدية لموظفي الأمم المتحدة، التي استندت في السنوات السابقة إلى الإحصاءات وجداول الوفيات المنشورة. وسيكفل هذا التغيير اتساق عملية وضع النماذج بشكل عام مع خطة الصندوق. وفيما يلي المعدلات الحالية للوفيات التي تستند إليها مبالغ التزامات التأمين الصحي بعد انتهاء الخدمة وحسابات استحقاقات الإعادة إلى الوطن:

معدلات الوفيات – قبل التقاعد	*في سن 20 عاما*	*في سن 65 عاما*
ذكور	0,00062	0,00495
إناث	0,00034	0,00263

معدلات الوفيات – بعد التقاعد	*في سن 20 عاما*	*في سن 70 عاما*
ذكور	0,00062	0,01113
إناث	0,00035	0,00570

معدل التقاعد – موظفو الفئة الفنية الذين أمضوا في الخدمة 30 سنة أو أكثر	*في سن 55 عاما*	*في سن 65 عاما*
ذكور	0,16	1,00
إناث	0,20	1,00

تحليل الحساسية

إذا تغيرت الافتراضات المذكورة أعلاه، حسب التقرير الاكتواري، قد يؤثر ذلك على قياس الالتزامات المتعلقة بالاستحقاقات المحددة وتكاليف الخدمات والفوائد المتداولة، على النحو المبين في الجدول أدناه.

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

	التغير	*التأمين الصحي بعد انتهاء الخدمة*	*استحقاقات الإعادة إلى الوطن*	*استحقاقات الوفاة*
أثر التغير في الافتراضات		**77 196**	**10 744**	**332**
حساسية أسعار الخصم إزاء الخصوم في نهاية السنة				
زيادة في سعر الخصم	0,5 في المائة	(8 095)	(480)	(12)
كنسبة مئوية من الخصوم في نهاية السنة		−10 في المائة	−4 في المائة	−4 في المائة
انخفاض في سعر الخصم	(0,5 في المائة)	9 088	505	13
كنسبة مئوية من الخصوم في نهاية السنة		12 في المائة	5 في المائة	4 في المائة
تأثير التغير في المعدلات المفترضة لاتجاهات تكاليف الرعاية الصحية				
الأثر المترتب على الالتزامات المتراكمة في نهاية السنة من استحقاقات ما بعد انتهاء الخدمة				
زيادة في معدل اتجاهات تكاليف الرعاية الصحية	0,5 في المائة	9 474	لا ينطبق	لا ينطبق
انخفاض في معدل اتجاهات تكاليف الرعاية الصحية	(0,5 في المائة)	(8 135)	لا ينطبق	لا ينطبق
تأثير عنصري تكاليف الخدمات والفائدة المجمعة على صافي				
زيادة في معدل اتجاهات تكاليف الرعاية الصحية	0,5 في المائة	1 587	لا ينطبق	لا ينطبق
انخفاض في معدل اتجاهات تكاليف الرعاية الصحية	(0,5 في المائة)	(1 342)	لا ينطبق	لا ينطبق

وبلغت أفضل تقديرات المساهمات التي تتوقع هيئة الأمم المتحدة للمرأة أن يتم دفعها عن فترة الاثني عشر شهرا المقبلة 0,5 مليون دولار فيما يتعلق بالتأمين الصحي بعد انتهاء الخدمة، و 1,0 مليون دولار فيما يتعلق باستحقاقات الإعادة إلى الوطن.

الصندوق المشترك للمعاشات التقاعدية لموظفي الأمم المتحدة

الهيئة هي إحدى المنظمات الأعضاء المشارِكة في الصندوق المشترك للمعاشات التقاعدية لموظفي الأمم المتحدة الذي أنشأته الجمعية العامة لتوفير استحقاقات التقاعد والوفاة والعجز وما يرتبط بذلك من استحقاقات أخرى للموظفين. والصندوق خطة ممولَة محددة الاستحقاقات يشارك فيها أرباب عمل متعددون. وكما يرد في المادة 3 (ب) من النظامين الأساسي والإداري ونظام تسوية المعاشات التقاعدية للصندوق، يُفتح باب العضوية في الصندوق للوكالات المتخصصة ولسائر المنظمات الدولية أو الحكومية الدولية المشاركة في النظام الموحد للمرتبات والبدلات وغيرها من شروط الخدمة في الأمم المتحدة والوكالات المتخصصة.

ويعرِّض صندوقُ المعاشات التقاعدية المنظماتِ المشاركةَ لمخاطر اكتوارية مرتبطة بالموظفين الحاليين والسابقين في المنظمات الأخرى المشاركة في الصندوق، مما يؤدي إلى عدم وجود أساس ثابت وموثوق به لتوزيع الالتزام وأصول الخطة والتكاليف على فرادى المنظمات المشاركة في الصندوق. وليس بوسع الهيئة وصندوق المعاشات التقاعدية، على غرار المنظمات الأخرى المشارِكة في الصندوق، تحديد الحصة النسبية للهيئة في التزام الاستحقاقات المحددة وأصول الخطة والتكاليف المرتبطة بالخطة بدرجة كافية من الموثوقية للأغراض المحاسبية. ومن ثم فقد تعاملت الهيئة مع الخطة كما لو كانت خطة محددة الاشتراكات تمشيا مع متطلبات المعيار 39 من المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام: استحقاقات

الموظفين. وتُقيَّد اشـــتراكات الهيئة في الصـــندوق خلال الفترة المالية بوصـــفها مصـــروفات في بيان الأداء المالي.

وينص النظام الأساسي لصندوق المعاشات التقاعدية على أن يُجرِيَ مجلس صندوق المعاشات التقاعدية تقييما اكتواريا للصندوق مرة كل ثلاث سنوات على الأقل يقوم به الخبير الاكتواري الاستشاري. وتتمثل الممارسة التي يتبعها مجلس صندوق المعاشات التقاعدية في إجراء تقييم اكتواري مرة كل سنتين باستخدام طريقة حاصل المجموعة المفتوحة. والغرض الرئيسي من التقييم الاكتواري هو تحديد ما إذا كانت أصول الصندوق الحالية وأصوله المقدّرة في المستقبل كافية للوفاء بالخصوم المترتبة بذمته.

ويتألف الالتزام المالي للهيئة تجاه صندوق المعاشات التقاعدية من مساهمتها المقررة بالمعدل الذي تحدده الجمعية العامة (حاليا 7,9 في المائة للمشتركين و 15,8 في المائة للمنظمات الأعضاء)، إلى جانب أي حصة من أي مدفوعات لتغطية العجز الاكتواري بموجب المادة 26 من النظام الأساسي للصندوق. ولا تُســـدَّد مدفوعات من هذا القبيل لتغطية العجز إلا إذا قررت الجمعية العامة العمل بالأحكام الواردة في المادة 26 ومتى قررت ذلك، بعد أن يتقرر وجود ضرورة تقتضي سداد مدفوعات لتغطية العجز بناءً على تقييم لمدى الكفاية الاكتوارية للصندوق في تاريخ التقييم. وتساهم كل منظمة عضو في سد هذا العجز بمبلغ يتناسب مع مجموع الاشتراكات التي دفعها كلّ منها أثناء السنوات الثلاث السابقة لتاريخ التقييم.

وأُنجز آخر تقييم اكتواري للصندوق في 31 كانون الأول/ديسمبر 2021، وسيقوم الصندوق بترحيل بيانات الاشـــتراكات في الفترة من 31 كانون الأول/ديســـمبر 2021 إلى 31 كانون الأول/ديســـمبر 2022 لاستخدامها في بياناته المالية لعام 2022.

وأســـفر التقييم الاكتواري الذي أُجري في 31 كانون الأول/ديســـمبر 2021 عن نســـبة ممولة من الأصـــول الاكتوارية إلى الخصـــوم الاكتوارية بلغت 117 في المائة (تقييم عام 2019: 107,1 في المائة). وبلغت النســـبة الممولة 158,2 في المائة (تقييم 2019: 144,4 في المائة) عندما لم يؤخذ النظام الحالي لتسويات المعاشات التقاعدية في الحسبان. وبعد تقييم الكفاية الاكتوارية لصندوق المعاشات التقاعدية، خلص الخبير الاكتواري الاستشاري إلى أنه لم يطرأ، حتى 31 كانون الأول/ديسمبر 2021، ما يستوجب سداد مدفوعات لتغطية العجز بموجب المادة 26 من النظام الأساسي للصندوق، لأن القيمة الاكتوارية للأصول تجاوزت القيمة الاكتوارية لجميع الخصوم المستحقة في إطار الخطة. ويضاف إلى ذلك أن القيمة السوقية للأصول تجاوزت أيضا القيمة الاكتوارية لجميع الخصوم المستحقة في تاريخ التقييم. وفي وقت الإبلاغ، لم تلجأ الجمعية العامة إلى تطبيق الحكم الوارد في المادة 26.

وإذا جرى اللجوء إلى المادة 26 بســـبب عجز اكتواري، ســـواء كان ذلك أثناء العملية الجارية أو بسبب إنهاء عمل صندوق المعاشات التقاعدية، فإن مدفوعات تغطية العجز المطلوبة من كل منظمة عضو ستستند إلى نسبة اشتراكات تلك المنظمة العضو إلى مجموع الاشتراكات المدفوعة للصندوق خلال السنوات الثلاث السابقة لتاريخ التقييم. وبلغ مجموع الاشتراكات المدفوعة للصندوق خلال السنوات الثلاث الســـابقة (2019 و 2020 و 2021) ما قدره 505,27 8 مليون دولار، ســـاهمت فيها الهيئة بنســـبة 0,7 في المائة.

وخلال عام 2022، بلغت اشتراكات الهيئة المدفوعة لصندوق المعاشات التقاعدية 22,7 مليون دولار (2021: 21,4 مليون دولار). وتبلغ قيمة الاشتراكات المتوقعة المستحقة في عام 2023 حوالي 22 مليون دولار.

ويجوز إنهاء العضوية في صندوق المعاشات التقاعدية بقرار من الجمعية العامة، بناء على توصية بالإنهاء من مجلس صندوق المعاشات التقاعدية. وتُدفع إلى المنظمة العضو سابقاً حصة نسبية من مجموع أصول الصندوق في تاريخ الإنهاء تُخصص حصرا لصالح مَن كان من موظفيها مشترِكا في الصندوق في ذلك التاريخ، وفقا لترتيب متفق عليه بين المنظمة والصندوق. ويحدد مجلس صندوق المعاشات التقاعدية هذا المبلغ على أساس تقييم اكتواري لأصول الصندوق وخصومه في تاريخ الإنهاء؛ ولا يدرج في هذا المبلغ أي جزء من الأصول يتجاوز الخصوم.

ويُجري مجلس مراجعي الحسابات مراجعةً سنوية لحسابات صندوق المعاشات التقاعدية، ويُقدّم في كل عام تقريرا عن مراجعة الحسابات إلى مجلس الصندوق وإلى الجمعية العامة. ويُصدر الصندوق تقارير فصلية عن استثماراته ويمكن الاطلاع عليها بزيارة موقعه الشبكي www.unjspf.org.

الملاحظة 15
الخصوم الأخرى

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

	31 كانون الأول/ ديسمبر 2022	*31 كانون الأول/ ديسمبر 2021*
الخصوم المتداولة		
الإيرادات المؤجلة	485	533
الأموال المقبوضة سلفا	2 886	4 089
تسويات الاستثمار المستحقة الدفع	451	52
مستحقات أخرى	19 341	19 301
مبالغ أخرى مستحقة الدفع	324	1 154
المجموع الفرعي	**23 487**	**25 129**
الخصوم غير المتداولة		
الإيرادات المؤجلة	334	985
المجموع الفرعي	**334**	**985**
مجموع الخصوم الأخرى	**23 821**	**26 114**

وتمثل الإيرادات المؤجلة الأموال الواردة من الجهات المانحة التي اعتُرِفَ بها في بيان المركز المالي، ويتم، حسب طبيعة الاتفاق، الاعتراف بها كإيرادات عند استيفاء الشروط (إن وجدت).

وتمثِّل الأموال المقبوضة سلفا مساهمات واردة قبل تلقي الاتفاقات الموقعة مع الجهات المانحة (التي تقيد الأموال المرتبطة بها كإيرادات عند التوقيع على الاتفاق مع الجهات المانحة، بما يتماشى مع سياسة الإيرادات المتأتية من المساهمات)، أو الأموال المحصّلة لفائدة البرامج المشتركة التي تكون فيها

الهيئة هي الوكيل الإداري (التي ستصرف الأموال المرتبطة بها لصالح مؤسسات الأمم المتحدة المشاركة عند التوقيع على محاضر لجانها التوجيهية).

وتمثل تسويات الاستثمار المستحقة الدفع عملية تبادلية ذات صلة بصرف العملات الأجنبية أُنجزت في كانون الثاني/يناير 2023 (2021: كانون الثاني/يناير 2022). وتمثل المستحقات الأخرى المبالغ المستحقة الدفع المتصلة بالأمن، والتعلم، وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، ومراجعة الحسابات، والمبالغ الواجبة السداد المتعلقة بأنشطة الأمم المتحدة المشتركة التمويل. وتمثل المبالغُ المستحقة الدفع الأخرى مبالغَ مردودة لم تسدد بعد إلى الجهات المانحة وخصوما أخرى.

الملاحظة 16
الفائض أو العجز المتراكم

يرد أدناه بيان الحركة في الفائض أو العجز المتراكم خلال السنة. وفي عام 2022، تم إدراج الاحتياطيات الممتثلة للمعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام، التي جرى الإفصاح عنها سابقا بشكل منفصل في الجدول أدناه، في الفائض المتراكم.

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

	31 كانون الأول/ ديسمبر 2022	*31 كانون الأول/ ديسمبر 2021*
الفائض/(العجز) المتراكم في بداية السنة	**996 390**	**838 617**
المجموع الفرعي	**996 390**	**838 617**
الفائض/(العجز) في السنة الجارية	130 815	150 726
المبالغ المردودة إلى الجهات المانحة	(2 410)	(4 224)
المكاسب/(الخسائر) الاكتوارية	41 130	11 271
مجموع الفائض/(العجز) المتراكم في نهاية السنة	**1 165 925**	**996 390**

(أ) المبالغ المردودة إلى الجهات المانحة

تمثل المبالغ المردودة إلى الجهات المانحة الأموال التي رُدت إلى الجهات المانحة وفقا للاتفاقات المبرمة بعد الانتهاء من الأنشطة المتعلقة بالمشاريع والبرامج.

(ب) المكاسب أو الخسائر الاكتوارية

يُستخدم نهج "الاعتراف بالاحتياطيات" في حساب المكاسب الاكتوارية المتعلقة بالتزامات التأمين الصحي بعد انتهاء الخدمة والالتزامات المتصلة باستحقاقات الإعادة إلى الوطن واستحقاقات الوفاة البالغة 41,1 مليون دولار، ويُعترف بهذه الخسائر من خلال صافي الأصول في بيان المركز المالي وفي بيان التغيرات في صافي الأصول في السنة التي تحدث فيها (انظر الملاحظة 14).

الملاحظة 17

الاحتياطيات

يرد أدناه بيان الحركة في الاحتياطيات خلال السنة.

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

	31 كانون الأول/ ديسمبر 2022	*الحركات*	*31 كانون الأول/ ديسمبر 2021*
الاحتياطي التشغيلي	26 520	–	26 520
احتياطي الإيواء الميداني	1 000	–	1 000
التغيرات في القيمة العادلة للاستثمارات المتاحة للبيع	(2 842)	(11 055)	8 213
مجموع الاحتياطيات	**24 678**	**(11 055)**	**35 733**

(أ) الاحتياطي التشغيلي

وفقا للبند 19-2 من النظام المالي والقواعد المالية للهيئة، ومقرر المجلس التنفيذي 8/2012 المؤرخ 30 تشرين الثاني/نوفمبر 2012، تحتفظ الهيئة باحتياطي تشغيلي قيمته 26,5 مليون دولار، يتمثل الغرض منه في ضمان قدرة الهيئة على البقاء ماليا وضمان سلامتها المالية. ولم يشهد الاحتياطي التشغيلي أي زيادة في عام 2022. والاحتياطي ممول بالكامل ويحتفظ به في شكل أصول سائلة غير قابلة للإلغاء ومتاحة فورا ومدرجة في مجموع استثمارات الهيئة. وتقتصر العناصر التي يعوضها ويغطيها الاحتياطي على التقلبات ذات الاتجاه التنازلي أو حالات النقص في الموارد، وهي: التدفقات المالية غير المتكافئة؛ وزيادات التكاليف الفعلية مقارنة بالتقديرات عند التخطيط أو التقلبات في الإنجاز؛ وحالات الطوارئ الأخرى التي تسفر عن فقدان موارد التزمت الهيئة بتوفيرها لبرامجها.

(ب) احتياطي الإيواء الميداني

أُنشئ احتياطي لإيواء المكاتب الميدانية قدره مليون دولار، وفقا لمقرر المجلس التنفيذي 8/2012 وفي ظل إنشاء المكاتب الإقليمية واستمرار إمكانية زيادة المشاركة في المباني المشتركة للأمم المتحدة، قد تتكبد هيئة الأمم المتحدة للمرأة تكاليف إضافية لتمويل حصتها. ويمكن للهيئة أن تسحب مبالغ من الاحتياطي الذي سيجري تجديد موارده سنويا من الفائض المتراكم.

الملاحظة 18

التبرعات

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

	2022	*2021*
التبرعات	646 165	655 802
التبرعات العينية	1 430	1 445
مجموع التبرعات	**647 595**	**657 247**

بلغت التبرعات العينية التي تمثل الإيجار المقدم من الحكومات ووكالات الأمم المتحدة ما قدره 1,4 مليون دولار. وبلغت الخدمات العينية المقدمة إلى الهيئة خلال السنة ما مقداره 12,2 مليون دولار (2021: 1,9 مليون دولار)، وهي غير مسجلة كإيرادات في هذه البيانات المالية، وفقا للسياسات المحاسبية التي تتبعها الهيئة.

الملاحظة 19

الأنصبة المقررة

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

	2022	*2021*
الأنصبة المقررة	9 392	10 078
مجموع الأنصبة المقررة	**9 392**	**10 078**

تصدر الأنصبة المقررة في شكل مخصصات سنوية من الميزانية العادية للأمم المتحدة.

الملاحظة 20

إيرادات الاستثمار

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

	2022	*2021*
إيرادات الفوائد	8 740	8 352
إهلاك الاستثمارات	(477)	158
إيرادات الأرباح الموزعة	499	448
مجموع إيرادات الاستثمار	**8 762**	**8 958**

يتعلق إهلاك الاستثمارات بصافي رصيد الإيرادات من السندات الناشئ عن إهلاك علاوات الإصدار (مبالغ مدينة) والخصوم (مبالغ دائنة). وتشكل هذه العلاوات والخصوم جزءا من سعر الشراء الأوّلي للسندات، ويجري، عملا بمبدأ المحاسبة على أساس الاستحقاق، إهلاكها حتى تاريخ استحقاقها أو استردادها. وقد نتج رصيد مدين عن إهلاك علاوات الإصدار للسندات المشتراة.

الملاحظة 21
الإيرادات الأخرى

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

	2022	*2021*
الأرباح المتأتية من صرف العملات	3 068	2 620
إيرادات متنوعة	1 928	1 947
الرسوم وخدمات الدعم	27 928	25 720
مخصوما منها المبالغ الملغاة	(27 650)	(25 356)
مجموع الإيرادات الأخرى	**5 274**	**4 931**

تمثل الإيرادات المتنوعة استرداد الإيجار من الأمانة العامة للأمم المتحدة، والمبالغ المسددة من كيانات الأمم المتحدة الأخرى مقابل توفير الخدمات، وإيرادات متنوعة أخرى. وتستند التكاليف غير المباشرة التي تتحملها الهيئة فيما يتعلق بإدارة الموارد الأخرى إلى معدل الاسترداد الذي حدده المجلس التنفيذي وتم الاعتراف بها خلال العام باعتبارها زيادة في إيرادات الرسوم وخدمات الدعم، وفي نهاية العام تشمل هذه المبالغ البنود الملغاة (انظر الملاحظة 5).

الملاحظة 22
إيرادات المعاملات التبادلية

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

	2022	*2021*
إيرادات المعاملات التبادلية	43	254
مجموع إيرادات المعاملات التبادلية	**43**	**254**

تمثل إيرادات المعاملات التبادلية تسليم المنتجات وتوفير التدريب والدعم التقني في الدورات بشأن المساواة بين الجنسين المنظمة لفائدة كيانات أخرى تابعة للأمم المتحدة ولفائدة الحكومات ومنظمات المجتمع المدني وعامة الجمهور.

الملاحظة 23
المصروفات

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

	2022	*2021*
استحقاقات الموظفين		
المرتبات والأجور	120 137	113 640
استحقاقات المعاشات التقاعدية	22 687	21 418
استحقاقات ما بعد انتهاء الخدمة وإنهائها	16 268	15 401
استحقاقات الإجازات	2 728	3 317
استحقاقات الموظفين الأخرى	14 043	12 682
المجموع الفرعي	**175 863**	**166 458**
الخدمات التعاقدية		
الخدمات التعاقدية مع الأفراد	115 883	120 167
الخدمات التعاقدية مع الشركات	44 020	44 028
تكاليف متطوعي الأمم المتحدة	5 844	6 062
المجموع الفرعي	**165 747**	**170 257**
المِنَح والتحويلات الأخرى	**18 668**	**22 072**
اللوازم والصيانة		
الصيانة والممتلكات غير المرسملة	10 955	11 799
الصيانة ومعدات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات غير المرسملة	2 932	4 049
الصيانة والبرامجيات والتراخيص غير المرسملة	4 439	5 032
المواد الاستهلاكية	1 871	2 399
المجموع الفرعي	**20 197**	**23 279**
تكاليف التشغيل		
تكاليف الاتصالات	17 961	21 950
تكاليف التعلم والتدريب والاستقدام	51 538	54 954
تكاليف خدمات الدعم المسددة إلى وكالات الأمم المتحدة	6 728	9 038
التأمين/الضمانات	127	170
الإيجار والتأجير والمرافق	20 631	20 682
الخدمات المهنية	3 750	3 944
تكاليف الشحن	164	257
تكاليف التشغيل الأخرى	7 971	7 067
تكاليف الإدارة العامة	4 290	4 270
المجموع الفرعي	**113 160**	**122 332**

	2022	*2021*
تكاليف السفر		
التذاكر	11 405	4 060
بدل الإقامة اليومي	17 650	10 177
فئات أخرى	3 683	2 352
المجموع الفرعي	**32 738**	**16 589**
الاستهلاك والإهلاك	**3 035**	**2 767**
تكاليف التمويل		
الرسوم المصرفية	183	407
المجموع الفرعي	**183**	**407**
المصروفات الأخرى		
القرطاسية ومصروفات المشاريع الأخرى	5 887	5 142
الخسائر الناجمة عن صرف العملات	3 960	2 553
الخسائر المتعلقة بالممتلكات والمنشآت والمعدات	176	(41)
اضمحلال القيمة والمبالغ المشطوبة في الفترات السابقة والحالية	637	(1 073)
المجموع الفرعي	**10 660**	**6 581**
مجموع المصروفات	**540 251**	**530 742**

الملاحظة 24
المخاطر المالية

يضطلع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بالأنشطة الاستثمارية للهيئة بموجب اتفاق لمستوى الخدمات. وبموجب شروط هذا الاتفاق، يطبق برنامج الأمم المتحدة الإنمائي مبادئه التوجيهية للاستثمار وإطاره لإدارة الاستثمار بما يحقق صالح الهيئة. وتسجل الاستثمارات باسم الهيئة، وتُحفظ الأوراق المالية القابلة للتداول لدى جهة وديعة يعينها البرنامج الإنمائي.

وترد فيما يلي الأهداف الرئيسية للمبادئ التوجيهية للاستثمار (مرتبة بحسب أهميتها):

(أ) السلامة – الحفاظ على رأس المال، ويتحقق ذلك من خلال الاستثمار في أوراق مالية ذات جودة عالية ودخل ثابت مع التأكيد على الجدارة الائتمانية لمُصْدريها؛

(ب) السيولة – تحقيق المرونة لتلبية الاحتياجات النقدية من خلال الاستثمار في أوراق مالية ذات إمكانية تداول عالية ودخل ثابت ومن خلال هيكلة آجال الاستحقاق بحيث تتماشى مع متطلبات السيولة؛

(ج) الإيرادات – تعظيم إيرادات الاستثمار في إطار معياريْ السلامة والسيولة المذكورين أعلاه.

وتجتمع لجنة الاستثمار التابعة لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، التي تتألف من كبار المديرين، كل ثلاثة أشهر لاستعراض أداء حوافظ الاستثمارات وضمان امتثال قرارات الاستثمار للمبادئ التوجيهية المعمول بها. وتتلقى هيئة الأمم المتحدة للمرأة من البرنامج الإنمائي تقريرا مفصلا شهريا وفصليا عن أداء الاستثمار يبين مكونات حافظة الاستثمارات وأداءها. ويجتمع مدير التنظيم والإدارة، ونائبة مدير الشؤون

المالية ورئيس قسم الميزانية مع مسؤولي خزانة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي كلّ فصل لاستعراض أداء حافظة الاستثمار للهيئة وتقديم إسقاطات مستكملة للتدفقات النقدية.

وفي عام 2016، استعانت الهيئة بمصادر خارجية لجزء من إدارة الاستثمارات المتعلقة بأموال التأمين الصحي بعد انتهاء الخدمة لكفالة تحقيق مستوى ملائم لعائد الاستثمار في ضوء الطابع الطويل الأجل للخصوم. ويمكن أن تشمل الأرصدة المحتفظ بها النقدية ومكافئات النقدية وحقوق الملكية والسندات الثابتة الدخل. وحتى 31 كانون الأول/ديسمبر 2022، كانت تلك الحافظة مصنفة بوصفها متاحة للبيع.

ويتقيد مديرو الاستثمارات الخارجيون بالمبادئ التوجيهية للاستثمارات المتعلقة بالتأمين الصحي بعد انتهاء الخدمة. وتكفل المبادئ التوجيهية أن تعكس جميع الأنشطة الاستثمارية أفضل ظروف الأمن والمساءلة والمسؤولية الاجتماعية، مع العمل في امتثال تام لأعلى معايير الجودة والكفاءة والمقدرة والنزاهة. ويجري استعراض هذه المبادئ التوجيهية والموافقة عليها على أساس دوري من جانب لجنة استثمارات التأمين الصحي بعد انتهاء الخدمة، التي تضم عضويتها الهيئة. وتجتمع لجنة الاستثمار بانتظام وتتلقى تقارير شهرية من مديري الاستثمارات الخارجيين.

والهيئة عرضة لمجموعة متنوعة من المخاطر المالية الناجمة عن الأدوات المالية التي تتعامل فيها المنظمة، وتشمل تلك المخاطر ما يلي:

(أ) مخاطر الائتمان – إمكانية ألا تسدد أطراف ثالثة بعض المبالغ عند استحقاقها؛

(ب) مخاطر السيولة – إمكانية ألا تكون لدى الهيئة أموال كافية للوفاء بالتزاماتها المتداولة عند استحقاقها؛

(ج) مخاطر السوق – إمكانية تكبد الهيئة خسائر مالية كبيرة بسبب الحركات غير المؤاتية في أسعار صرف العملات الأجنبية وأسعار الفائدة وأسعار الأوراق المالية الاستثمارية.

ويبين الجدول التالي قيمة الأصول المالية غير المسددة في نهاية العام بناء على تصنيفات المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام التي تعتمدها الهيئة.

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

	الأصول المحتفظ بها حتى تاريخ الاستحقاق	*الأصول المتاحة للبيع*	*الحسابات المستحقة القبض*	*القيمة العادلة بفائض أو بعجز*	*31 كانون الأول/ ديسمبر 2022*	*31 كانون الأول/ ديسمبر 2021*
النقدية ومكافئات النقدية	–	–	122 040	–	122 040	101 227
الاستثمارات	586 156	52 241	–	–	638 397	644 328
الحسابات المستحقة القبض	–	–	485 571	–	485 571	381 257
السُلف	–	–	56 413	–	56 413	48 480
الأصول الأخرى	–	–	9 901	–	9 901	18 430
مجموع الأصول المالية	**586 156**	**52 241**	**673 925**	**–**	**1 312 322**	**1 193 722**

الأصول المالية المحتفظ بها حتى تاريخ الاستحقاق هي أصول مسجلة بالتكلفة بعد خصم الإهلاك، حتى 31 كانون الأول/ديسمبر 2022، كانت القيمة السوقية لتلك الأصول أقل من القيمة الدفترية بمبلغ قدره

24,7 مليون دولار. وتشكل القيم الدفترية للقروض والحسابات المستحقة القبض تقديراً معقولاً لقيمتها العادلة. وحتى 31 كانون الأول/ديسمبر 2022، قُيدت الأصول المتاحة للبيع بالقيمة السوقية العادلة استنادا إلى الأسعار المعروضة التي يُحصل عليها من أطراف ثالثة ذات اطلاع. ولم يكن لدى هيئة الأمم المتحدة للمرأة أي أرصدة غير مسددة لأصول مالية مصنفة على أنها مقيَّمة بالقيمة العادلة بفائض أو بعجز.

ويبين الجدول التالي قيمة الخصوم المالية غير المسددة في نهاية العام بناء على تصنيفات المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام التي تعتمدها الهيئة.

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

	الخصوم المالية الأخرى	*القيمة العادلة بفائض أو بعجز*	*31 كانون الأول/ ديسمبر 2022*	*31 كانون الأول/ ديسمبر 2021*
الحسابات المستحقة الدفع	2 179	–	2 179	12 351
الخصوم الأخرى	23 821	–	23 821	26 114
مجموع الخصوم المالية	**26 000**	**–**	**26 000**	**38 465**

حتى 31 كانون الأول/ديسمبر 2022، لم يكن لدى الهيئة أي خصوم مالية غير مسددة مسجلة بالقيمة العادلة بفائض أو بعجز. وتشكل القيمة الدفترية للخصوم المالية الأخرى تقديرا معقولا لقيمها العادلة.

مخاطر الائتمان

هيئة الأمم المتحدة للمرأة معرضة لمخاطر ائتمان ناجمة عن أرصدة أصولها المالية المستحقة، ولا سيما النقدية ومُكافِئات النقدية، والاستثمارات، والمبالغ المستحقة القبض من التبرعات، والسلف، والمبالغ الأخرى المستحقة القبض.

ولدى الهيئة حسابات مصرفية بخمس عملات في أربعة بلدان هي السويد، والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، والنرويج، والولايات المتحدة الأمريكية. وفيما يتعلق بالعملات الأخرى، تستخدم الهيئة الحسابات المصرفية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وتعتمد على عمليات إدارة المخاطر المستخدمة في البرنامج. والهيئة معرضة لخطر تخلف تلك المؤسسات المالية عن السداد.

وفيما يتعلق بالأدوات المالية للهيئة، فإن مبادئ البرنامج الإنمائي التوجيهية للاستثمار تحدّ من درجة التعرض لمخاطر الائتمان إزاء أي طرف مقابل منفرد، وتتضمن الحد الأدنى من شروط الجودة الائتمانية. وتنطوي استراتيجيات تخفيف مخاطر الائتمان المذكورة في المبادئ التوجيهية للاستثمار على اعتماد حد أدنى من المعايير الائتمانية التحفظية عند منح درجة استثمارية لأي جهة من جهات الإصدار، حيث تُفرض حدود على آجال الاستحقاق وعلى الاستثمار مع الأطراف المقابلة على أساس تقدير الجدارة الائتمانية. وتشترط المبادئ التوجيهية للاستثمار إجراء رصد مستمر لتقدير الجدارة الائتمانية لجهات الإصدار والأطراف المقابلة. وتقتصر الاستثمارات المسموح بها على أدوات الإيرادات الثابتة الصادرة عن الهيئات السيادية، والهيئات المتجاوزة لحدود الولاية الوطنية، والوكالات الحكومية أو الاتحادية، والمصارف. ويضطلع البرنامج الإنمائي بالأنشطة الاستثمارية، ومكاتب الهيئة غير مصرح لها بتنفيذ أنشطة استثمار.

وتُستخدم تقديرات الجدارة الائتمانية التي تضعها وكالات تقدير الجدارة الائتمانية الثلاث الأهم، وهي موديز (Moody's) ووكالة ستاندرد آند بورز للتصنيفات العالمية (S&P Global Ratings) وفيتش (Fitch)، لتقييم مخاطر الائتمان المرتبطة بالأدوات المالية. وحتى 31 كانون الأول/ديسمبر 2022، كانت الاستثمارات المالية للهيئة في أدوات تحمل درجات تصنيف الاستثمارات على النحو المبين في الجدول أدناه (باستخدام تصنيفات وكالة ستاندرد آند بورز).

تقديرات الجدارة الائتمانية للاستثمارات تحت إدارة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

31 كانون الأول/ديسمبر 2022	*AAA*	*AA+*	*AA*	*AA-*	*A+*	*A*	*A-*	*المجموع*
صكوك سوق النقد	–	–	–	–	24 908	–	–	24 908
السندات والأذون	262 169	169 845	59 936	34 620	34 679	–	–	561 249
المجموع	**262 169**	**169 845**	**59 936**	**34 620**	**59 587**	**–**	**–**	**586 157**

31 كانون الأول/ديسمبر 2021	*AAA*	*AA+*	*AA*	*AA-*	*A+*	*A*	*A-*	*المجموع*
صكوك سوق النقد	19 995	–	44 994	39 980	–	–	–	104 969
السندات والأذون	237 898	169 024	45 104	16 373	10 006	–	–	478 405
المجموع	**257 893**	**169 024**	**90 098**	**56 353**	**10 006**	**–**	**–**	**583 374**

تقديرات الجدارة الائتمانية للاستثمارات التي يديرها مديرو الاستثمارات الخارجيون

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

31 كانون الأول/ديسمبر 2022	*AAA*	*AA+*	*AA*	*AA-*	*A+*	*A*	*A-*	*BBB+*	*BBB*	*خزانة الولايات المتحدة*	*أنواع أخرى*	*المجموع*
السندات والأذون	766	407	–	519	288	325	372	298	135	1 994	15 912	21 016
المجموع	**766**	**407**	**–**	**519**	**288**	**325**	**372**	**298**	**135**	**1 994**	**15 912**	**21 016**

31 كانون الأول/ديسمبر 2021 (بعد إعادة الحساب)	*AAA*	*AA+*	*AA*	*AA-*	*A+*	*A*	*A-*	*BBB+*	*BBB*	*خزانة الولايات المتحدة*	*أنواع أخرى*	*المجموع*
السندات والأذون	785	106	115	510	368	380	159	395	163	2 322	17 108	22 411
المجموع	**785**	**106**	**115**	**510**	**368**	**380**	**159**	**395**	**163**	**2 322**	**17 108**	**22 411**

ويتقيد المسؤولون عن إدارة الاستثمارات الخارجية بالمبادئ التوجيهية للاستثمارات المتعلقة بالتأمين الصحي بعد انتهاء الخدمة. وتشمل السندات الأخرى التي تم تصنيفها صناديق السندات الحكومية البالغة 15,9 مليون دولار (2021: 17,1 مليون دولار).

مخاطر السيولة

تتمثل مخاطر السيولة في احتمال أن تواجه الهيئة صعوبة في الوفاء بالتزاماتها المرتبطة بالحسابات المستحقة الدفع، وغيرها من الخصوم، والتحويلات النقدية الموعودة للبرامج. ولا تواجه الهيئة مخاطر سيولة كبيرة، لأن عملياتها واستثماراتها تدار وفقا لميزانيتها، مع إيلاء الاعتبار الواجب للاحتياجات النقدية لأغراض التشغيل.

أما بالنسبة للموارد الأخرى، فيقتضي النظام المالي والقواعد المالية للهيئة ألا يتم تكبد النفقات إلا بعد استلام الأموال من الجهات المانحة، مما يقلل إلى حد كبير من المخاطر المالية التي تتعرض لها المنظمة فيما يتعلق بالمساهمات المستحقة القبض.

وتُستثمر الأموال مع إيلاء الاعتبار الواجب للاحتياجات النقدية لأغراض التشغيل على أساس التنبؤ بالتدفقات النقدية. ويراعي نهج الاستثمار توقيت احتياجات المنظمة من التمويل في المستقبل عند اختيار آجال استحقاق الاستثمارات. وتحتفظ الهيئة بنصيب من نقدها واستثماراتها على شكل نقدية ومكافِئات للنقدية (16 في المائة) واستثمارات متداولة (30 في المائة) كافية لتغطية التزاماتها حسب مواعيد سدادها، على النحو المبين في الجدول أدناه والملاحظتين 6 و 7.

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

	31 كانون الأول/ ديسمبر 2022	*النسبة المئوية*	*31 كانون الأول/ ديسمبر 2021*	*النسبة المئوية*
أرصدة النقدية	4 434	1	3 874	1
مكافئات النقدية	117 606	15	97 353	12
مجموع النقدية ومكافئات النقدية (الصافي)	**122 040**	**16**	**101 227**	**13**
الاستثمارات				
الاستثمارات المتداولة	230 278	30	193 284	26
الاستثمارات غير المتداولة	408 120	54	451 044	61
مجموع الاستثمارات المتداولة وغير المتداولة	**638 398**	**84**	**644 328**	**87**
مجموع الاستثمارات والنقدية ومكافئات النقدية	**760 438**	**100**	**745 555**	**100**

مخاطر السوق

تتمثل مخاطر السوق في تعرض هيئة الأمم المتحدة للمرأة لخسائر مالية محتملة ناجمة عن حركات غير مواتية في أسعار الأدوات المالية في السوق، بما في ذلك الحركات في أسعار الفائدة وأسعار الصرف وأسعار الأوراق المالية.

مخاطر أسعار الفائدة

تنشأ مخاطر أسعار الفائدة من تأثير تقلبات أسعار الفائدة في الأسواق على ما يلي:

(أ) القيمة العادلة للأصول والخصوم المالية؛

(ب) التدفقات النقدية المستقبلية.

وتُصنف نسبة من حافظة استثمارات الهيئة (8 في المائة) على أنها استثمارات متاحة للبيع تُقيَّد بالقيمة العادلة من خلال صافي الأصول/حقوق الملكية، مما يعرِّض الهيئة لمخاطر أسعار الفائدة. إلا أن نسبة كبيرة من الحافظة (92 في المائة) تصنف على أنها استثمارات محتفظ بها حتى أجل استحقاقها، أي أنها ليست مرتبطة بأسعار السوق. ولا تتأثر القيم الدفترية المحتفظ بها بالتغيرات في أسعار الفائدة، ومن ثم لن يكون للتغيرات في أسعار الفائدة أثر كبير على صافي الأصول والفائض أو العجز المبلَّغ عنه في البيانات المالية.

وتستثمر الهيئة في دَين مقدّر بسعر فائدة عائم ومقوَّم بدولارات الولايات المتحدة، مما يجعلها عرضة لتقلبات التدفقات النقدية المستقبلية. ويعرِّض ذلك الهيئةَ لانخفاض في التدفقات النقدية المستقبلية المتأتية من إيرادات الفوائد، وذلك في حال تناقص سعر الفائدة، ويعرضها لزيادة في التدفقات النقدية المستقبلية المتأتية من إيرادات الفوائد، وذلك في حال ارتفاع أسعار الفائدة. وحتى 31 كانون الأول/ديسمبر 2022، لم يكن لدى الهيئة أي أوراق مالية ذات إيراد ثابت وسعر فائدة عائم لم تبلغ تاريخ استحقاقها.

مخاطر أسعار حقوق الملكية

كانت لدى الهيئة في عام 2022 استثمارات في حصص الملكية في حافظتها المدارة خارجيا من أموال التأمين الصحي بعد انتهاء الخدمة. وترتبط هذه الحساسية بالاستثمارات في حصص الملكية المصنفة على أنها متاحة للبيع، والتي تُعتبر معدة للطرح في السوق من خلال صافي الأصول/حصص الملكية؛ ومن ثم لن يكون للتغيرات في أسعارها أي تأثير على الفائض أو العجز لدى الهيئة. انظر الجدول أدناه.

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

القيمة السوقية حتى 31 كانون الأول/ديسمبر 2022	*تباين الحساسية*	*الأثر على البيانات المالية*	
		صافي الأصول	*الفائض أو العجز*
31 225	زيادة بنسبة 5 في المائة	1 561	–
31 225	نقصان بنسبة 5 في المائة	(1 561)	–

مخاطر صرف العملات الأجنبية

هيئة الأمم المتحدة للمرأة معرضة لمخاطر أسعار صرف العملات الناشئة عن الأصول المالية المقومة بالعملات الأجنبية والخصوم المالية التي يتعين تسويتها بعملة أجنبية.

وتتلقى الهيئة مساهمات الجهات المانحة في الأساس بدولارات الولايات المتحدة، وكذلك بعدد من العملات الرئيسية، بما فيها الجنيه الإسترليني واليورو والكرونة السويدية والكرونة النرويجية. وتقيِّم الهيئة بشكل متواصل حاجتها إلى الاحتفاظ بأصول نقدية وأصول أخرى بالعملات الأجنبية مقابل التزاماتها بالعملة الأجنبية أثناء الاجتماعات الفصلية التي تعقد مع خزانة البرنامج الإنمائي. وبدأت الهيئة العمل باستراتيجية تحوطية اعتباراً من آذار/مارس 2015.

وفي 31 كانون الأول/ديسمبر 2022، كانت جميع استثمارات الهيئة مقومة بدولارات الولايات المتحدة. غير أن الهيئة تحتفظ بأرصدة نقدية بعدة عملات غير دولار الولايات المتحدة، وذلك بنسبة 86,7 في المائة من مجموع الأرصدة النقدية. انظر الجدول أدناه.

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

	دولار الولايات المتحدة	*اليورو*	*الجنيه الإسترليني*	*الكرونة النرويجية*	*الكرونة السويدية*	*أنواع أخرى*	*31 كانون الأول/ ديسمبر 2022*	*31 كانون الأول/ ديسمبر 2021*
النقدية المودعة في حسابات مصرفية	542	3 629	26	19	40	–	4 256	3 854
المصروفات النثرية	49	–	–	–	–	128	177	20
مجموع الأرصدة النقدية	**591**	**3 629**	**26**	**19**	**40**	**128**	**4 433**	**3 874**

وتستخدم خزانة البرنامج الإنمائي أدوات مشتقة مثل عقود الصرف الأجنبي الآجلة والصفقات الخيارية والصفقات الخيارية المهيكلة لإدارة تعرض الهيئة لمخاطر أسعار الصرف. وتُخصص هذه المشتقات للطرح في السوق، مع الاعتراف بالأرباح أو الخسائر في الفائض والعجز في بيان الأداء المالي. وحتى 31 كانون الأول/ديسمبر 2022، لم يكن لدى الهيئة معاملات مفتوحة تتعلق بالمشتقات.

مخاطر الأسعار الأخرى

هيئة الأمم المتحدة للمرأة معرضة لمخاطر الأسعار الناشئة عن حركة أسعار الأدوات المالية التي يمكن أن تتقلب بسبب عوامل أخرى غير التغيرات في سعر الفائدة أو تقلبات العملات. ويقلل الطابع التحفظي للمبادئ التوجيهية للاستثمار التي يعتمدها البرنامج الإنمائي من احتمال التعرض لمخاطر الأسعار الأخرى.

الملاحظة 25
مطابقة الميزانية

يُقدم بيان المقارنة بين الميزانية والمبالغ الفعلية (البيان الخامس) بنفس شكل الميزانية المتكاملة للفترة 2022–2023 مع إضافة الأنصبة المقررة (أنشطة الميزانية العادية). ونظرا إلى أن البيانات المالية تُعد وفقا للمعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام وأن الميزانية تُعد على أساس نقدي مُعدل، فإن النتائج المالية المبلَّغ عنها (الفعلية) تُعدل لإتاحة مقارنتها بالميزانية على نحو ما عُرضت في بيان المقارنة بين الميزانية والمبالغ الفعلية. وتتصل الاختلافات الرئيسية بين النتائج المالية المعدّة وفقا للمعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام والنتائج المعدّة على أساس الميزانية باختلاف معاملة تكاليف الأصول والاستحقاقات المتراكمة المتعلقة بالموظفين وأوامر الشراء ومعاملة السلف النقدية المدفوعة للشركاء والموظفين.

ويجري إعداد الميزانية المتكاملة وتقديمها كل سنتين. وتمثل سنة 2022 حوالي 50 في المائة من تقديرات الميزانية المتكاملة لفترة السنتين 2022–2023.

(أ) أنشطة الميزانية العادية – الأنصبة المقررة لعام 2022

هناك فرق إجمالي يُظهر زيادة في النفقات قدرها 0,6 مليون دولار تُعزى إلى ما يلي: ’1‘ الأنصبة الخاصة باحتياطي التأمين الصحي بعد انتهاء الخدمة، التي يُطلَب إلى هيئة الأمم المتحدة للمرأة دفعها

بموجب خطة تمويل التزامات نهاية الخدمة، في حين أن الميزانية المقررة توفر التمويل على أساس الدفع أولا بأول فقط؛ و '2' ضرائب الموظفين ومبالغ الإيجار التي يتم استردادها من الميزانية العادية وتعامل كحسابات مستحقة القبض في عام 2022.

(ب) الأنشطة الإنمائية – التبرعات في عام 2022

'1' الأنشطة البرنامجية

تعكس الميزانيات الأصلية التوقعات الأصلية المستخدمة في الميزانية المتكاملة لفترة السنتين 2022–2023 والتي بُنيت على مجموع الموارد المتوقعة من التبرعات والبالغة 000 1 مليون دولار لهذه الفترة. وبلغ مجموع التبرعات المقررة في الميزانية الأصلية لعام 2022 ما مقداره 500 مليون دولار.

ويبلغ مجموع الفروق البرنامجية 8,6 ملايين دولار، موزعة بين الموارد العادية والموارد الأخرى على النحو التالي:

(أ) تقلّ النفقات البرنامجية من الموارد العادية بمبلغ 2 مليون دولار عما رُصد في الميزانية. ونتجت الفروق بين النفقات المدرجة في الميزانية والنفقات الفعلية أساسا عن الوظائف الشاغرة، وانخفاض متوسط تكاليف الموظفين عن التكاليف التقديرية، وعن انخفاض في الأنشطة الأخرى المتصلة بخطط العمل الخاصة بالمشاريع. وبلغ متوسط معدلات الإنجاز الفعلية للبرنامج الأساسي 95,8 في المائة، وبلغ معدل استخدام الميزانية 97 في المائة. وتتاح الموارد البرنامجية العادية للإنفاق خلال فترة الميزانية السنوية فقط وترجع الأرصدة غير المنفقة إلى حساب الهيئة، وفقا للبند 18–3 من النظام المالي، وتشكل جزءا من الفائض المتراكم للموارد العادية؛

(ب) تقل النفقات البرنامجية من الموارد الأخرى بمبلغ 6,6 ملايين دولار عما رُصد في الميزانية. وهذا الفرق يمكن أن يكون نتيجة لكون المشاريع الممولة من تبرعات الجهات المانحة متعددة السنوات، ولذلك تكون المنجزات المستهدفة قابلة للتعديل حسب الاقتضاء خلال دورة حياة المشاريع، وترحل الموارد غير المنفقة المخصصة للمشاريع إلى السنة التالية. وبلغ متوسط معدل الإنجاز 86,1 في المائة، وبلغ معدل استخدام الميزانية 98,3 في المائة.

'2' الميزانية المؤسسية (فعالية التنمية، والتنسيق على صعيد الأمم المتحدة، والأنشطة الإدارية، والأغراض الخاصة)

يضم مكوّن الميزانية المؤسسية في الميزانية المتكاملة فئات تصنيف التكاليف التالية: فعالية التنمية؛ وتنسيق الأنشطة الإنمائية للأمم المتحدة؛ والأنشطة الإدارية، وأنشطة الرقابة والضمان المستقلة؛ والأنشطة ذات الأغراض الخاصة. ويعزى الفرق بين الميزانية النهائية والنفقات البالغة 1,9 مليون دولار أساسا إلى الوظائف الشاغرة، حيث كان متوسط تكاليف الموظفين أقل من التكاليف التقديرية، وإلى انخفاض في الأنشطة الأخرى المتعلقة بالتكاليف غير المتصلة بالموظفين. وبلغ معدل الإنجاز ومعدل استخدام الميزانية في الميزانية المؤسسية نسبة 98 في المائة. والميزانية المؤسسية متاحة للإنفاق خلال فترة السنتين 2022–2023 وترجع أي أرصدة غير منفقة في نهاية فترة السنتين إلى حساب الهيئة، وفقا للبند 18–3 من النظام المالي، وتشكل جزءا من الفائض المتراكم للموارد العادية. وتطبق الهيئة الممارسة نفسها أيضا على الأرصدة غير المنفقة في نهاية العام.

تسويات الأساس

تُعد الميزانية على أساس نقدي مُعدل، وتُعد البيانات المالية على أساس الاستحقاق الكامل وفقا لشروط المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام. ومن أجل مطابقة نتائج الميزانية مع بيان التدفقات النقدية، تُخصم العناصر غير النقدية بوصفها فروقا ناشئة عن اختلاف الأساس المحاسبي. وتتمثل التسويات الرئيسية التي تؤثر في المطابقة بين الميزانية وبيان الأداء المالي فيما يلي:

- ترسمل وتُستهلك عمليات شراء الممتلكات والمنشآت والمعدات على مدى عمرها الإنتاجي في إطار المحاسبة على أساس الاستحقاق؛ ولكن التكلفة الكاملة تُسَجَّل كمصروفات للسنة الجارية
- في إطار المحاسبة على أساس الاستحقاق، يُبلغ عن الالتزامات المتعلقة باستحقاقات الموظفين في بيان المركز المالي، وتؤثر الحركات التي تحدث في إطار الخصوم على بيان الأداء المالي؛ ولكنها تسجل كمصروفات عند دفعها في الميزانية
- تسجل السلف النقدية المقدمة إلى الشركاء ومدفوعات الموظفين كمستحقات، وعند تصفيتها تسجل كنفقات في إطار المحاسبة على أساس الاستحقاق؛ ولكنها تُسَجَّل كمصروفات في الميزانية

الفروق الناشئة عن اختلاف التوقيت

تتعلق الفروق الناشئة عن اختلاف التوقيت بأوامر الشراء المفتوحة، وتدرج كمصروفات في إطار الميزانية في السنة الحالية؛ ولكن، في إطار المحاسبة على أساس الاستحقاق، لا تتراكم المصروفات إلا عند تسلّم السلع والخدمات.

الفروق الناشئة عن اختلاف طريقة العرض

تتمثل الفروق الناشئة عن اختلاف طريقة العرض في اختلافات الشكل ونُظم التصنيف المستخدمة في بيان التدفقات النقدية وفي بيان المقارنة بين الميزانية والمبالغ الفعلية. وبناء على ذلك، فإن الفروق الناشئة عن اختلاف طريقة العرض الواردة في المطابقة تتصل بالإيرادات.

المطابقة: نتيجة الميزانية مع صافي التدفقات النقدية

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

	التشغيل	*الاستثمار*	*المجموع*
المبلغ الفعلي القابل للمقارنة، على النحو المعروض في بيان المقارنة بين الميزانية والمبالغ الفعلية	(546 688)	–	(546 688)
الفروق الناشئة عن اختلاف الأساس المحاسبي	(106 428)	(1 259)	(107 687)
الفروق الناشئة عن اختلاف التوقيت	1 026	–	1 026
الفروق الناشئة عن اختلاف طريقة العرض	671 066	–	671 066
المبلغ الفعلي الوارد في بيان التدفقات النقدية	**18 976**	**(1 259)**	**17 717**

الملاحظة 26

معاملات الأطراف ذات الصلة

الهيئات الإدارية

يدير هيئة الأمم المتحدة للمرأة مجلسٌ تنفيذيٌ استنادا إلى قرار الجمعية العامة 289/64 الذي تنص الفقرة 57 (ب) منه على أن تكون الجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي والمجلس التنفيذي للهيئة هيكل الإدارة الحكومي الدولي المتعدد المستويات الذي يشرف على الأنشطة التنفيذية التي تضطلع بها الهيئة ويوفر لها التوجيه السياساتي التشغيلي. ويتألف المجلس التنفيذي من 41 عضوا (يُنتخبون من خمس مجموعات إقليمية ومجموعة مساهمة واحدة)، ولا يتلقون أي أجر من الهيئة.

ويعمل المجلس التنفيذي للهيئة أيضا مع المجالس التنفيذية للكيانات التنفيذية الأخرى التابعة للأمم المتحدة في مسعى لمواءمة النهُج المتبعة في الاضطلاع بالأنشطة التنفيذية. ويتيح هذا التعاون أيضا فرصا لتبادل الخبرات وتنسيق برامج العمل في مجالي المساواة بين الجنسين وتعميم مراعاة المنظور الجنساني على نطاق منظومة الأمم المتحدة. ويسترشد المجلس التنفيذي في عمله بنظامه الداخلي.

موظفو الإدارة الرئيسيون

موظفو الإدارة الرئيسيون هم المديرة التنفيذية والأمينتان العامتان المساعدتان وكبار المديرين الستة، ولديهم سلطة التخطيط لأنشطة الهيئة وإدارتها ورصدها وتنفيذ ولايتها.

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

	عدد الأفراد	*الأجر وتسوية مقر العمل*	*الاستحقاقات*	*المعاشات التقاعدية وخطط التأمين الصحي*	*مجموع الأجور لعام 2022*	*السلف المستحقة السداد*
موظفو الإدارة الرئيسيون	9	2 026	84	843	2 953	41
أفراد الأسرة القريبون	1	148	–	46	194	–
المجموع	**10**	**2 174**	**84**	**889**	**3 147**	**41**

يشمل الأجر الكلي المدفوع لموظفي الإدارة الرئيسيين وأفراد الأسرة القريبين (أزواج موظفي الإدارة الرئيسيين) صافي المرتبات؛ وتسوية مقر العمل؛ والاستحقاقات مثل البدلات والمنح والإعانات؛ ومساهمات رب العمل في خطة المعاشات التقاعدية وفي التأمين الصحي. وتمثل السُلف المبالغ المدفوعة مقابل الاستحقاقات وفقا للنظامين الأساسي والإداري لموظفي الأمم المتحدة. وحتى 31 كانون الأول/ديسمبر 2022، بلغت قيمة استحقاقات التأمين الصحي بعد انتهاء الخدمة واستحقاقات الإعادة إلى الوطن واستحقاقات الوفاة الخاصة بموظفي الإدارة الرئيسيين والواردة في الالتزامات المتعلقة باستحقاقات الموظفين مبلغا قدره 1,8 مليون دولار، على نحو ما حدده التقييم الاكتواري.

الملاحظة 27

الالتزامات والخصوم الاحتمالية

(أ) الالتزامات المفتوحة

حتى 31 كانون الأول/ديسمبر 2022، وصلت التزامات الهيئة لاقتناء مختلف السلع والخدمات التي تم التعاقد عليها ولكنها لم تُحَصَّل بعد إلى 35,9 مليون دولار (2021: 32,1 مليون دولار).

(ب) التزامات الإيجار

حتى 31 كانون الأول/ديسمبر 2022، كان لدى الهيئة التزامات مستقبلية تخص الحد الأدنى لمدفوعات الإيجار على النحو المبين في الجدول أدناه.

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

	31 كانون الأول/ ديسمبر 2022	*31 كانون الأول/ ديسمبر 2021*
الالتزامات المتعلقة بعقود إيجار الممتلكات		
خلال 12 شهرا	8 372	6 619
من سنة إلى 5 سنوات	32 701	8 820
أكثر من خمس سنوات	25 559	3 629
مجموع الالتزامات المتعلقة بعقود إيجار الممتلكات	**66 632**	**19 068**

تتراوح فترة عقود الإيجار الاعتيادية التي تبرمها الهيئة بين سنة واحدة وعشر سنوات، ولكن تسمح بعض العقود بإنهاء مبكر للعقد في غضون 30 أو 60 أو 90 يوما. وتتضمن عقود الإيجار في أغلب الأحيان أحكاما تسمح بتجديدها عدة مرات بأسعار تقل بكثير عن أسعار السوق. ويُعتَرَف ضمن الإيرادات من التبرعات العينية بالفرق الإجمالي بين عقود الإيجار بأسعار العقد وأسعار السوق المقابلة لها.

(ج) الأصول الاحتمالية

خلال السنة، أبرمت الهيئة اتفاقات تتعلق بمساهمات لا ينطبق تعريف الأصول على مجموع قيمة المساهمة فيها. فيفصَح عن تلك المبالغ في الملاحظات باعتبارها أصولا احتمالية لحين استيفاء معايير الاعتراف بالأصول، أو استلام مبالغ نقدية من الجهة المانحة. وقد بلغ إجمالي هذه الأصول الاحتمالية ما قدره 8,6 ملايين دولار في 31 كانون الأول/ديسمبر 2022.

(د) الخصوم القانونية أو الاحتمالية

حتى 31 كانون الأول/ديسمبر 2022، كان لدى الهيئة عدد محدود من القضايا التي قد تترتب عليها خصوم طارئة غير كبيرة، وهي تمثل مطالبات قانونية جارية ومطالبات بموجب القانون الإداري.

ونظرا إلى أن نتائج هذه القضايا غير مؤكدة، لم يسجَّل حتى تاريخ الإبلاغ أي التزام أو مخصص، لأن التدفقات الخارجة وتوقيتها أمران غير مؤكدَين. وعلاوة على ذلك، ترى الهيئة، استنادا إلى ما لديها حاليا من معلومات، أن مبلغ أو نطاق القيمة المقدرة لأي خصوم ناجمة عن خسارة مطالبة ما لن تترتب عليها،

منفردة أو مجتمعة، آثار سلبية هامة في عمليات الهيئة أو مركزها المالي أو أدائها المالي أو تدفقاتها النقدية. بيد أنه نظرا إلى أن نتائج هذه المسائل القانونية لا يمكن، بحكم طبيعتها، التنبؤ بها ولأنها تواجه أوجه عدم يقين كبيرة، فإن هذه الالتزامات المحتملة يُمكن أن تتحول إلى خصوم فعلية نتيجة لوقوع أو عدم وقوع حدث أو أكثر من الأحداث المستقبلية غير المؤكدة التي لا تخضع بصورة كاملة لسيطرة الهيئة.

الملاحظة 28

الأحداث التالية لتاريخ الإبلاغ

تاريخ الإبلاغ بالنسبة للهيئة هو 31 كانون الأول/ديسمبر من كل عام. وتاريخ التصديق على البيانات المالية وإحالتها هو 28 نيسان/أبريل من السنة التي تلي نهاية السنة المالية. ولم تقع في الفترة الممتدة بين تاريخ الميزانية العمومية والتاريخ الذي أُذِن فيه بإصدار البيانات المالية أي أحداث أخرى جوهرية، مواتية أو غير مواتية، من شأنها أن تؤثر على البيانات الحالية.

270923 060923 23-12042 (A)